

دليل الديون لمحة عامة عن بلدان مختارة



**DEVELOPMENT
REIMAGINED**

يناير 2020

المحتويات

1	مقدمة إلى الدليل
2	ما المختلف في هذا الدليل؟
4	ماذا يكشف هذا الدليل؟
	نظرة عامة على القارة
12	أنغولا
17	كابو فيردي
21	لكامبيرون
26	جمهورية الكونغو
30	جيبوتي
34	مصر
38	إثيوبيا
43	غانا
48	كينيا
53	موريتانيا
57	موريشيوس
61	المغرب
65	موزامبيق
69	نيجيريا
74	جنوب أفريقيا
78	السودان
83	توجو
88	تونس
93	زامبيا
97	زمبابوي
101	الملحق الأول: مسرد المصطلحات
106	الملحق الثاني: تقييم مؤشر شفافية الديون
108	الملحق الثالث: الأفريقيون الموقعون على مبادرة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير
109	حواشي

مقدمة إلى الدليل

غالبًا ما يجمع التحليل الاقتصادي للبلدان الأفريقية القارة بأسرها معًا. كثيرًا ما يستخدم مصطلح "أفريقيا" كتعميم واسع النطاق لواحد أو مجموعة صغيرة من البلدان الأفريقية. وهذا أمر غير مفيد ويسهم في تصور يخلط بين بلد واحد ليمثل قارة بأكملها. إن أفريقيا ليست بلدًا.

مع أخذ ذلك في الاعتبار، من المفيد استخلاص جرعة صحية من الشك بشأن المطالبات المتعلقة بـ "أزمات الديون الأفريقية" أو "الأزمات الاقتصادية الأفريقية"¹. إن التنوع في التجارب الاقتصادية والسياسية في جميع أنحاء القارة يتطلب تحليلًا على المستوى القطري للقدرة على تحمل الديون والضعف. ويسعى هذا الدليل إلى القيام بذلك.

يتألف تحليلنا من 20 بلدًا في جميع أنحاء أفريقيا يتم اختيارها لأسباب مرتبطة بوضع ديونها، بما في ذلك نسب الديون المرتفعة نسبيًا إلى الناتج المحلي الإجمالي و/أو الاعتماد النسبي على الائتمان الصيني. تمثل هذه البلدان العشرين أكثر من 70٪ من إجمالي أرصدة الديون الأفريقية في عام 2018، وهي الأكثر احتمالًا أن تواجه صعوبات خلال الوباء، مما يجعلها ملائمة للتركيز والفهم الأفضل. يستخدم كل بلد مزيجًا من البيانات والتوقعات والتحليل النوعي لوضع الدين لكل بلد لاستكشاف مستويات الديون، والتنوع الاقتصادي، وتعبئة الموارد والاعتماد على القروض الصينية. ويستخدم هذا التقرير أيضًا "مؤشر شفافية الديون" الذي تم تطويره حديثًا والذي يهدف إلى تسجيل نهج كل حكومة لجعل البيانات المحيطة بالديون الحكومية شفافة ومفتوحة للتحليل من المجتمع المدني. ويمكن الاطلاع على المنهجية ودرجة كل بلد على حدة في التذييل.

كتب هذا الدليل لكي يُقرأ ويُفهم من قبل أولئك الذين لديهم خلفية غير تقنية. ويقدم لمحة موجزة عن حالة الديون الحالية في كل بلد، مما يعني أنه يمكن للقارئ تصفح الدليل وفهم حالة ديون البلدان التي يهتم بها، دون الحاجة إلى قراءة الدليل بأكمله. ويمكن أيضًا استخدام الأرقام والمقاييس الرئيسية للمقارنة بين البلدان، إذا كان القارئ مهتمًا. ويقدم المسرد في التذييل أيضًا تعاريف وتفسيرات لأي مصطلحات تقنية مستخدمة في جميع أجزاء الدليل.

ما المختلف في هذا الدليل؟

لا يهدف هذا الدليل فقط إلى توفير المعلومات الوقائية. بل يهدف أيضًا إلى تزويد هذه المعلومات ضمن منظور - وهو سرد "غير مقيد" - يتضمن المبادئ الأساسية للوكالة الأفريقية والمساءلة والإنصاف.

بشكل أكثر تحديدًا، من المهم للقراء أن يكونوا على بينة من ستة ابتكارات في هذا الدليل تميز بين المعلومات المقدمة عن غيرها حول هذا الموضوع. وهي كما يلي:

1.

يوفر هذا الدليل سياقًا تاريخيًا لمستويات ديون البلدان - حيث يعود إلى السبعينات حيث تتوفر البيانات، وليس مجرد النظر في الاتجاهات التي حدثت منذ عام 2000 والتي ستظهر في كثير من الحالات ارتفاع الديون - لأن العديد من البلدان الأفريقية ألغت ديونها قبل عام 2000 مباشرة. ويهدف أيضًا إلى التمييز بين ما إذا كان ارتفاع مدفوعات الديون قد حدث في الماضي نتيجة لمشاريع جديدة وزيادة أسعار الفائدة - وهو أمر مهم، لأن الأول يمكن أن يكون له تأثير مادي على الحياة، في حين أن الأخير هو مجرد تكلفة أعلى.

2.

يقر هذا الدليل صراحة بأن هناك حاجة إلى تمويل جديد لكل بلد من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومن المرجح أن تكون هذه الاحتياجات أعلى كلما زاد الفقر الذي يعاني منه البلد. وبالإضافة إلى ذلك، كلما زاد الفقر في بلد ما، تقل إمكانية التمويل من الضرائب أو المدخرات المحلية، وبالتالي زادت الاحتياجات من القروض من الدائنين الدوليين. ومن خلال توضيح هذه الحاجة، يوضح الدليل بوضوح المعضلة التي تواجه أفقر البلدان فيما يتعلق بمستويات الديون - فهي تحتاج إلى المزيد من الدائنين الخارجيين، ولكنها غالبًا ما تخضع (من قبل المحللين الآخرين) لنفس "حدود الائتمان" التي تخضع لها البلدان الأكثر ثراء.

3.

يبحث هذا الدليل ويقارن جميع المساهمات التي قدمها الدائنون الرئيسيون معاً في الماضي لإلغاء/تخفيف الديون. وهي تشمل على وجه الخصوص تخفيف الديون من جانب الصين - التي عادة ما تستبعد من هذه الأعداد لأن الصين لم تنضم إلى "نادي باريس" وتتسق مع الدائنين الثنائيين أو متعددي الأطراف الآخرين لتخفيف عبء الديون. ولكن البلدان المتلقية لا تزال تستفيد من هذه الإغاثة. لذلك نحن نقر بهذا حيث حدث - إذ نقدم مقارنات مع الدائنين الآخرين حيثما كان ذلك مناسباً - ونوضح أيضًا متى كانت البلدان مدرجة وما لم تكن مدرجة ضمن مجموعات تخفيف الديون المنسقة.

4.

يسعى هذا الدليل إلى تركيز القراء على مساءلة مواطني البلد الأفريقي حول القرارات المالية - بدلاً من المساءلة أمام النظام الدولي. ومن الأمثلة على هذا النهج منهجية مؤشر شفافية الديون. مثال آخر هو أنه فيما يتعلق بكوفيد-19 (COVID19)، يبدأ الدليل أولاً بوصف الإجراءات المالية التي اتخذتها الحكومات للرد على كوفيد-19، ومن ثم إلى من لجأت للحصول على الدعم المالي. ويهدف هذا السياق إلى السماح بافتراض أن الحكومات (عادة) تضطلع بمسؤولياتها تجاه المواطنين عند طلب التمويل، دون افتراض أنها تتصرف بسوء نية بسبب توافر التمويل الخارجي.

5.

يسعى هذا الدليل إلى نسب التمثيل إلى الحكومات الأفريقية. على سبيل المثال، فيما يتعلق بالدعم المالي الجديد لكوفيد-19، لا يسرد الدليل، على سبيل المثال، إن دائن متعدد الأطراف أو ثنائي قدم ببساطة قرضًا جديدًا أو منحة مساعدة - كنوع من الأعمال الخيرية. ويوضح الدليل أن الحكومات الأفريقية اتخذت قرارات بشأن الحصول على هذه القروض أو منح المساعدات، وينبغي أن تكون مسؤولة أمام مواطنيها عن هذه القرارات الآن وعلى المدى الطويل. ولهذا السبب، يحدد الدليل أيضًا أحكام وشروط القروض الجديدة، حيثما أتيحت البيانات/المعلومات.

6.

يشير الدليل إلى أوجه عدم المساواة في النظام الدولي حيثما كان ذلك مناسبًا. فعلى سبيل المثال، يوضح التقرير متى أو لماذا لا يتم تقييم بلدان معينة إلا من قِبَل دائنين خارجيين أو منظمات أخرى لقضايا الديون، وما قد تنطوي عليه هذه المعاملة التفاضلية من تقدم. وعلى هذا النحو، فإنه يساعد القراء أنفسهم على فهم أين لم يتم بعد تطبيق مبدأ الأمم المتحدة الأخلاقي بشكل صحيح ومتسق، والمتمثل في "العالمية" لعام 2015 الذي يقضي بأن الجميع وكل بلد يتحملون مسؤولية مشتركة عن أداء دورهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة - وبالتالي تطبيق جميع الأهداف على جميع البلدان على أنها طموحات وتحديات على حد سواء.

مع هذه النهج الابتكارية الستة، نأمل أن نحفز القراء على التعاطف الكامل مع الأوضاع التي تواجهها البلدان الفقيرة والمواطنون الآن وفي المستقبل، وعلى هذا النحو التوصل إلى حلول جديدة من شأنها أن تؤدي إلى الحد من الفقر العالمي وتحقيق التنمية المستدامة - وتجنب الوقوع مرة أخرى في أخطاء الماضي.

ماذا يكشف هذا الدليل؟

لكل بلد، يتم تنظيم الدليل في أربعة أقسام، يمكن تلخيص النتائج الإجمالية لكل قسم منها على النحو التالي.

تاريخ ديون أفريقيا

شهد أداء الاقتصاد الكلي الأفريقي حالة من الركود وتحسن بشكل كبير في العقود الأربعة الماضية. ومنذ أواخر السبعينات وحتى منتصف التسعينات، تخلفت معظم البلدان الأفريقية عن الركب بسبب أزمة الديون. وقبل ذلك، كانت العديد من البلدان - ولا سيما البلدان الخارجة من الاستعمار - تستخدم الأموال من صادراتها، فضلاً عن القروض المقدمة من حكومات أخرى وبنوك دولية خاصة ("القطاع الخاص") كوسيلة لبناء البنية التحتية والقدرات الصناعية. ومع الصدمة الثانية لأسعار النفط في عام 1979 على وجه الخصوص، شهد الكثيرون ما يمكن تسميته الآن بالخطر البطيء الذي يتم تجاهله (grey rhinos) وهو مزيج من هبوط أسعار السلع الأساسية، وارتفاع أسعار الفائدة بسرعة على الديون القائمة، والظروف الجوية السيئة. وتبع ذلك عدم الاستقرار السياسي ومجموعة من القضايا الأخرى الخاصة ببلدان محددة في كثير من البلدان نفسها. [1] وفي العديد من البلدان، كان الدعم المالي المقدم من المنظمات متعددة الأطراف مصحوباً بـ"برامج التكيف الهيكلي" التي سعت إلى كبت الإنفاق الحكومي مع جلب القطاع الخاص لتقديم الخدمات العامة. وانكمش نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في القارة في جميع الأعوام باستثناء ثلاثة أعوام من عام 1977 إلى عام 1994 [2] حيث تخلف عدد من البلدان الأفريقية عن سداد الديون، وانخفض الدخل من انخفاض أسعار السلع الأساسية، كما عملت الخصخصة من جانب برامج التكيف الهيكلي على توسيع قدرات المواطنين على الوصول إلى الضرورات الأساسية بدلاً من تضييقها.

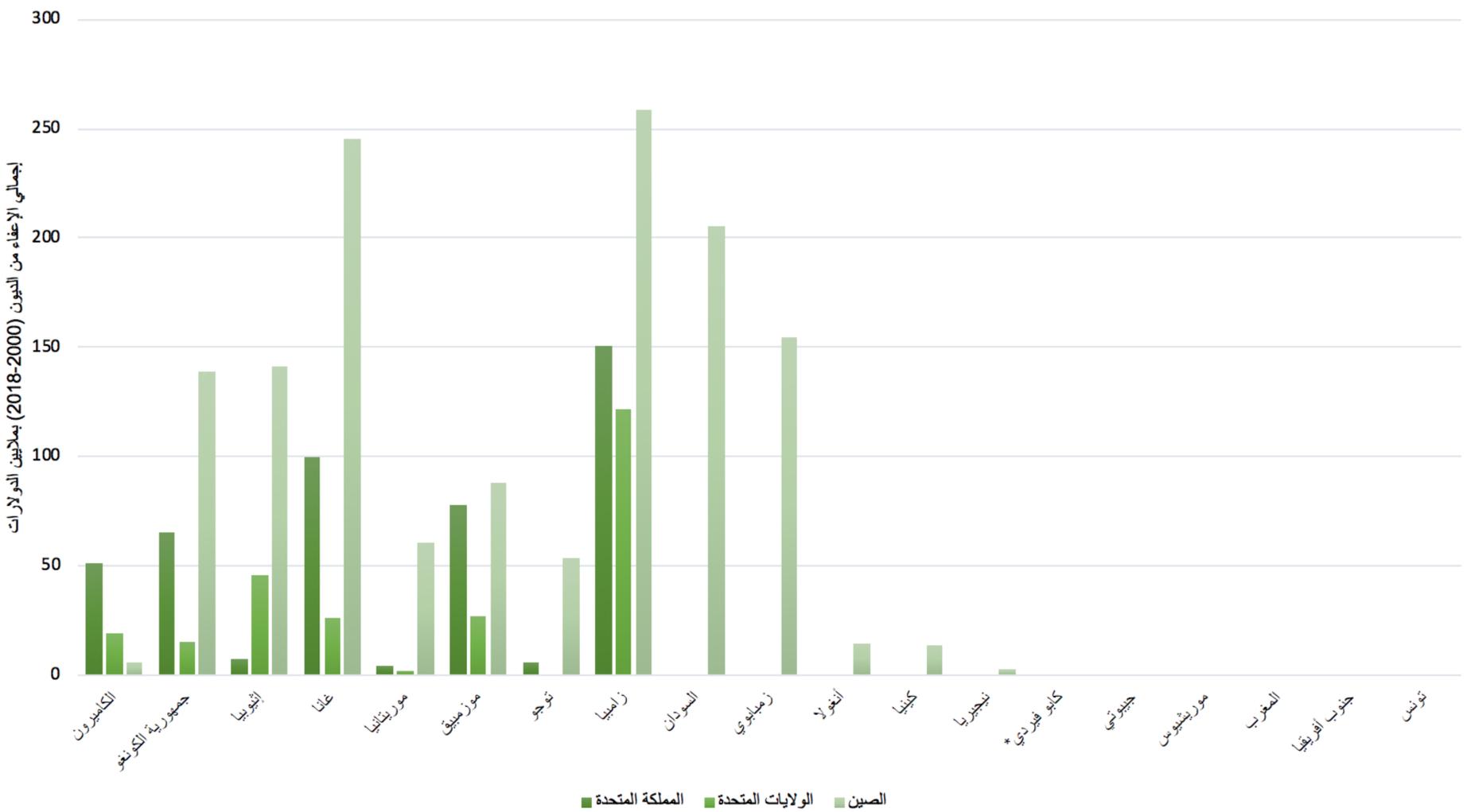
وعاد النمو على الصعيد العالمي في أواخر التسعينات وتسارع خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وسرعان ما انتهت أزمة الديون وسط تنفيذ مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، التي ألغت حوالي 100 بليون دولار من الديون الخارجية في 31 بلداً أفريقياً و6 بلدان أخرى. [3] ومن خلال مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، طلبت البلدان العشرين الواردة في هذا الدليل ما مجموعه 12.5 بليون دولار من تخفيف عبء الديون من الدائنين التقليديين من "نادي باريس" والمنظمات متعددة الأطراف. غير أن 11 بلداً من بين البلدان العشرين الواردة في هذا الدليل لم تدرج في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون - لأسباب مختلفة [4]. ومع ذلك، ففي الوقت الذي أدى تخفيف عبء الديون (غالباً ما يصنف على أنه معونة أجنبية) إلى تحرير الموارد المالية للاستثمار في الهياكل الأساسية وارتفاع الإنفاق الاجتماعي والاقتصادي و/أو أسعار السلع الأساسية، أعادت الحكومات هيكله اقتصاداتها، وعاد السلام إلى مناطق النزاع السابقة. بحلول أوائل عام 2010، برزت أفريقيا باعتبارها القارة الأسرع نمواً، حيث وصل ما يقرب من نصف دولها البالغ عددها 55 دولة إلى وضع متوسط الدخل اعتباراً من عام 2012. [5] تمكنت بعض البلدان من تحويل هذا النمو إلى الحد من الفقر، والوفاء على الأقل ببعض أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية (MDGs) بحلول الموعد النهائي لعام 2015. لكن بالنسبة للكثيرين، أدت الزيادات المستمرة في عدد السكان إلى إضعاف هذه الإمكانية.

دور التمويل الصيني

على مدى العقود الأربعة الماضية، تطورت الصين، وسعت البلدان الأفريقية إلى الحصول على مزيد من القروض من الصين مع مرور الوقت، فضلاً عن الاقتصادات الناشئة الأخرى والجهات المانحة التقليدية الثنائية والمتعددة الأطراف. وبالتالي أصبحت الصين الآن طرفاً ثنائياً رئيسياً في حافظة ديون أفريقيا. وتقدر المبادرة البحثية حول الصين وأفريقيا أنه بين عامي 2000 و2018، بلغ إجمالي التزامات القروض الصينية مع الحكومة الأفريقية والشركات المملوكة للدولة 148 مليار دولار أمريكي. [6]

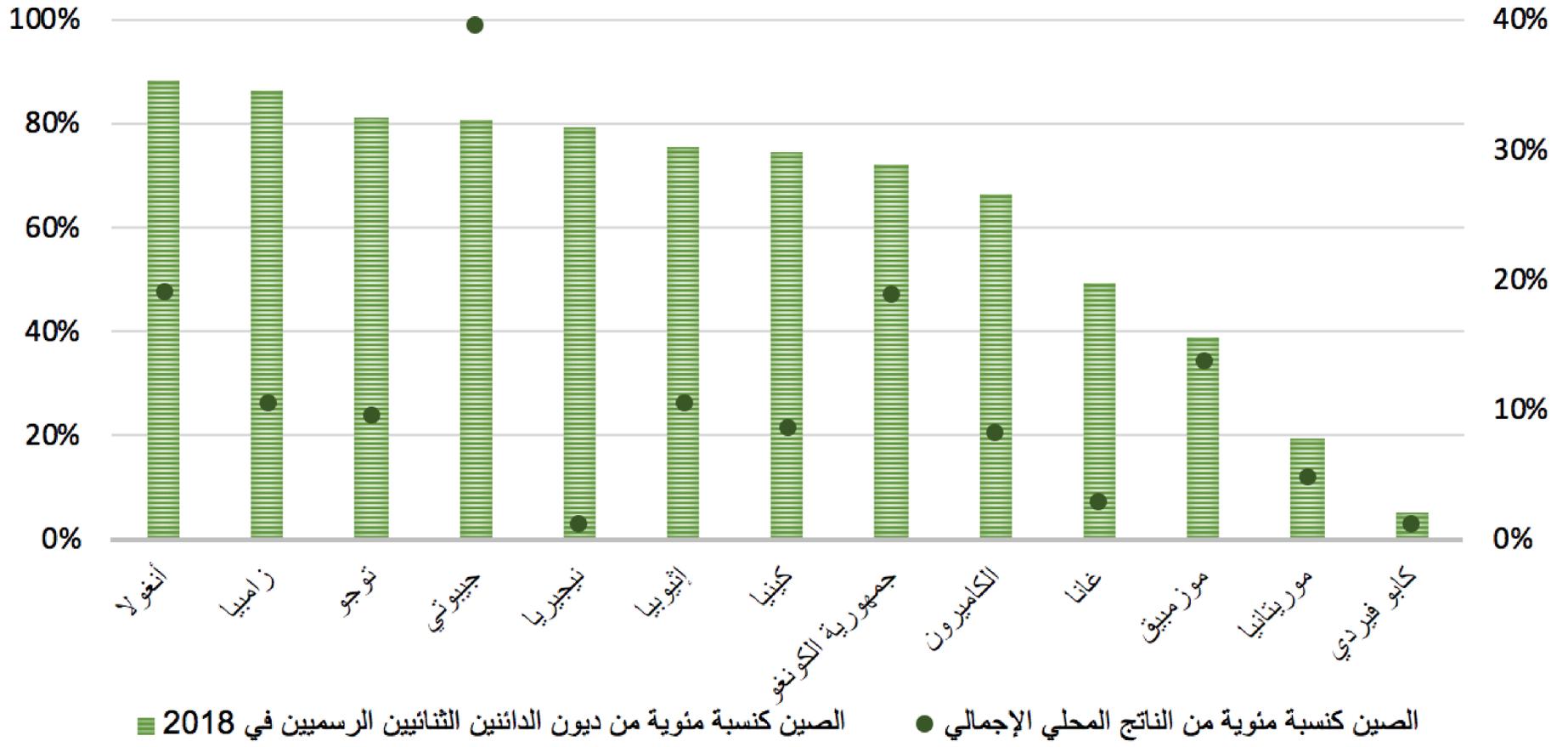
غير أن الصين، وفقاً لجهات مقرضة أخرى، أبدت مرونة وانفتاح على إلغاء الديون أو إعادة هيكلتها لمساعدة البلدان الأفريقية على تخفيف عبء ديونها، حتى وإن لم تنسق مع الآخرين. [7] منذ عام 2000، طلبت مجموعتنا المكونة من 20 دولة تم تحليلها أكثر من 1.3 مليار دولار لتخفيف عبء الديون من الصين وشاركت في إعادة هيكلة مليارات أخرى من الديون، مثل تمديد أجل استحقاق الديون أو إطالة فترة السماح. غير أن 6 من أصل 20 بلداً لم تتلق أي تخفيف من عبء الديون، على الأقل أعلن عنها علناً [8]. وكما هو مبين أدناه، كانت مستويات الإعفاء التي تقدمها الصين لكل بلد قابلة للمقارنة إلى حد ما - وتجاوزت في معظم الحالات - المستويات التي قدمها دائنون ثنائيون آخرون من "نادي باريس" الذين ينسقون مع بعضهم البعض.

الشكل: الديون الملغاة من قبل الصين مقارنة بالديون الملغاة من قبل مقرضين ثنائيين آخرين خلال الفترة 2000-2018 في 20 دولة مختارة



ويختلف التأثير الحالي للقروض الصينية على مستويات الديون وسدادها في أفريقيا من بلد إلى آخر تبعاً لجغرافيتها ومواردها الطبيعية ومدى روابطها التاريخية وإمكانية الحصول على التمويل من أوروبا والولايات المتحدة فضلاً عن الشروط المتباينة للقروض المقدمة. ويبدو أن البلدان الغنية بالموارد سعت تاريخياً إلى الحصول على مزيد من التمويل من الصين مقارنة ببلدان أخرى - مثل أنغولا وزامبيا وجمهورية الكونغو وموزامبيق.

الشكل: القروض من الصين كنسبة مئوية من جميع القروض من الدائنين الثنائيين الرسميين والقروض من الصين كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، 2018



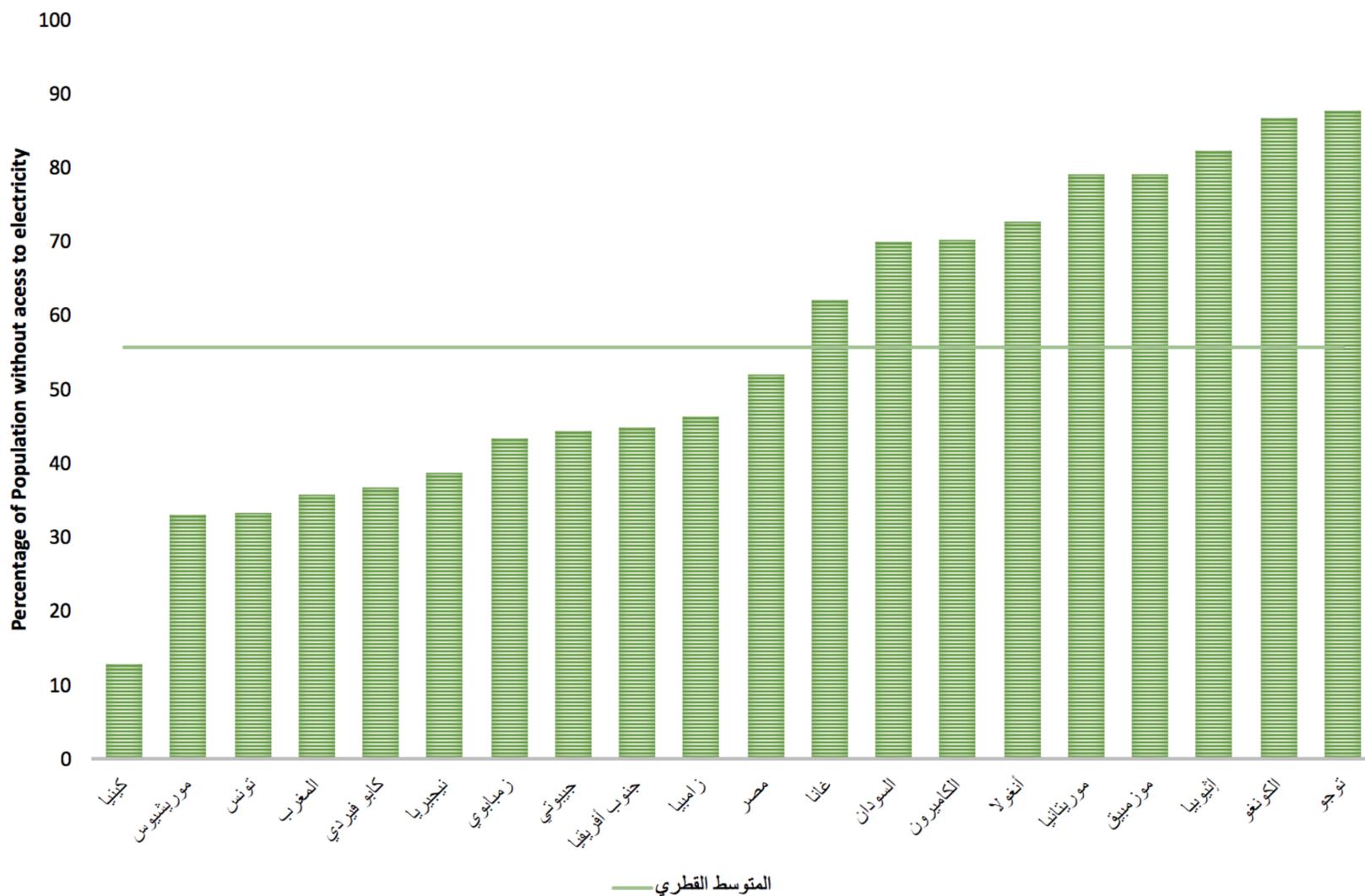
تحديات التمويل الحالية في جميع أنحاء أفريقيا

على الرغم من حدوث تحسن واضح في نتائج النمو والفقير بالنسبة للبلدان الأفريقية على مدى العقدين الماضيين، فإن الحقيقة هي أن التحديات الإنمائية طويلة الأجل في جميع أنحاء أفريقيا لا تزال قائمة ولا يمكن التصدي لها في بعض الحالات إلا من خلال التمويل الخارجي - ولا سيما القروض.

ويقدر بنك التنمية الأفريقي احتياجات أفريقيا من تمويل البنية التحتية بمبلغ يصل إلى 170 مليار دولار أمريكي سنويًا بحلول عام 2025، مع وجود فجوة في التمويل الخارجي تقدر بنحو 68 إلى 108 مليار دولار أمريكي سنويًا. [9] ولا يأخذ ذلك في الاعتبار حتى الاحتياجات المالية العامة (أو الخاصة) لتلبية أهداف التنمية المستدامة غير المتعلقة بالبنية التحتية - مثل جوانب معينة من التعليم أو الصحة. وفي حين أن البيانات الكاملة غير متاحة على مستوى مقسم لكي تتمكن من تحديد الاحتياجات التمويلية المحددة للبنية التحتية أو أهداف التنمية المستدامة لكل بلد، فمن الممكن استخدام الوكلاء لفهم حجم التحديات التي لا تزال قائمة بالنسبة لمختلف البلدان.

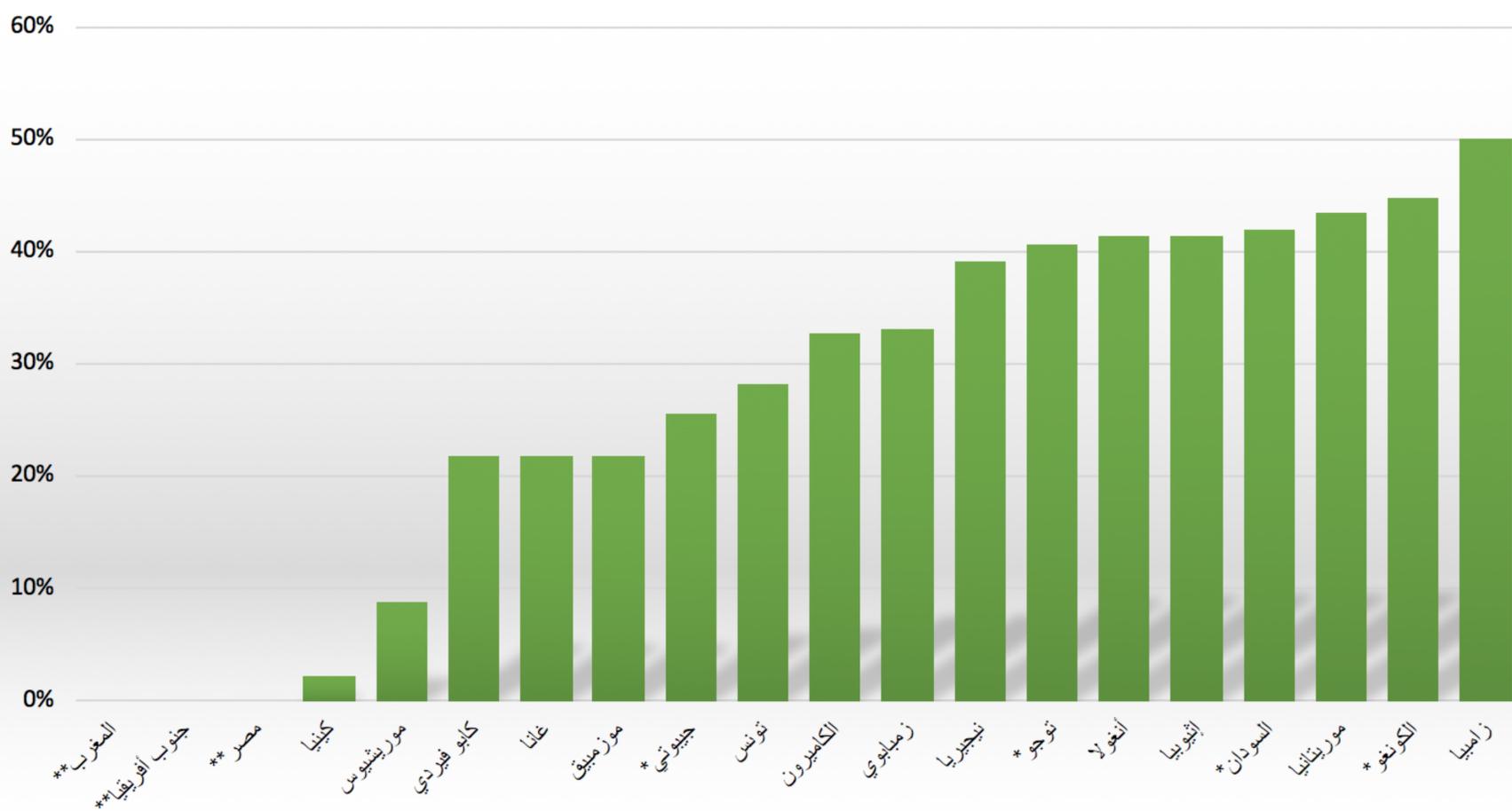
على سبيل المثال، في المتوسط، لا تزال البلدان العشرين في هذا الدليل - وبعضها الأكثر تطورًا في القارة - لديها 30% و39% من سكانها محرومين من الكهرباء وإمدادات المياه على التوالي.

الشكل: النسبة المئوية للسكان الذين لا يحصلون على الكهرباء في 20 بلداً أفريقياً مختاراً، 2018



لقد نما استخدام الإنترنت بسرعة على مدى العقد الماضي، ولكن لا تزال نسبة كبيرة من السكان تفتقر إلى إمكانية الوصول المناسب. تحتاج ثمانية بلدان في هذا الدليل إلى أكثر من ضعف الكيلومترات من الطرق التي لديها لتحقيق مستوى البنية التحتية للطرق المشابهة لمستوى الصين - وهو في حد ذاته لا يزال غير مكتمل. كما أن الهياكل الأساسية للموانئ متأخرة في غالبية البلدان المختارة.

الشكل: الحاجة إلى إدخال تحسينات على البنية التحتية للموانئ للوصول إلى مستويات صينية في 20 بلداً أفريقياً مختاراً



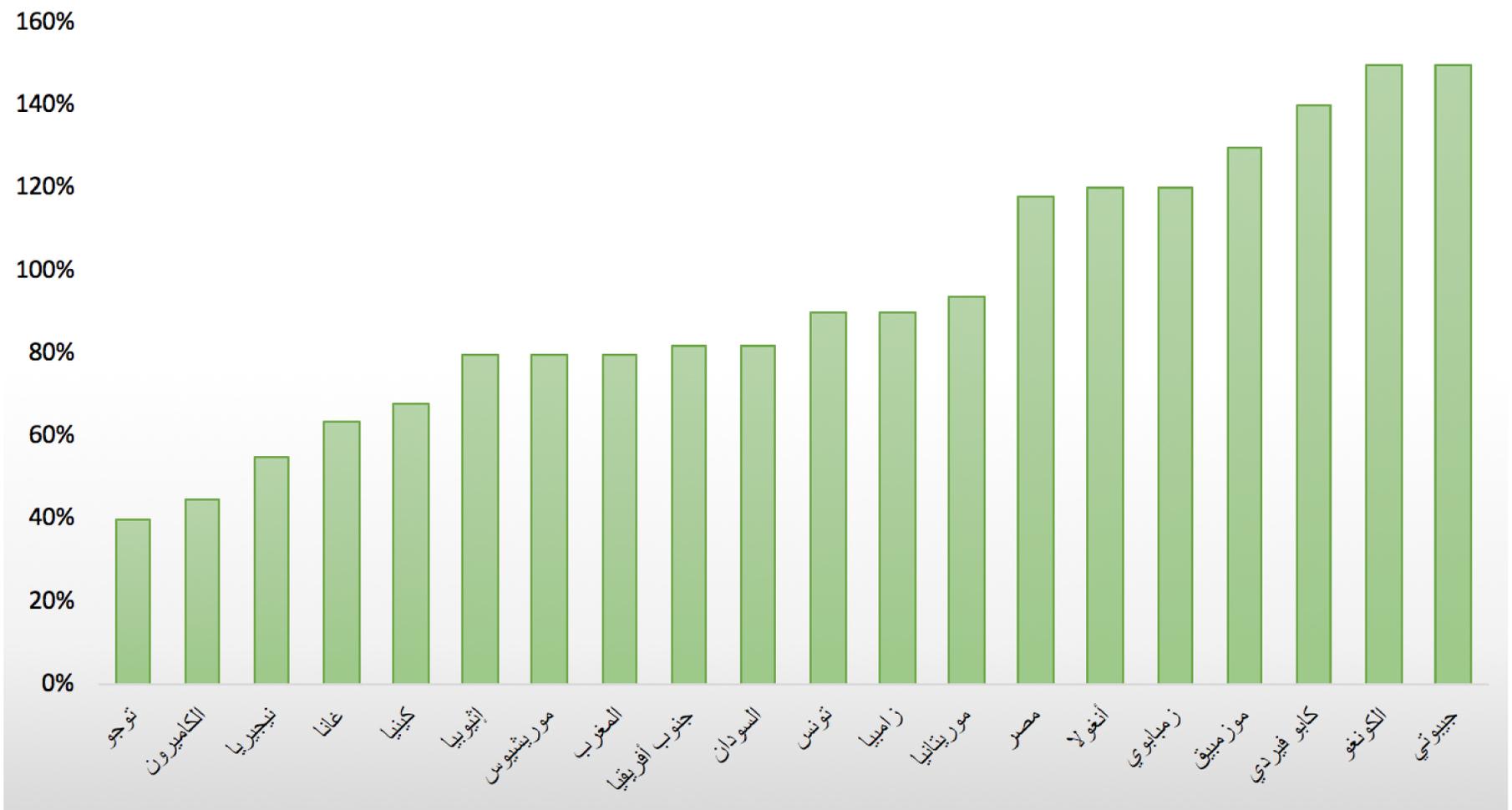
التركيز على التجارة والبنية التحتية للنقل مقابل البنية التحتية للموانئ*
تجاوزت المغرب وجنوب أفريقيا ومصر المستويات الصينية للبنية التحتية للموانئ**

في الوقت نفسه، أصبحت محافظ الديون أكثر تعقيدًا (مرة أخرى). وبعد أن "خرجت" العديد من البلدان الأفريقية من فئة ذوي الدخل المنخفض أو أقل البلدان نموًا، أصبحت غير مؤهلة للحصول على قروض ومنح متعددة الأطراف بشروط تساهلية للغاية - وبذلك حولت أرصدة الديون إلى الصين وغيرها من الاقتصادات الناشئة (حسب السابق)، وكذلك إلى السندات الممولة من السوق التي تحمل ارتفاع أسعار الفائدة. وقد أصدرت أكثر من اثني عشر بلدًا في القارة سندات سيادية في العقد الماضي، لتعزيز الاستقلال المالي والتكامل، ولكن أيضًا لمخاطر جديدة. [10]

ونتيجة لذلك - خاصة في أعقاب الانخفاض في أسعار النفط في أواخر عام 2010 - عادت مستويات الدين إلى الارتفاع مرة أخرى، حيث اقتربت النسبة الإجمالية للدين إلى الدخل القومي في حالة أو حالتين من المستويات التي شوهدت آخر مرة قبل برنامج البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وقد أثار ذلك مخاوف بشأن أزمة ديون أخرى. اعتبارًا من عام 2019، قبل كوفيد-19، صنف صندوق النقد الدولي ما يقرب من ثلث البلدان الأفريقية بأنها معرضة لخطر أو مواجهة ضائقة الديون. [11]

ومع ذلك، فإن نظرة فاحصة تكشف أن البلدان لديها مسارات مختلفة بشكل كبير لتراكم الديون: ففي عام 2020، من المتوقع أن تصل مستويات الدين العام في الكونغو وجيبوتي إلى 150% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين أن مستويات توغو والكاميرون سوف تبلغ 40% و45% على التوالي. ويبلغ متوسط البلدان العشرين 94% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو رقم أعلى من العتبات التقليدية التي اقترحها صندوق النقد الدولي، ولكنه يخفي أيضًا الاختلافات الأساسية بين البلدان. وكما ذكر أعلاه، فإن مصدر الدين يختلف أيضًا بين البلدان - فقد بلغت الديون المستحقة للصين كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي 39% لجيبوتي، و19% لأنغولا وجمهورية الكونغو. وفي الوقت نفسه، فإن هذا الرقم لا يتجاوز 1% و3% بالنسبة لكابو فيردي وغانا على التوالي، اللتين تعتمدان على الدائنين التقليديين ومتعددي الأطراف.

الشكل: مستويات الدين العام في عام 2020 كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي



وعلاوة على ذلك، فإن أساسيات الاقتصاد الكلي لهذه البلدان، وجميع البلدان الأفريقية، تتفاوت بشكل كبير: فقد توقع صندوق النقد الدولي أيضًا، في عام 2019، أن تكون 6 من أكبر 10 بلدان في العالم في أفريقيا - وهي: جنوب السودان (8.2%)، ورواندا (8.1%)، وكوت ديفوار (7.3%)، وإثيوبيا (7.2%)، والسنغال (6.8%)، والسنغال (6.8%)، وبوتسوانا وبنين (6.7%). لم تكن هذه معدلات نمو غير عادية على سبيل المثال، فقد حققت إثيوبيا معدلات نمو اقتصادي مكونة من رقمين منذ عام 2004. في المتوسط، ونمت البلدان الإفريقية بنسبة 3.5% في عام 2019، وكان صندوق النقد الدولي يتوقع نموًا بنسبة 4% قبل كوفيد-19.

تأثير كوفيد-19 على التمويل

وضعت جائحة كوفيد-19 الميزانيات الحكومية في مواجهة تحديات فورية كبيرة. وبشكل عام، خصصت الحكومات الأفريقية 68 مليار دولار للاستجابة للتحديات الاقتصادية والصحية التي تواجهها من "كوفيد-19"، وهو ما يعادل 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط، ولكن تختلف اختلافاً كبيراً حسب الاحتياجات والحيز المالي المتاح. وفي الوقت نفسه، وبسبب الآثار الاقتصادية لكوفيد-19، فإنها تواجه إمكانية منخفضة لجمع الإيرادات الضريبية بسبب انخفاض الاستثمار والاستهلاك.

ونتيجة لذلك، غير صندوق النقد الدولي تصنيف ديون العديد من البلدان الأفريقية. ومن بين البلدان العشرين الواردة في هذا التقرير، يشير صندوق النقد الدولي الآن إلى أن أربعة بلدان تعاني بالفعل من محنة الديون (جمهورية الكونغو، وموزامبيق، والسودان، وزمبابوي)، وثمانية بلدان أخرى معرضة لخطر كبير من محنة الديون. وتوقعت حملة اليوبيل لإلغاء الديون بشكل منفصل أن ستة بلدان مختلفة قليلاً في أزمة ديون (أنغولا وجمهورية الكونغو وغانا وموزامبيق وزامبيا وزمبابوي)، وعشرة آخرين معرضين لخطر أزمة الديون في عام 2020، مع ابتعاد كابو فيردي وموريشيوس ونيجيريا وجنوب أفريقيا من الأسوأ.

ومع ذلك، وكما ذكر أعلاه، تختلف أساسيات الاقتصاد الكلي في جميع المجالات، وهذه لا ترتبط بالضرورة ارتباطاً واضحاً بالتقييمات التي أجراها صندوق النقد الدولي أو حملة اليوبيل لإلغاء الديون المذكورة أعلاه. على سبيل المثال، على الرغم من الاضطرابات الاقتصادية في عام 2020، لا يزال من المتوقع أن تنمو إثيوبيا بنسبة 3.4%، وهو أسرع معدل بين البلدان التي تم تحليلها. ومن ناحية أخرى، من المتوقع أن يتقلص اقتصاد السودان المجاور بأكثر من 7% في عام 2020، مما يمدد الركود الاقتصادي إلى العام الثالث.

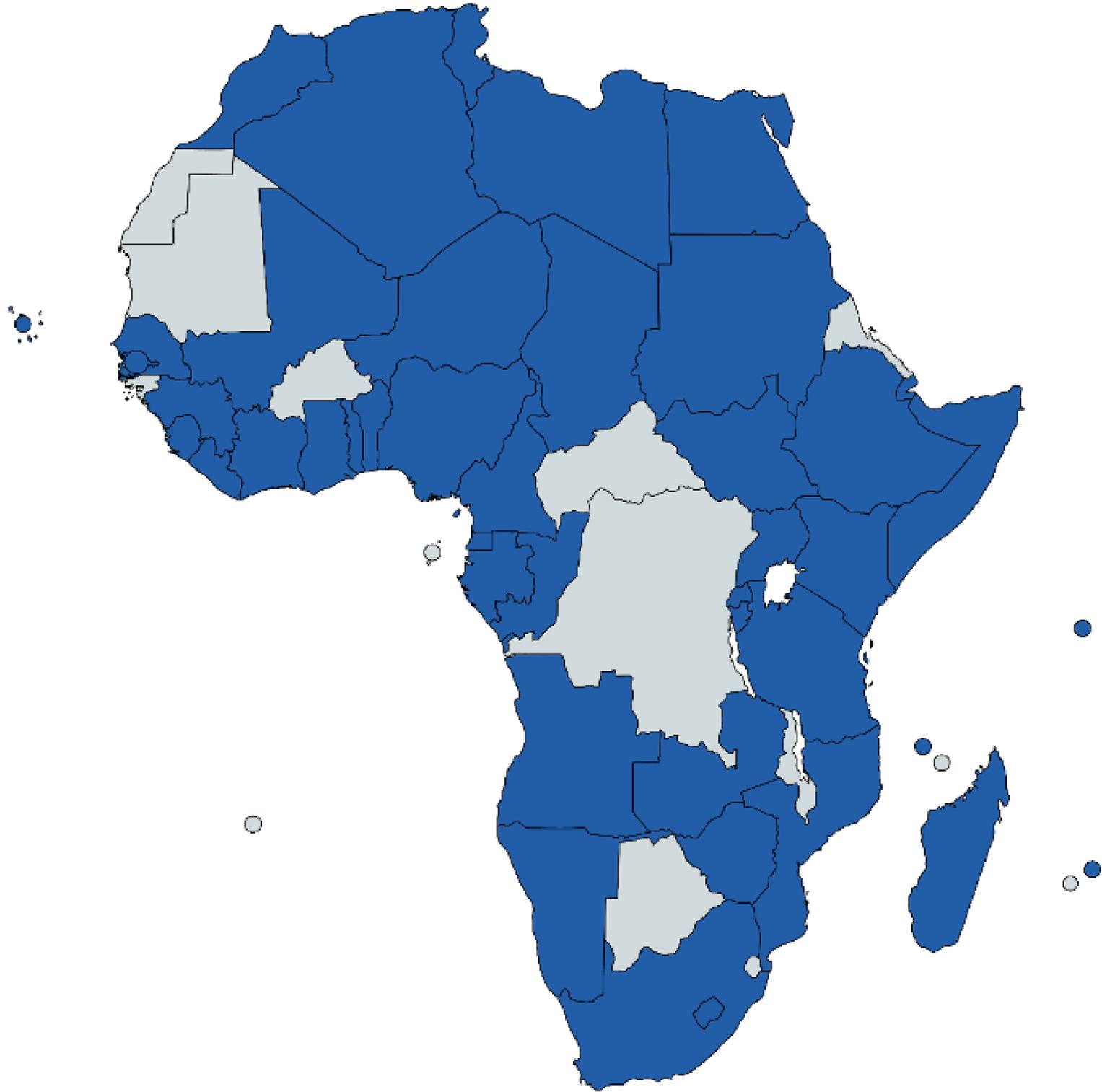
وهكذا، ففي حين من المتوقع أن تشهد جميع البلدان التي تم بحثها في هذا التقرير عجزاً مالياً في عام 2020، مع متوسط عجز قدره 6.8%، وهو أمر غير متوقع نظراً لتأثير تعبئة الإيرادات، فإن عمق العجز يتفاوت أيضاً بشكل كبير. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن تشهد زيمبابوي والكونغو وأنغولا وإثيوبيا عجزاً يقل عن 4%، في حين يتوقع أن يتجاوز العجز المالي في كل من جنوب أفريقيا وغانا 14%. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذه المشاكل الاقتصادية ظرفية وليست نظامية: ومن المتوقع أن يعود النمو إلى القارة في عام 2021 بمعدل إجمالي قدره 3.7%.

علاوة على ذلك، تدخل الدائنون الخارجيون والمنظمات الدولية للمساعدة في استقرار ميزان المدفوعات في العديد من البلدان. في أبريل 2020، أيدت لجنة التنمية بالبنك الدولي ودول مجموعة العشرين مبادرة تعليق خدمة الديون (DSSI) لمساعدة أفقر البلدان على مواجهة كوفيد-19. وبموجب هذه المبادرة، تكون البلدان المؤهلة مستحقة لتعليق خدمة الديون لدائنيها الثنائيين الرسميين - بما في ذلك الصين - بحلول نهاية عام 2020، وتم تمديدتها مؤخراً حتى منتصف عام 2021. واعتباراً من أواخر نوفمبر 2020، بلغ إجمالي الوفورات المقدره ضمن المبادرة للبلدان الأفريقية المؤهلة 5.8 مليار دولار أمريكي. ويمثل هذا الرقم أقل من 10% من إجمالي المبالغ المدرجة في الميزانية من قبل الحكومات الأفريقية لمعالجة كوفيد-19، ولكن البعض طلب أيضاً منحاً وقروضاً (معظمها) من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي [12] ولا يمكن المبالغة في أهمية مشاركة الصين في هذه المبادرة، على الرغم من أن الغموض لا يزال قائماً بشأن تكوين القروض التساهلية والتجارية للصين في حافظة إقراضها.

على الرغم من كل هذا الإجراء، لا شك في أن هذه الأسئلة والقضايا ستظل بحاجة إلى معالجة خلال عام 2021 والأعوام القادمة. لقد عزز كوفيد-19 الحاجة إلى تمويل البنية التحتية، وخاصة البنية التحتية الرقمية. وتم الاتفاق على اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية (AFCFTA) من قبل القادة الأفارقة ولكنها لن تحقق النمو الاقتصادي إذا كانت الخدمات اللوجستية الإقليمية والمحلية محدودة. ويفرض تغير المناخ تكاليف إضافية على البنية التحتية للتكيف والقدرة على التكيف، فضلاً عن تحقيق النمو الأخضر - وخاصة الطاقة المتجددة.

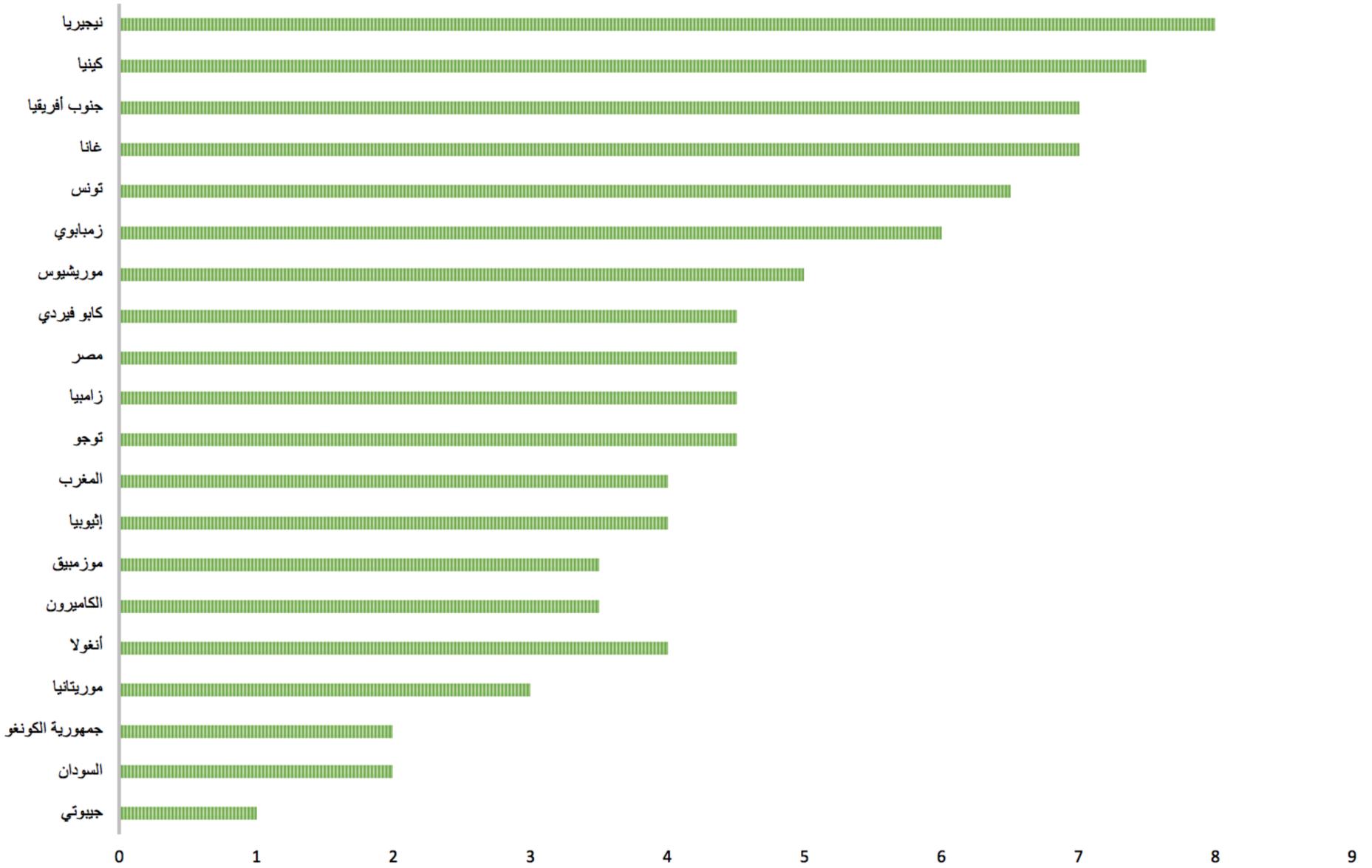
غير أن البلدان الأفريقية تبدو مهتمة بمواصلة الحصول على التمويل الخارجي لتلبية هذه الاحتياجات - بما في ذلك تمويل التنمية في الصين إن أمكن. فعلى سبيل المثال، وقع ما مجموعه 44 دولة (المدرجة في التذييل الثالث) مذكرات تفاهم مع الصين بشأن مبادرة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير [13]. (BRI).

(في الصين) تم تظليلها باللون الأزرق (BRI) الشكل: الموقعون على مبادرة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير



سيكون المفتاح هو استخدام أي تمويل جديد - بما في ذلك تمويل كوفيد-19 - بطريقة منتجة، وضمان أن كل سيدي أو شلن أو راند ينفق يساعد المواطنين على رفع مستويات حياتهم على المدى القصير أو الطويل. والخبر السار هو أن المزيد من الحكومات تضع آليات لضمان خضوعها للمساءلة أمام المواطنين عن القيام بذلك، بما في ذلك في البلدان التي يبدو أن مواطنيها يشعرون بقلق بالغ إزاء مستويات الديون - مثل كينيا ونيجيريا وغانا، كما يشير إلى ذلك مؤشر شفافية الديون الذي تم إنشاؤه حديثاً في هذا الدليل.

(الشكل: تحديد درجات شفافية الديون لعشرين بلداً أفريقيًا مختارين (من أصل 8 بلدان كحد أقصى)



ولكن مما لا شك فيه أنه يمكن إجراء المزيد من التحسينات، بما في ذلك بالنسبة لبعض البلدان التي تشير البيانات المتاحة إلى أن لديها مستويات عالية من الديون أو التحديات المالية - مثل جيبوتي والكونغو والسودان.

و هكذا يوفر هذا الدليل السياق لاستكشاف حلول لمشاكل التمويل، وهي حلول تعتمد على تكيف كل من المقترضين والدائنين مع الظروف الجديدة. وإذا لم يكن الأمر كذلك، فقد يشهد العالم ببساطة إعادة تاريخ الصدمة النفطية بعد السبعينيات، وهو ما ينبغي تجنبه بأي ثمن.



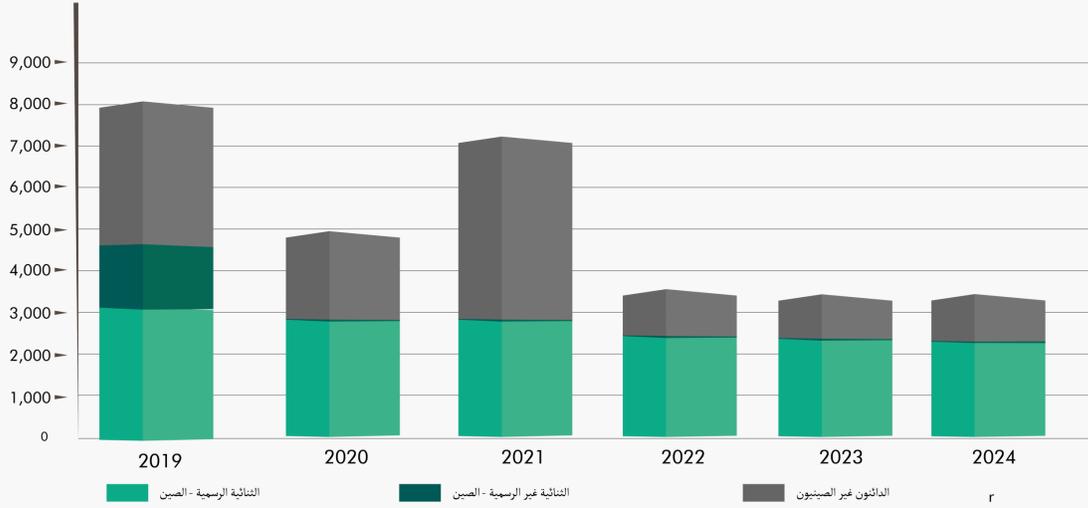
نظرة عامة على القارة

أنغولا

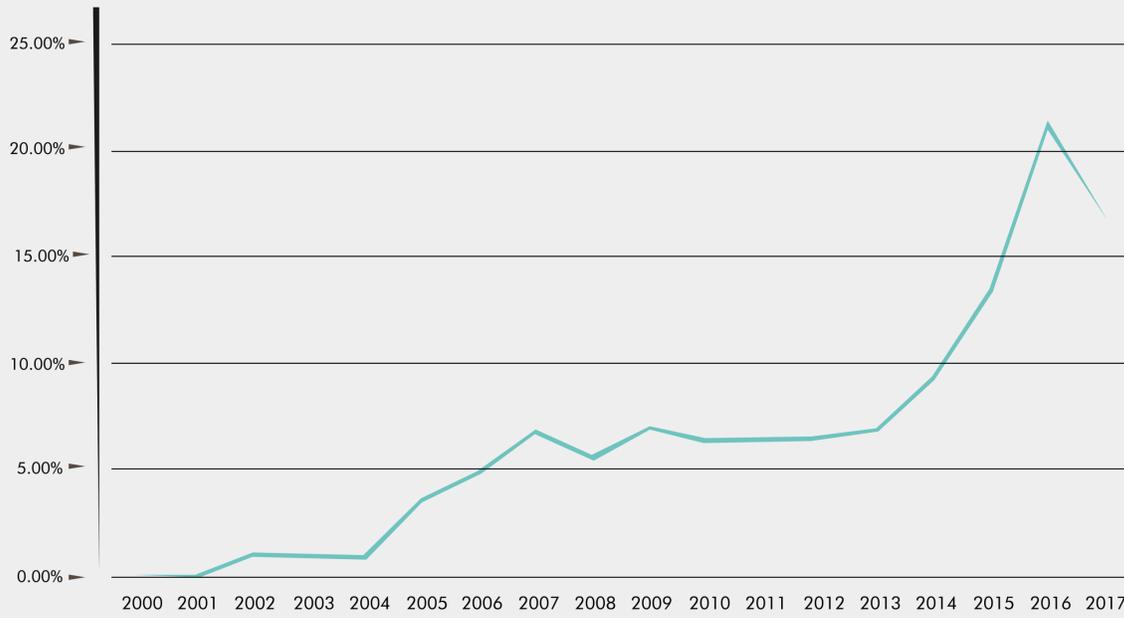
نظرة عامة على البلد



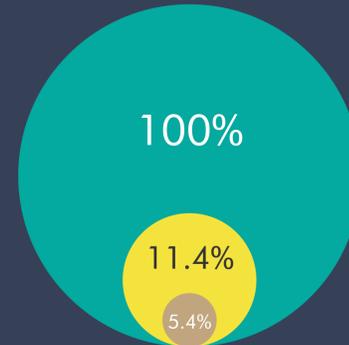
(خدمة الديون المتوقعة للصين مقابل الدائنين الآخرين (بملايين الدولارات الأمريكية).



نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي



متوسط درجة التصنيف الائتماني



مقابل كل 100 دولار ، تنفق الحكومة 11.4 دولار على دفع فوائد الديون ، في حين يتم إنفاق 5.4 دولار فقط على الصحة.



مبادرة الحزام والطريق و اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية

نعم

هل وقعت على مذكرة تفاهم بشأن مبادرة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير؟

نعم

هل صادقت على اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية؟

أنغولا

أنغولا في عام 2021

نمو اقتصادي 2.6%

نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي 107.5%

رصيد الميزانية -0.13%

مؤشر شفافية الديون نسبة للمؤشر المعياري 3 / 8

مليون دولار تخفيف الديون الصينية 14.5

ليست جزءاً من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون

تاريخ الديون

بسبب الاعتماد العالي لأنغولا على إنتاج النفط وصادراته (انظر أدناه)، يعكس نمو الناتج المحلي الإجمالي عمومًا حركة أسعار النفط، حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي 7.8% على مدى العقدين الماضيين. ومع ذلك، عانت أنغولا منذ عام 2016 من الركود السنوي، ومن المتوقع فقط أن تعود إلى النمو في عام 2021[1].

وأدى اقتصاد البلاد غير المتنوع، إلى جانب إرث الحرب الأهلية الطويلة التي انتهت فقط في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، إلى خلق مشاكل في تراكم الديون، مع ارتفاع الدين العام بنسبة 220% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1995. وعلى الرغم من أن أنغولا لم تدع للمشاركة في المبادرات المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون، فإنها استفادت بالفعل من إلغاء صغير من جانب الصين، وخفض البلد تدريجيًا الدين العام خلال منتصف العام[2].

زادت نسبة الدين العام في أنغولا إلى الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير خلال العقد الماضي، متجاوزة 100% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019، وهو أعلى معدل في أفريقيا ومن بين أعلى عشرة في العالم. لم يكن السبب الرئيسي لتزايد نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي هو زيادة الديون نفسها، ولكن بدلاً من ذلك، انخفاض حجم الاقتصاد، والذي من المتوقع أن يتقلص بنسبة 1.4% أخرى في عام 2020. وتؤدي جائحة كوفيد-19 إلى مزيد من التدهور المالي للحكومة حيث من المتوقع أن تبلغ نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ذروتها عند 120% بحلول نهاية عام 2020.

في عام 2019، قدمت الحكومة استراتيجية إدارة الديون متوسطة الأجل لمدة ثلاثة أعوام، والتي تضمنت تدابير ضريبية جديدة، وخفض الإنفاق، وخصخصة الشركات المملوكة للدولة، لتعزيز المالية الحكومية وضمان استمرار تحمل الديون. وكانت الآثار ملحوظة، مع قيام الحكومة بإدارة فائض مالي - حيث تتجاوز الإيرادات الحكومية الإنفاق - لمدة عامين متتاليين.

من الجدير بالذكر أيضاً أن درجة أنغولا في مؤشر شفافية الديون التي جمعها هذا التقرير هي من أدنى الدرجات، حيث لا تنشر العقود الحكومية، ولا توجد قواعد فعالة لحرية المعلومات، وكمية محدودة جداً من البيانات متاحة على المواقع الإلكترونية الحكومية أو بوابات البيانات.

مع ارتفاع ديون أنغولا، ارتفعت تكلفة خدمتها؛ وارتفعت تكلفة هذه الديون؛ وارتفعت تكلفة الديون المستحقة على أنغولا. في عام 2010 كانت مدفوعات الفائدة تعادل 3.8% من إجمالي الإنفاق الحكومي، ولكن بحلول عام 2017 كانت تعادل 11.4%. وعلى سبيل المقارنة، لا يخصص سوى 5.4 في المائة من الإنفاق الحكومي للإنفاق الصحي: مقابل كل كوانزا أنغولي تنفقه الحكومة على الرعاية الصحية، يتم منح اثنين من كوانزا للدائنين لدفع الفائدة على ديونها. يمكن أن يمثل هذا تكلفة فرصة كبيرة إذا كانت المشاريع المدفوعة من خلال الديون لا تساعد الأنغوليين على رفع مستويات معيشتهم. وترد أدناه أنواع المشاريع التي بدأتها أنغولا بقروض من الصين والبنك الدولي، على سبيل التوضيح.

أنغولا

أنغولا



SUSTAINABLE DEVELOPMENT GOALS



THE WORLD BANK



اسم المشروع	مليون دولار	أهداف التنمية المستدامة	اسم المشروع	مليون دولار	أهداف التنمية المستدامة
مشروع الإسكان في مالانج (2018).	80	11 SUSTAINABLE CITIES AND COMMUNITIES	مشروع تمويل تنمية الإدماج والنمو (2019).	500	8 DECENT WORK AND ECONOMIC GROWTH
مشروع ربط السكك الحديدية (2017).	150	9 INDUSTRY, INNOVATION AND INFRASTRUCTURE	مشروع ضمان إمداد المياه بواندا بيتا (2019).	500	6 CLEAN WATER AND SANITATION
مشروعان غير معروفين (2017).	231	?	مشروع توطيد نظام الحماية الاجتماعية الوطني (التحويلات النقدية) (2019).	320	8 DECENT WORK AND ECONOMIC GROWTH

التعرض للديون الصينية

ازدادت أهمية الدين الصيني في محفظة تمويل أنغولا باستمرار على مدى العقد الماضي، حيث شكلت الديون الصينية أقل من 2% من إجمالي أرصدة الديون الخارجية لأنغولا في عام 2002، وارتفعت إلى 39% في عام 2017. ويعزى ذلك إلى الزيادة المطلقة والنسبية في القروض الصينية التي تجاوز نموها باستمرار تقريباً نمو الدين الخارجي العام في العقد الماضي. وفي عام 2016، اقترضت أنغولا 17.6 مليار دولار أمريكي من الصين لقطاع التعدين وحده.

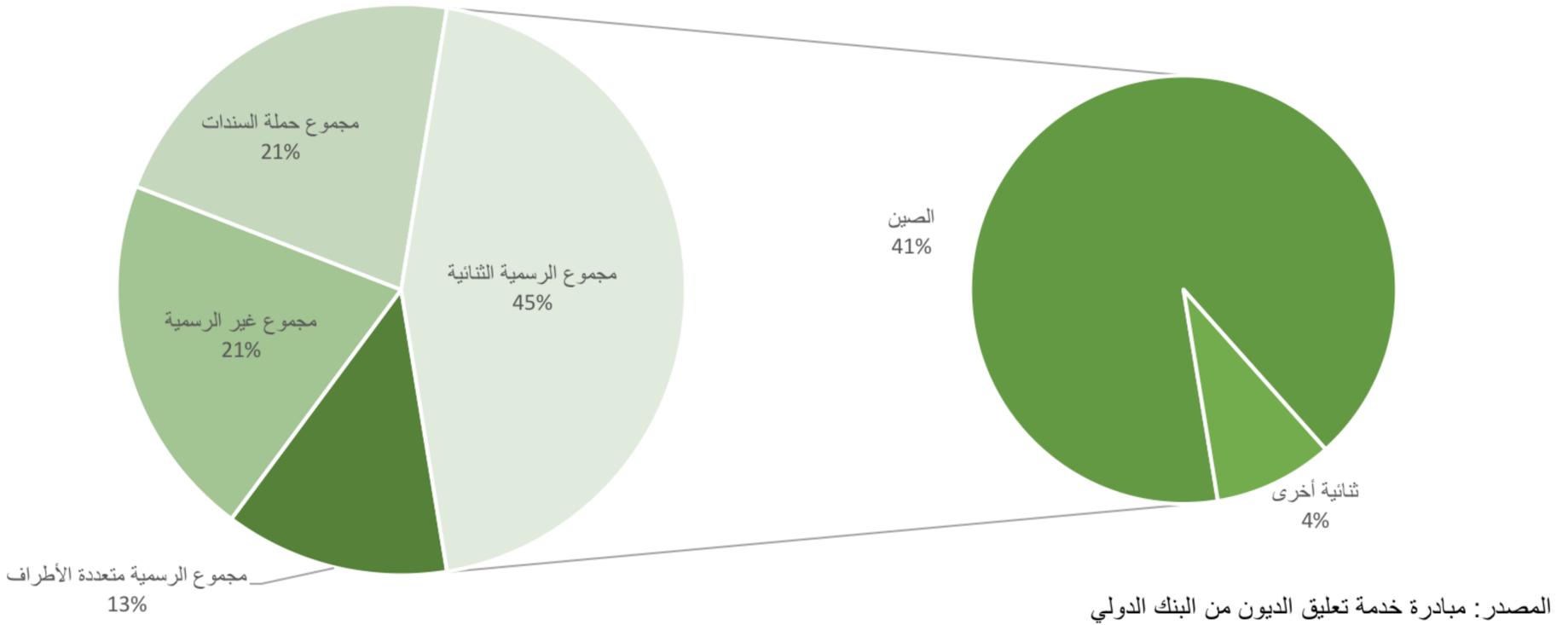
في الواقع، تعد أنغولا الآن أكبر متلقي للديون الصينية لأي اقتصاد أفريقي ولا سيما أدوات التمويل المدعومة بالنفط - باستخدام احتياطاتها النفطية الغنية كضمان - للوصول إلى التمويل الصيني (ملاحظة: تم استخدام هذه الأدوات لأول مرة في السودان). [3]

توفر مثل هذه القروض المدعومة بالموارد (RBLs) فائدة واضحة لمواطني أنغولا من حيث ضمان تخصيص عائدات النفط بالكامل (أي افتراضاً) لمشاريع الإنفاق على البنية التحتية وضمان فرص أقل لضياح الأموال في الملاذات الضريبية، على سبيل المثال. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن في بعض الحالات، إذا تم التفاوض بشأنها بشكل جيد، أن تصمم هذه الأدوات لتوفير احتياطي للمقترضين مقابل انخفاض أسعار النفط (أو الموارد الطبيعية الأخرى) [4]، وهي مسألة أصبحت ذات صلة منذ مارس 2020 عندما انخفضت أسعار النفط.

ومن ناحية أخرى، هناك - كما ذكر آنفاً - تكاليف الفرص المحتملة المرتبطة بالقروض المدعومة بالموارد (RBLs) فقد يفضل المواطنون الأنغوليون إنفاق عائدات النفط على قضايا أخرى مثل التعليم أو الصحة. بالإضافة إلى ذلك، لا تقضي هذه الأدوات على احتمال تضخم عطاءات المشاريع والتي يمكن أن ترتبط بالفساد. وأخيراً، إن لم يتم التفاوض بشأنها بشكل جيد، يمكن أن تترك أنغولا معرضة بشكل خاص لتقلبات أسعار النفط، وخاصة صدمات الأسعار غير المسبوقة كما حدث في عام 2020. [5] على سبيل المثال، إذا كانت التزامات الديون وسداد القروض مرتبطة بسعر ثابت للنفط الخام، وهو ما يعني انخفاض الأسعار، فستكون أنغولا ملزمة بتصدير كميات أكبر من النفط إلى الصين لخدمة ديونها. [6] غير أنه ليس من الواضح كيف تفاوضت أنغولا مع الصين بشأن هذه القروض المدعومة بالموارد (RBLs) وتشير الإحصاءات إلى أنه قد لا يكون هناك احتياطي مخزن كبير. على سبيل المثال، شكلت خدمة الديون للصين 54% من إجمالي تكاليف خدمة الديون في أنغولا في عام 2017، على الرغم من أنها كانت تمثل 39% فقط من جميع أرصدة الديون.

أنغولا

الشكل: تكوين أرصدة ديون أنغولا



تحديات التمويل الحالية

ما الذي لا تزال أنغولا بحاجة إلى تمويله؟
بعض الأمثلة

- الحصول على الكهرباء لـ 57 في المائة من السكان
- الحصول على مياه الشرب لـ 44 في المائة من السكان
- الوصول إلى الإنترنت لـ 73% من السكان
- تحسين البنية التحتية للموانئ بنسبة 41% للوصول إلى المستويات الصينية



يعتمد اقتصاد أنغولا - وبالتالي وضعها المالي - اعتمادًا كبيرًا على صادرات النفط، التي تمثل ثلثي الإيرادات الحكومية و95% من إجمالي الصادرات. [7] وعلاوة على ذلك، وكما هو مبين أعلاه، من الواضح أن أنغولا لديها احتياجات تمويلية كبيرة لتلبية الاحتياجات الرئيسية للسكان، التي من غير المرجح تلبيةها عن طريق التمويل المحلي وحده. وقد أدى الانهيار الأخير في أسعار النفط إلى تفاقم نقاط الضعف في الاقتصاد الأنغولي وإلحاق الضرر بالإيرادات الخارجية.

بالإضافة إلى تنامي نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع تكاليف الاقتراض - بلغ متوسط أسعار الفائدة على الديون الصادرة حديثًا 6.7% في عام 2018 - وقد لا يكون لدى أنغولا مجالًا كبيرًا لاستيعاب أي صدمات اقتصادية أخرى. ومن شأن حدوث انخفاض آخر في قيمة العملة أو كساد طويل الأمد الناجم عن الأوبئة أن يخلق تحديات كبيرة أمام أنغولا فيما يتعلق بخدمة التزامات الديون أو جمع تمويل جديد لتلبية الاحتياجات. وعلاوة على ذلك، فإن تصنيفها الائتماني يحتل المرتبة الثالثة في البلدان التي قام هذا الدليل بتحليلها، بحالة تصنيف غير مرغوب فيها، مما يعني أن أنغولا لن تتمكن من الوصول إلى الأسواق المالية من خلال إصدار سندات اليورو الخاصة بها.

أنغولا

تأثير كوفيد-19

أدت جائحة كوفيد-19 وانهيار أسعار النفط لعام 2020 إلى تعطيل محاولات الحكومة لتعزيز أرصدة ديونها. وبحلول سبتمبر 2020، أنفقت الحكومة الأنغولية 67 مليون دولار على استراتيجيات التخفيف من كوفيد-19، أي ما يعادل 0.1% من الناتج المحلي الإجمالي. وشمل ذلك تقديم المساعدة الاجتماعية من خلال برنامج للتحويلات النقدية يهدف إلى الوصول إلى 1608000 شخص، أي 4.9% من السكان.

يتوقع بنك التنمية الأفريقي حدوث عجز مالي "أسوأ" بنسبة 9.7% في عام 2020 و6.2% في عام 2021، الأمر الذي يشكك في قدرة أنغولا على تحمل الديون المتنامية. وفي وقت سابق من عام 2020، خفضت فينتش السندات الحكومية الأنغولية إلى - CCC لما يعادل السندات غير المرغوب فيها - متذرة بالقلق بشأن قدرة أنغولا على الاستمرار في خدمة ديونها (انظر القسم اللاحق المتعلق بأرصدة الديون الخارجية). [8]

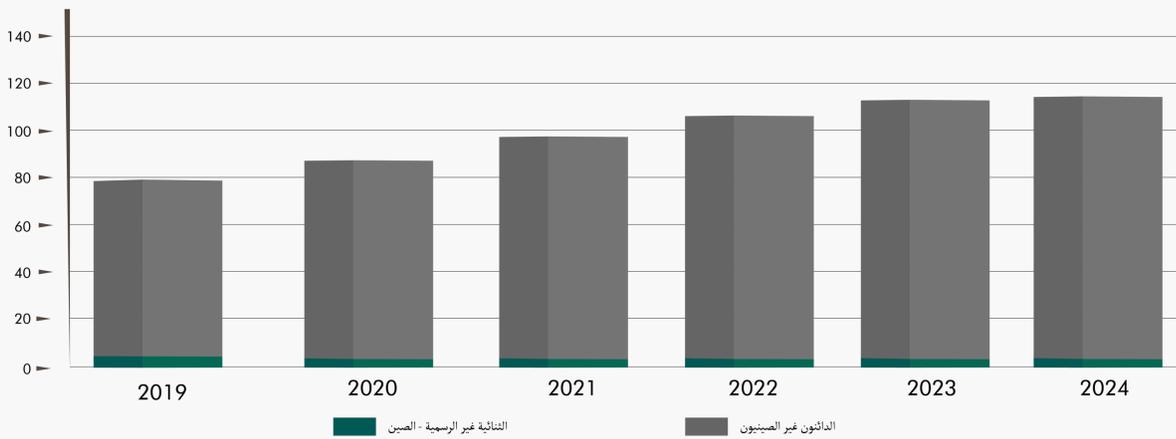
مع ذلك، أصر صندوق النقد الدولي مؤخرًا في عام 2019 على أن حالة ديون أنغولا يمكن تحملها، على الرغم من ارتفاع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بأي دولة أفريقية أخرى. وقد طلبت أنغولا من صندوق النقد الدولي تقديم دعم يزيد عن 2.5 مليار دولار من خلال مرفق الصندوق الموسع التابع لها [9] - وهو قرض متوسط الأجل لمساعدة أنغولا على تنفيذ تغييرات هيكلية في السياسات - على مدى الأعوام الثلاث الماضية بمعدل فائدة قدره 3%. [10] من ناحية أخرى، وصفت حملة اليوبيل أنغولا بأنها في خضم أزمة ديون في عام 2020.

في 1 يونيو 2020 أعلنت أنغولا عزمها على المشاركة في مبادرة مجموعة العشرين لتعليق خدمة الديون (DSSI)، وبعد بعض المفاوضات، وافق المانحون الثنائيون الرسميون لأنغولا ضمن مجموعة العشرين - بما في ذلك الصين - على تزويد أنغولا بتعليق خدمة الديون بمبلغ إجمالي 1.8 مليار دولار [11] حتى نهاية عام 2020. وفي الوقت نفسه، وافق بعض دائني أنغولا الصينيين التجاريين على وقف سداد ديون أنغولا، الأمر الذي سيوفر وفورات إضافية في التدفقات النقدية، وبحلول نهاية عام 2020، كانت هناك تقارير عن إعادة هيكلة كبيرة للديون الصينية، على الرغم من أن التفاصيل لم تكن واضحة. [12]

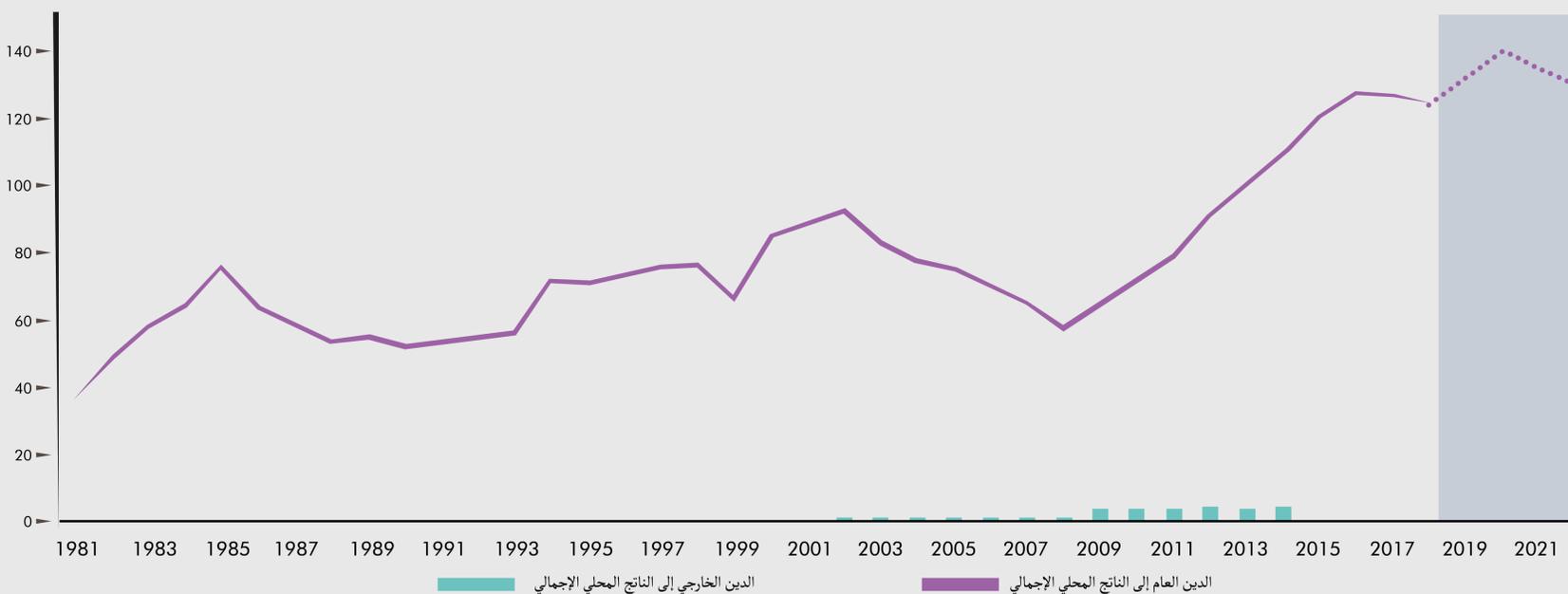
كابو فيردي

نظرة عامة على البلد

(خدمة الديون المتوقعة للصين مقابل الدائنين الآخرين (بملايين الدولارات الأمريكية).



نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي



متوسط درجة التصنيف الائتماني



مبادرة الحزام والطريق و اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية



نعم

هل وقعت على مذكرة تفاهم بشأن مبادرة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير؟

لا

هل صادقت على اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية؟

كابو فيردي

تاريخ الديون

حتى أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كان الوضع المالي لكابو فيردي مستقرًا نسبيًا، ولم تكن كابو فيردي أبدا جزءًا من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (HPIC) وعلى الرغم من أن كابو فيردي أعلنت أنها تلقت إلغاء واحد للديون من الصين خلال الفترة 2000-2018، إلا أن المبلغ غير واضح.

بحلول عام 2008، كان الدين العام لكابو فيردي إلى الناتج المحلي الإجمالي 58%، وعجز الموازنة كان 1.6% فقط من الناتج المحلي الإجمالي، وكان اقتصادها الموجه إلى الخارج هو المستفيد من الاستثمار الأجنبي المباشر الكبير في السياحة وارتفاع مستويات التحويلات المالية للاقتصاد. غير أنه على الرغم من أن [1] كابو فيردي أصبحت ثاني بلد في العالم يخرج من مركز أقل البلدان نموًا في عام 2007 على النحو الذي حددته الأمم المتحدة، لكن سرعان ما واجهت صعوبات بسبب الأزمة المالية لعام 2008، ولا سيما أزمة الديون في منطقة اليورو.

ومع أن السياحة تمثل 21% من الناتج المحلي الإجمالي، فضلًا عن الاعتماد الكبير على أموال التحويلات المالية، فإن كابو فيردي ليست معزولة بشكل جيد عن الأزمات العالمية، لا سيما بالنظر إلى قربها النسبي من أوروبا. [2] وفي أعقاب الانكماش الاقتصادي العالمي، انخفض متوسط معدل النمو الاقتصادي في كابو فيردي من عام 2009 إلى عام 2015 إلى 1.1%، مقارنة بنسبة 7.6% في العقد السابق. وإلى جانب النمو في الاستثمار العام، فضلًا عن الدعم المقدم للشركات المملوكة للدولة في بعض القطاعات العامة الرئيسية، وأدى بطء وتيرة التعافي الاقتصادي إلى تراكم الدين العام، حيث ارتفع إلى ما يزيد على 120% من الناتج المحلي الإجمالي - وهو أحد أعلى المعدلات في العالم - في حين سجل رصيد البلاد من الديون الخارجية 87.8% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2018. [3]

وحتى مع ارتفاع متوسط معدل النمو الاقتصادي بأكثر من أربعة أضعاف ليصل إلى 4.8% في 2016-2019، ظلت القدرة على تحمل الديون في خطر بسبب انخفاض قيمة الاسكودو مقابل الدولار الأمريكي وعدم الكفاءة في قطاع المرافق المملوك للدولة. [4] ونتيجة لذلك، كان على الحكومة تخصيص حصة أكبر من نفقاتها لخدمة ديونها، حيث تضاعفت فوائد الدين من 4% من الإنفاق الحكومي في عام 2011 إلى 8% في عام 2017، مما أدى إلى تقليل الأموال المتاحة للاستثمار في البنية التحتية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية من الناحية النسبية.

تحسن الميزان المالي للبلاد في الأعوام الأخيرة، مع تقلص العجز من 10.3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2012 إلى 1.8% في عام 2019. وقد تحقق ذلك عن طريق تغيير هيكل وسائل كابو فيردي لجباية الضرائب والإنفاق الضريبي. وشملت بعض التدخلات الرئيسية الكشف بشكل أفضل عن التهرب الضريبي والاحتيال؛ وخصخصة 23 دولة من الشركات المملوكة للدولة وإعادة هيكلتها، فضلًا عن تحسين الشفافية في وزارة المالية. [5] وترد أدناه أنواع المشاريع التي بدأتها كابو فيردي بقروض من الصين والبنك الدولي، على سبيل التوضيح.

كابو فيردي في عام 2021

نمو اقتصادي 5.5%

نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي 137.6%

رصيد الميزانية -4.1%

مؤشر شفافية الديون نسبة للمؤشر المعياري 4.5/8

كابو فيردي

كابو فيردي



SUSTAINABLE DEVELOPMENT GOALS



THE WORLD BANK



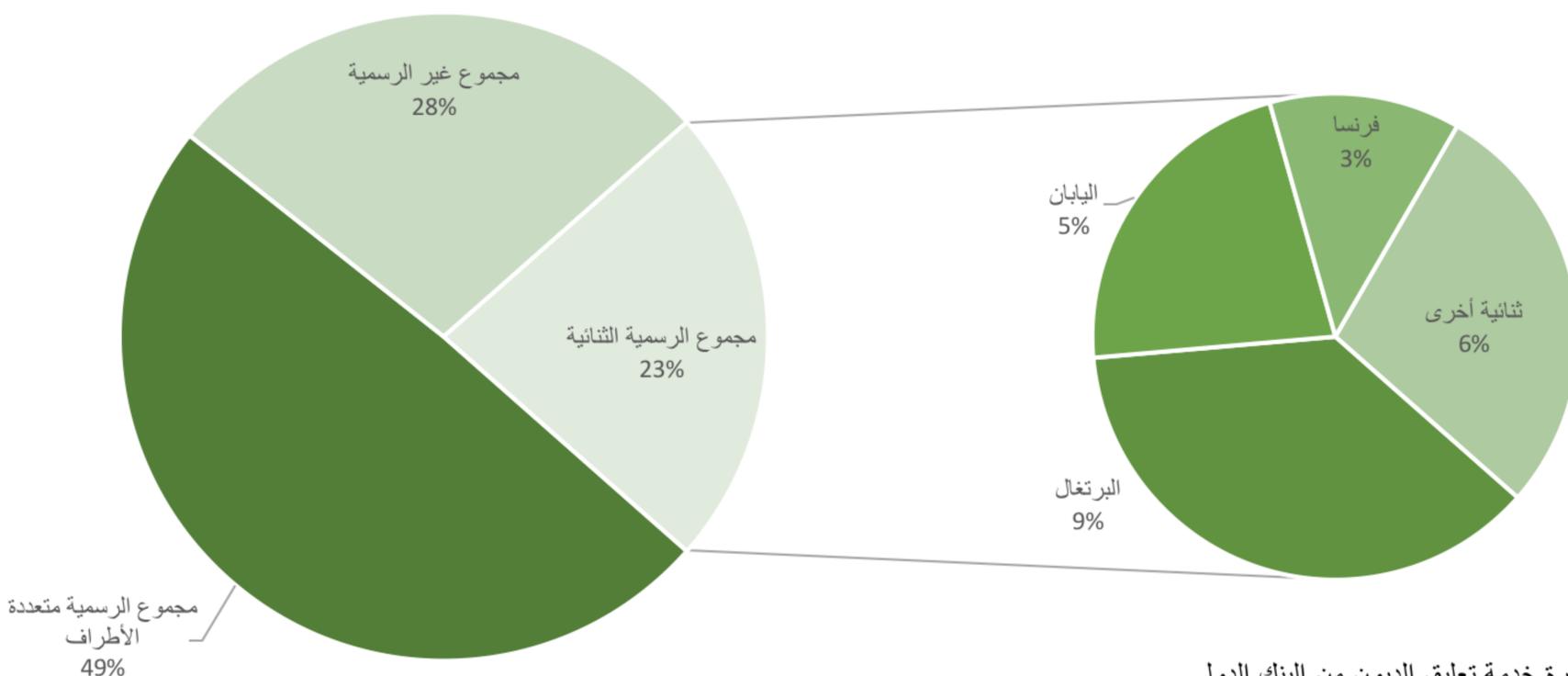
اسم المشروع	مليون دولار	أهداف التنمية المستدامة
الحكومة الإلكترونية المرحلة الثانية للقرض الإضافي (2017).	13	9 INDUSTRY, INNOVATION AND INFRASTRUCTURE
الحكومة الإلكترونية المرحلة الأولى - المركز الوطني للبيانات (2010).	17	9 INDUSTRY, INNOVATION AND INFRASTRUCTURE
شراء مساحات الحاويات - 13 وحدة (2008).	13	9 INDUSTRY, INNOVATION AND INFRASTRUCTURE

اسم المشروع	مليون دولار	أهداف التنمية المستدامة
تمويل سياسة تطوير الإدارة المالية وإصلاح المؤسسات المملوكة للدولة الثاني لكابو فيردي (2020).	25	8 DECENT WORK AND ECONOMIC GROWTH
الأيام لاستحقاق الدفع إلى الدائنين لكابو فيردي (2019).	40	8 DECENT WORK AND ECONOMIC GROWTH
مشروع الإدماج الاجتماعي (2018).	10	8 DECENT WORK AND ECONOMIC GROWTH

التعرض للديون الصينية

لا تمثل الديون الصينية حصة كبيرة من ديون كابو فيردي الخارجية. إذ لديها علاقات أوثق بشكل كبير مع أوروبا الغربية. وبوجه خاص، تعتبر البرتغال أكبر دائن ثنائي بسبب تاريخ كابو فيردي كمستعمرة برتغالية سابقة. كابو فيردي ليست غنية بالموارد وبالتالي فهي غير مناسبة لأي قروض مدعومة بالموارد (RBLs) مع الصين. ومع ذلك، تحولت كابو فيردي إلى الصين للحصول على مزيد من القروض مع مرور الوقت، بما يمثل 4.6% من إجمالي أسهم الديون الخارجية لكابو فيردي في عام 2017 مقارنة بنسبة 1.0% فقط في عام 2005. ويرجع ذلك في المقام الأول إلى القروض الكبيرة من الصين في عام 2006 ومرة أخرى في عام 2012، على الرغم من أن نمو الديون الإجمالية في الأعوام الأخرى يفوق نمو الديون الصينية. وتميل الاستثمارات الصينية إلى التركيز على قطاع السياحة المهم في كابو فيردي بالإضافة إلى البنية التحتية، بما في ذلك كازينو بقيمة 275 مليون دولار بالإضافة إلى مساحات المطارات ومشاريع الحكومة الإلكترونية منذ عام 2017. [6] ومن الناحية النسبية، لا تشكل خدمة الديون الصينية تحديًا كبيرًا لكابو فيردي لأنها تمثل 3.3% فقط من إجمالي تكاليف الخدمة في عام 2019.

الشكل: توزيع أرصدة ديون كابو فيردي



المصدر: مبادرة خدمة تعليق الديون من البنك الدولي

كابو فيردي

تحديات التمويل الحالية

ما الذي لا تزال كابو فيردي بحاجة إلى تمويله؟
بعض الأمثلة:

- الحصول على الكهرباء لـ 6% من السكان
- الحصول على مياه الشرب لـ 13% من السكان
- الوصول إلى الإنترنت لـ 37% من السكان
- تحسين البنية التحتية للموانئ بنسبة 22% للوصول إلى المستويات الصينية



كما هو موضح أعلاه، لدى كابو فيردي بعض الاحتياجات التمويلية من أجل تلبية الاحتياجات الرئيسية لسكانها، مثل الوصول إلى الإنترنت، وهو ما قد لا يتم تلبيةه عن طريق التمويل المحلي وحده. ومع ذلك، على الرغم من ارتفاع مستوى الدين العام في كابو فيردي، تحتل البلاد مرتبة إيجابية نسبيًا بين البلدان الأفريقية من حيث التقييمات الخارجية لمدى تأثرها بالديون. وقبل تفشي الوباء، وكما ذكر آنفًا، لم يعرب صندوق النقد الدولي عن قلقه بشأن مستوى ديونها، حيث أن البلد يتمتع بشروط تساهلية على دينه العام الخارجي من الدائنين مثل البنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي، فضلًا عن وجود استحقاق طويل وأسعار فائدة منخفضة [7]. ومع ذلك، قام صندوق النقد الدولي بحلول نهاية عام 2020 بتنقيح توقعاته إلى خطر كبير من ضائقة الديون، وتتنبأ حملة اليوبيل بأزمة ديون في عام 2020.

حتى في الوقت الذي تواجه فيه ضعفًا شديدًا وسط الوباء، يتوقع صندوق النقد الدولي أن يكون أداء البلاد بعد الأزمة واعدًا على المدى المتوسط. ورهنًا بالانتعاش الاقتصادي العالمي، وانتهاء الصدمات التي تتعرض لها السياحة وتدفقات رأس المال، فضلًا عن التنفيذ الفعال لاستراتيجية التنمية في كابو فيردي 2017-2021 للتنويع الاقتصادي، ينبغي أن تتوقع البلاد أن يرتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 5.5% في عام 2021 في حين يمكن أن ينخفض عجزها المالي إلى النصف تقريبًا إلى 4.7% من الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة إلى التوقعات لعام 2020. وهذا يمكن أن يساعد على حماية الجدارة الائتمانية لكابو فيردي من أجل تلبية احتياجات التمويل في المستقبل.

تأثير كوفيد-19

لقد هدد كوفيد-19 والارتباك إلى حد ما - ملف ديون الدولة الجزرية في غرب أفريقيا. مع انخفاض حاد في النقد الأجنبي المتوقع بسبب الانخفاض الحاد في عدد السياح القادمين والتحويلات المالية وسط الوباء، من المتوقع أن يتقلص الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4% في عام 2020. وبحلول سبتمبر 2020، كانت حكومة كابو فيردي قد وضعت ميزانية إجمالية قدرها 61 مليون دولار (3.1% من الناتج المحلي الإجمالي) للتخفيف من كوفيد-19. وشملت برامج المساعدة الاجتماعية تحويلات نقدية إلى الأسر والعمال وتقديم المساعدة الغذائية للأسر ضعيفة المعيشة. كان الهدف منها الوصول إلى أكثر من 150.000 شخص في جميع أنحاء البلاد، أي 28% من إجمالي السكان. كما أجلت كابو فيردي المدفوعات الضريبية حتى ديسمبر 2020، وقدمت الدعم الائتماني للشركات الخاصة والمساعدة المالية التي بلغ مجموعها 2.7 مليون يورو للعمال غير الرسميين [8].

نتيجة لذلك، قد تشهد كابو فيردي تفاقم عجزها المالي إلى 9.2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020، وفقًا لتوقعات بنك التنمية الأفريقي (AfDB) "الأسوأ". ومع ذلك، من حيث جدارتها الائتمانية، خفضت فيتش تصنيف كابو فيردي الائتماني من "B" إلى "B-" في أبريل 2020 - وهو أقل من درجة الاستثمار والمضاربة بدرجة عالية، لكنه يشير مع ذلك إلى القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية الحالية دون أي صدمات اقتصادية كبيرة - في حين أن التوقعات مستقرة. [9]

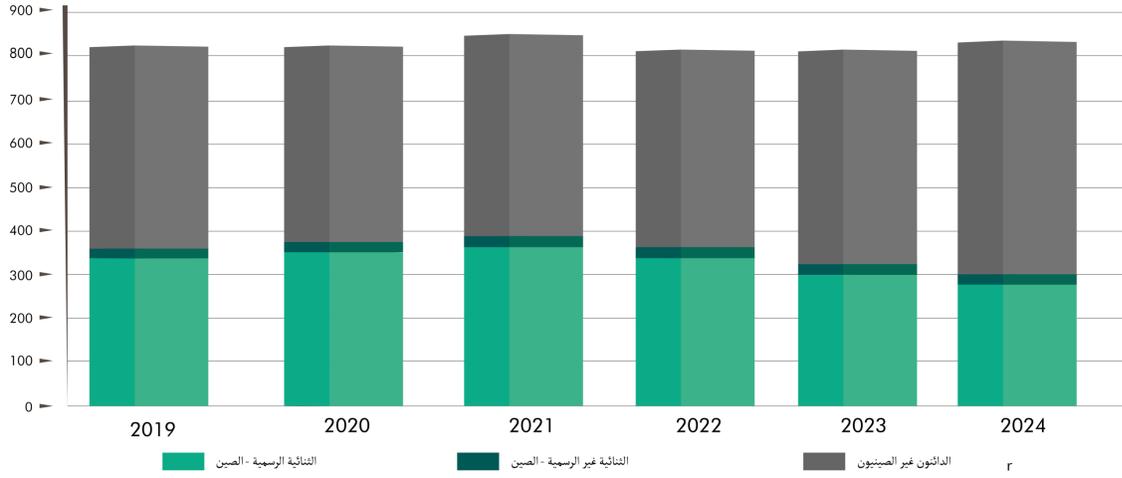
شاركت كابو فيردي في مبادرة مجموعة العشرين لتعليق الديون (DSSI)، والتي من شأنها أن تسمح للبلاد بتلقي تعليق خدمة الديون بمبلغ إجمالي 18 مليون دولار [10] من قبل دائنيها الثنائيين الرسميين - بما في ذلك الصين - بحلول نهاية عام 2020. وفي أبريل 2020، طلبت كابو فيردي قروضًا بقيمة 32.3 مليون دولار من صندوق النقد الدولي في إطار برنامج التسهيلات الائتمانية السريعة بدون فوائد [11]. (RCF) ويوفر هذا البرنامج للبلاد دعمًا للعملاء الأجنبية والميزانية لتغطية حوالي 15% من احتياجات ميزان المدفوعات في كابو فيردي، ولديها فترة سماح تبلغ 5.5 أعوام، ولكن سيتعين سدادها بالكامل (بدون فوائد) في غضون 10 أعوام. [12]

الكاميرون

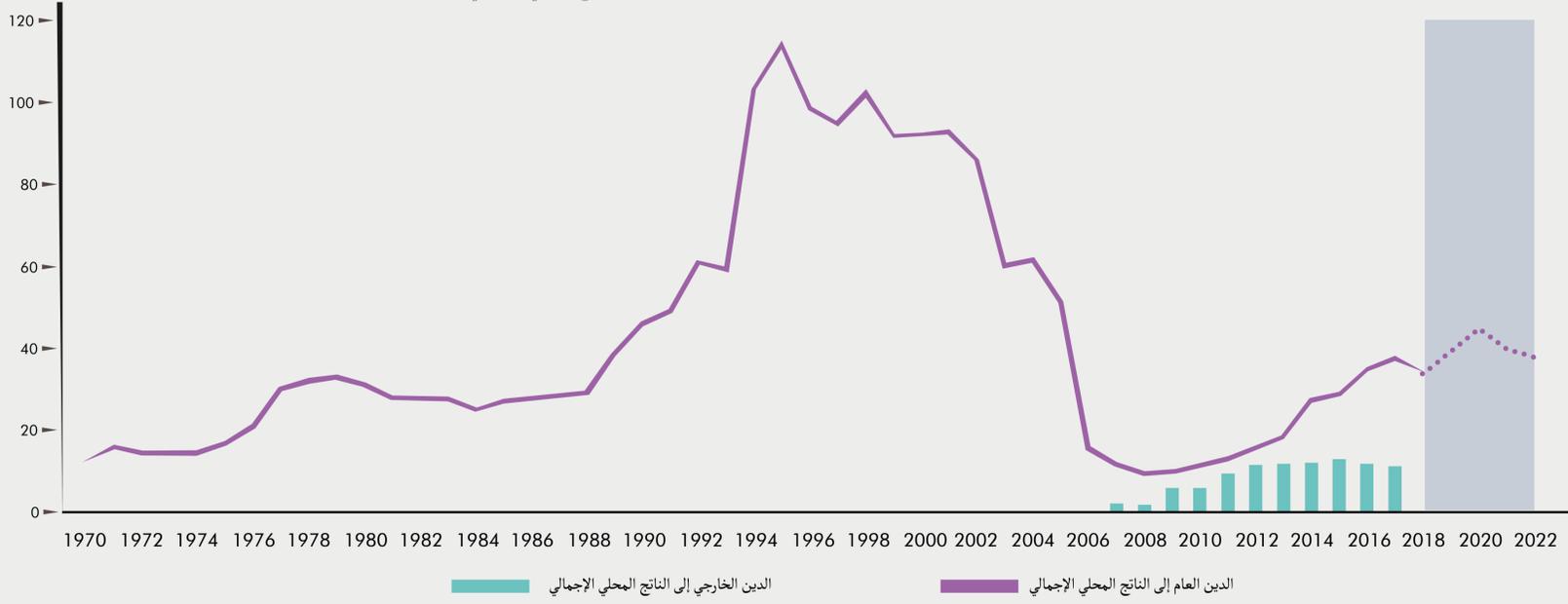
نظرة عامة على البلد



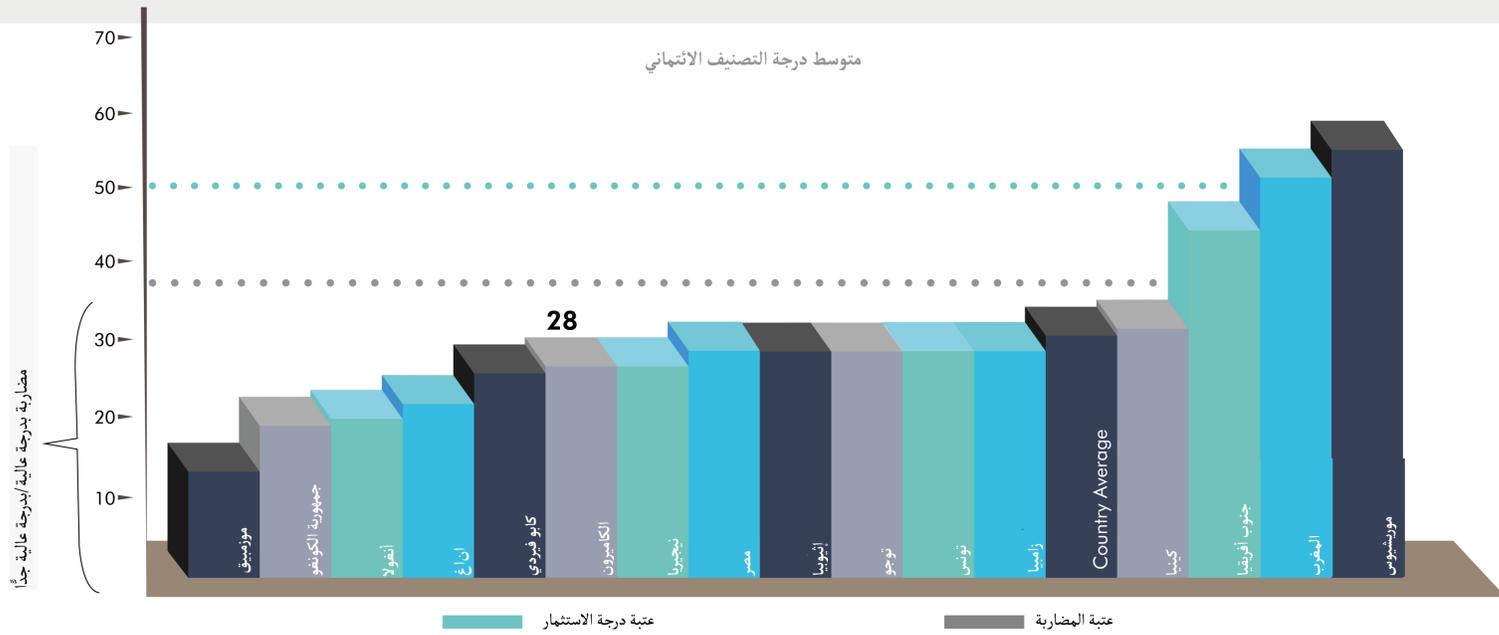
(خدمة الدين المتوقعة للصين مقابل الدائنين الآخرين (بملايين الدولارات الأمريكية).



نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي



متوسط درجة التصنيف الائتماني



مبادرة الحزام والطريق و اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية



نعم

هل وقعت على مذكرة تفاهم بشأن مبادرة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير؟

نعم

هل صادقت على اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية؟

الكاميرون

تاريخ الديون

عانت الكاميرون من ارتفاع تكاليف الديون في الثمانينيات وأوائل التسعينيات. وأدى ارتفاع أسعار الفائدة نتيجة لصدمة أسعار النفط في أواخر السبعينات إلى جعل الاقتراض من أجل مشاريع البنية التحتية الكبيرة مكلفاً، واقتصر على الكفاءة في الإنفاق الحكومي وانخفاض أسعار الصادرات. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع نسبة ديون الكاميرون إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى نقطة عالية تبلغ 114% بحلول عام 1995. ومع ذلك، فإن سلسلة من التغييرات الهيكلية التي طرأت على اقتصاد الكاميرون، التي نصحت بها المؤسسات متعددة الأطراف إلى جانب إلغاء الديون من جانب مختلف الشركاء الإنمائيين، ساعدت على استقرار حالة ديون الكاميرون. [1][2]

في عام 2010، شهدت الكاميرون معدل نمو اقتصادي بلغ 4.5% في المتوسط بسبب التحسن في قطاع الخدمات، فضلاً عن ارتفاع معدلات الاستهلاك والاستثمار. [3] ومع ذلك، ففي خضم انخفاض أسعار النفط والقضايا الأمنية، شهدت الدولة المنتجة للنفط ارتفاعاً في مستويات الدين العام مع مرور الوقت، حيث ارتفع أكثر من الضعف من 15.1% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011 إلى 34% بحلول عام 2018 تماشيًا مع البنية التحتية الرئيسية والمشاريع المناصرة للفقراء. وكان هناك أيضاً زيادة ستة أضعاف في العجز المالي من 1.0% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010 إلى 6.1% في عام 2016، على الرغم من أن البلاد أشرفت في وقت لاحق على خفض العجز إلى 2.3% في عام 2019. ويرجع ذلك إلى الجهود الرامية إلى توسيع قاعدة الإيرادات، وإدارة الإعفاءات الضريبية، وتحسين إدارة الضرائب، ومعالجة التهرب الضريبي. [4]

بليون دولار تعهد بتخفيف الديون الملتمزم بها من 1.2

(HIPC) خلال مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون

ملايين دولار لتخفيف الديون الصينية 6

مليون دولار لتخفيف ديون المملكة المتحدة 51

مليون دولار لتخفيف ديون الولايات المتحدة 19

الأمريكية

الكاميرون في 2021

نمو اقتصادي 4.1%

نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي 45%

رصيد الميزانية -3.3%

مؤشر شفافية الديون نسبة للمؤشر المعياري 3.5 / 8

إن أكبر التهديدات التي تواجه نمو الكاميرون هي تهديدات داخلية وإقليمية. وتواجه الكاميرون الآن، التي يُنظر إليها منذ فترة طويلة على أنها واحة للاستقرار في وسط أفريقيا التي مزقتها الصراعات، مخاطر أمنية على جبهات متعددة. [5] وأدت الأنشطة الإرهابية التي تقوم بها جماعة بوكو حرام في المناطق الحدودية وكذلك الحركات الانفصالية في المناطق الناطقة بالإنجليزية في البلد الناطق بالفرنسية إلى خلق نمو البنية التحتية، مما فرض ضغوطاً على القدرة المالية الوطنية. [6]

ثمة تحد آخر يتمثل في المخزون الكبير من القروض غير المدفوعة، حيث تمثل 23% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017. ويعزى ذلك إلى أوجه القصور والتأخير في تنفيذ المشاريع، فضلاً عن وجود مشاريع عديمة الأداء، مما قد يضر بثقة الدائنين إذا تركت دون رادع. [7] ومع ذلك، وفيما يتعلق بالقروض المدفوعة، فإن الحكومة الكاميرونية ليست مثقلة بمدفوعات الفائدة، التي شغلت 4% فقط من نفقات الدولة في عام 2017. ويرجع ذلك جزئياً إلى أن الكاميرون تفاوضت على انخفاض متوسط أسعار الفائدة على التزاماتها الجديدة المتعلقة بالديون الخارجية، ولديها حصة كبيرة من المنح في حافظة قروضها، بما يمثل ما يقرب من ثلث جميع القروض الجديدة. وكانت البيانات المتعلقة بالقروض والديون والحيز المالي بصفة عامة محدودة بسبب التأخر الزمني ومحدودية إمكانية الوصول إليها من خلال بوابات البيانات الحكومية. غير أن تغطية الأدوات واستراتيجيات إدارة الديون تتسم بالشفافية التامة، مما يجعل الكاميرون متوسطة النطاق في تقارير مؤشر شفافية الديون. وفيما يلي أنواع المشاريع التي بدأتها الكاميرون بقروض من الصين والبنك الدولي، على سبيل التوضيح.

الكاميرون

الكاميرون



SUSTAINABLE DEVELOPMENT GOALS



THE WORLD BANK

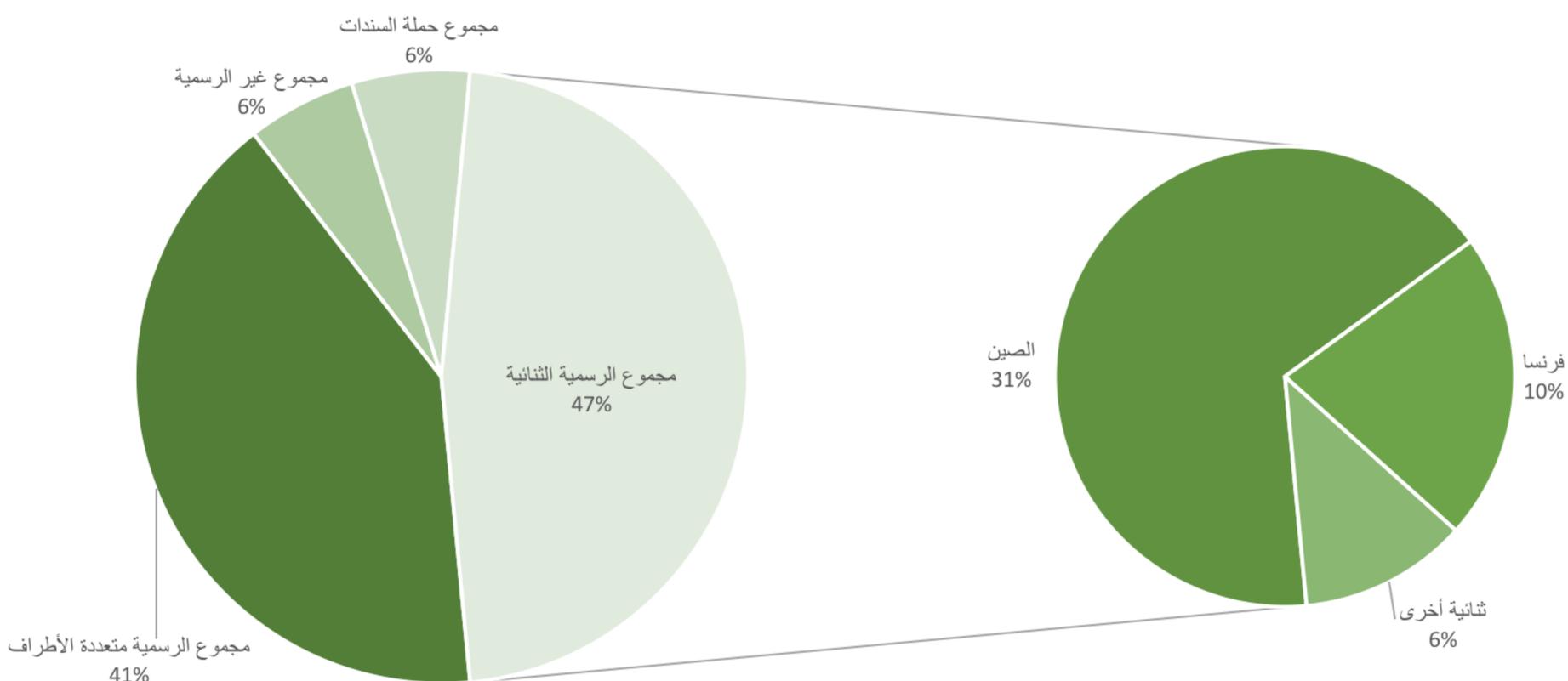
اسم المشروع	مليون دولار	أهداف التنمية المستدامة
نظام المراقبة بالفيديو الحضري الذكي للإرشاد الوطني؛ المرحلة الأولى (2017).	40	9 INDUSTRY, INNOVATION AND INFRASTRUCTURE
مشاريع إمدادات المياه الصالحة للشرب في 9 مدن؛ المرحلة الثانية (2010).	86	6 CLEAN WATER AND SANITATION
نظام توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية؛ ومد شبكات الكهرباء لما يقارب من 350 مجتمع محلي؛ المرحلة الثانية (2008).	123	9 INDUSTRY, INNOVATION AND INFRASTRUCTURE

اسم المشروع	مليون دولار	أهداف التنمية المستدامة
تحسين الاستثمارات في وادي بينو (2020).	200	2 ZERO HUNGER
مشروع تنمية المهارات والتعليم الثانوي (2020).	125	4 QUALITY EDUCATION
صندوق عوائد الديون للنمو الشامل وتوحيد أوضاع المالية العامة (2019).	200	8 DECENT WORK AND ECONOMIC GROWTH

أ. التعرض للديون الصينية

إن الصين - ومن خلال القروض "الرسمية" و "غير الرسمية" على حد سواء، هي أكبر تمويل فردي للكاميرون، حيث تمثل ما يقرب من 40% من أرصدة الديون الخارجية للكاميرون وإجمالي تكاليف خدمة الديون. واقتضت الكاميرون ما يقرب من مليار دولار من الصين لتمويل ميناء كربي، و678 مليون دولار لمشروع إمدادات المياه من نهر ساناجا. [8] وفي أوائل عام 2019، شطبت الحكومة الصينية الديون الحكومية [المعفاة من الفوائد التي لم تسدها الكاميرون للصين، والبالغة قيمتها الإجمالية حوالي 78.4 مليون دولار. 9]

الشكل: تكوين أرصدة ديون الكاميرون



المصدر: مبادرة خدمة تعليق الديون من البنك الدولي

الكاميرون

تحديات التمويل الحالية

ما الذي لا تزال الكاميرون بحاجة لتمويله؟
بعض الأمثلة

الحصول على الكهرباء لـ 37% من السكان
الحصول على مياه الشرب لـ 40% من السكان
الوصول إلى الإنترنت لـ 70% من السكان
تحسين البنية التحتية للموانئ بنسبة 33% للوصول إلى المستويات الصينية
تحسين البنية التحتية للطرق بنسبة 20% للوصول إلى المستويات الصينية



وكما هو مبين أعلاه، لدى الكاميرون احتياجات تمويلية كبيرة لتلبية الاحتياجات الرئيسية للسكان لتحقيق الحد من الفقر، ولا سيما الوصول إلى الإنترنت، وكذلك الحصول على المياه والكهرباء، وهو ما قد لا يتم تلبية من خلال التمويل المحلي وحده. ولا تعاني الكاميرون من مستوى مرتفع من الدين العام، ولكن الوتيرة السريعة لنمو الديون أثارت مخاوف بشأن الضعف، والذي تفاقم بسبب التحديات السياسية المذكورة أعلاه وعدم اليقين. وفي تحليل صندوق النقد الدولي للقدرة على تحمل الديون، يؤكد صندوق النقد الدولي أن الكاميرون لديها القدرة الكافية على رصد وإدارة الدين العام، على الرغم من أن هناك مجالاً للتحسين من حيث التنسيق بين وزارة المالية واللجنة الوطنية للديون العامة. ومع ذلك، يقول صندوق النقد الدولي إن الكاميرون تواجه مخاطر كبيرة من ضائقة الديون، حيث توقعت حملة اليوبييل المتعلقة بالديون بأزمة ديون في عام 2020، مما يسلط الضوء على مواطن الضعف في قدرة الكاميرون على الوفاء بالتزامات الديون.

من المتوقع أن يعود النمو الاقتصادي إلى الكاميرون في عام 2021 بمعدل 4.1% بافتراض الانتعاش الاقتصادي العالمي. ومع ذلك، إذا استمرت أسعار الصادرات الرئيسية من المواد الخام (مثل النفط والخشب) في الانخفاض، فإن ميزان المدفوعات قد يواجه صدمة أطول وأعمق، لا سيما وأن العديد من المدفوعات الرئيسية على قروض الكاميرون مستحقة في الفترة 2022-2025. [10] ومن حيث جدارتها الائتمانية، حافظت فيتش على التصنيف الائتماني للكاميرون عند مستوى "B" في أبريل 2020 - وهو أقل من درجة الاستثمار والمضاربة العالية ولكنه يشير إلى القدرة على الوفاء بالتزامات المالية الحالية دون تحمل أي صدمات اقتصادية كبيرة - على الرغم من أن التوقعات سلبية. [11]

تأثير كوفيد-19

تبذل الحكومة الكاميرونية جهودًا لتوفير حماية اجتماعية واقتصادية للمواطنين ومعاشات تقاعدية أعلى فضلًا عن بعض الإعفاءات الضريبية. [12] وبشكل عام، أدرجت الكاميرون 310 مليون دولار للتخفيف من كوفيد-19 بحلول سبتمبر 2020. وشملت المساعدة الاجتماعية دعمًا إضافيًا للأسر التي تتلقى إعانة أسرية، والتي استفادت من زيادة في المدفوعات بنسبة 55%. وفي عام 2018، وصل هذا البرنامج إلى 200,000 طفل، أي 0.8% من السكان.

مع ذلك، على الرغم من أن جائحة كوفيد-19 قد أثرت على الاقتصاد، مع توقع نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة -1.2% في حين أن العجز المالي يمكن أن يتضاعف تقريبًا إلى 4.3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020، إلا أنه من غير المتوقع أن تكون الآثار شديدة. ويرجع ذلك إلى أن الكاميرون لديها اقتصاد متنوع إلى حد ما، لا يعتمد اعتمادًا كبيرًا على السياحة أو التحويلات المالية أو سلعة واحدة. وفي الواقع، قبل الوباء، كانت عائدات السياحة تمثل أقل من 10% من إجمالي الصادرات بينما كان إجمالي تجارتها مع الصين والولايات المتحدة وأوروبا أقل من 20% من الناتج المحلي الإجمالي. [13] وعلى الرغم من كونها مصدرة للنفط، فإن الكاميرون لا تعتمد بشكل مفرط على النفط الخام في العملات الأجنبية، حيث تشكل حوالي 35% من قيمة صادرات البلاد، على الرغم من أن تقلب أسعار النفط لا يزال يؤثر على معدلات التبادل التجاري. [14] ولذلك فإن الكاميرون في وضع أفضل لمواجهة العاصفة من البلدان غير المتنوعة المصدرة للنفط، مثل أنغولا والكونغو، اللتين من المرجح أن تعانيان من أزمة ميزان المدفوعات - وهي حالة لا تستطيع فيها الحكومة تمويل العجز الناجم عن تدهور قيمة الصادرات بالنسبة للواردات - حيث أن النفط مسؤول عن أكثر من 90% من إيرادات صادراتها.

الكاميرون

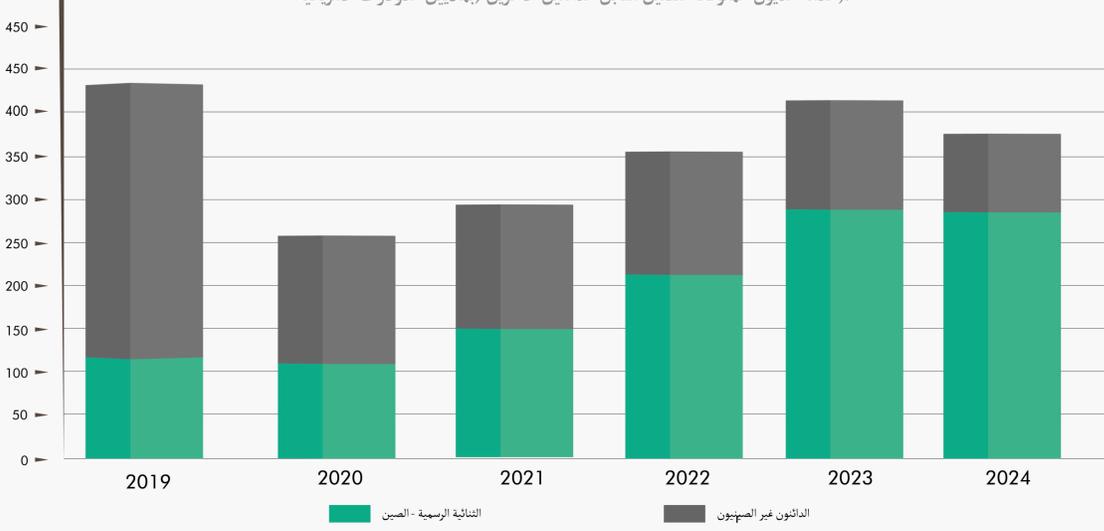
والتي ستسمح للبلاد بتعليق، (DSSI) للمساعدة في تمويل التعافي من كوفيد-19، تشارك الكاميرون في مبادرة تعليق الديون لمجموعة العشرين خدمة الديون من قبل دائنيها الثنائيين الرسميين - بما في ذلك الصين - بإجمالي 337 مليون دولار بحلول نهاية عام 2020. وفي مايو 2020، (RCF) حصلت حكومة الكاميرون أيضاً على قرض بقيمة 226 مليون دولار من صندوق النقد الدولي في إطار مرفق الائتمان السريع بدون فوائد للتخفيف من آثار كوفيد-19. [15] ويشمل إطار التعاون الإقليمي تقديم دعم للميزانية يهدف إلى تغطية حوالي ثلث احتياجات الكاميرون من التمويل [الناجم عن الأوبئة]. 16

جمهورية الكونغو

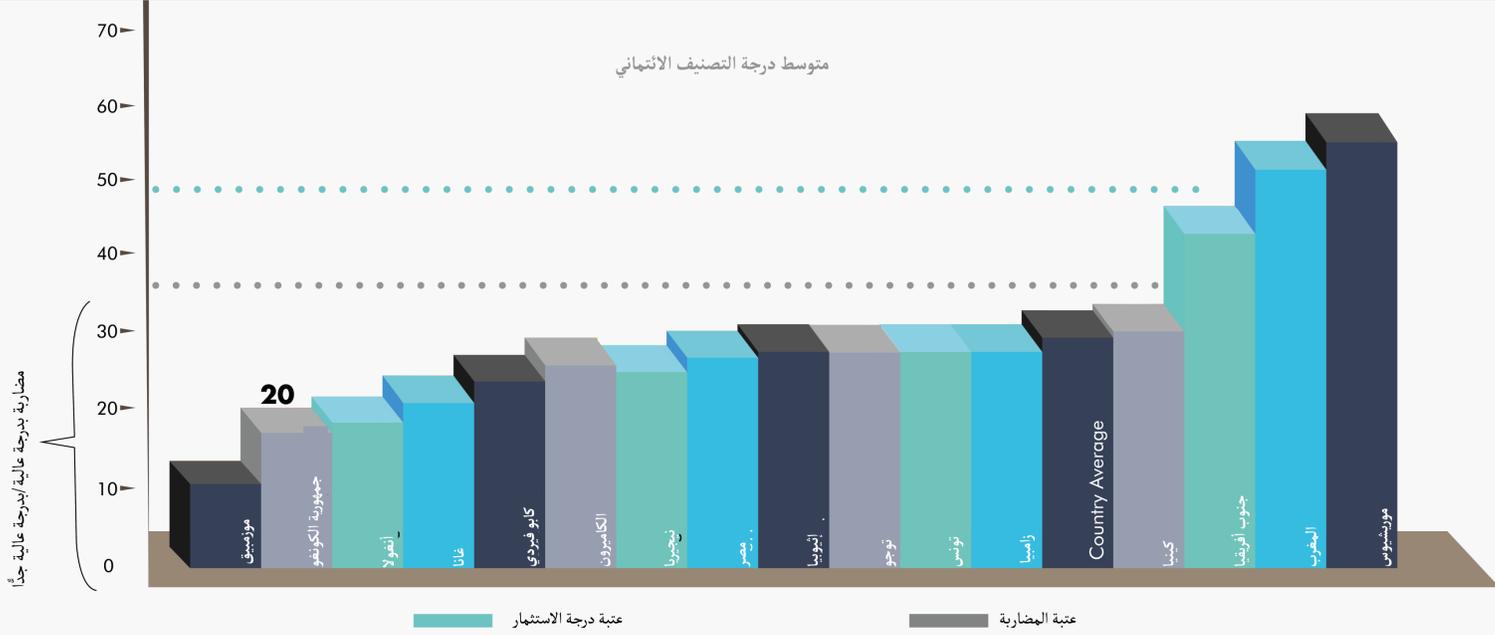
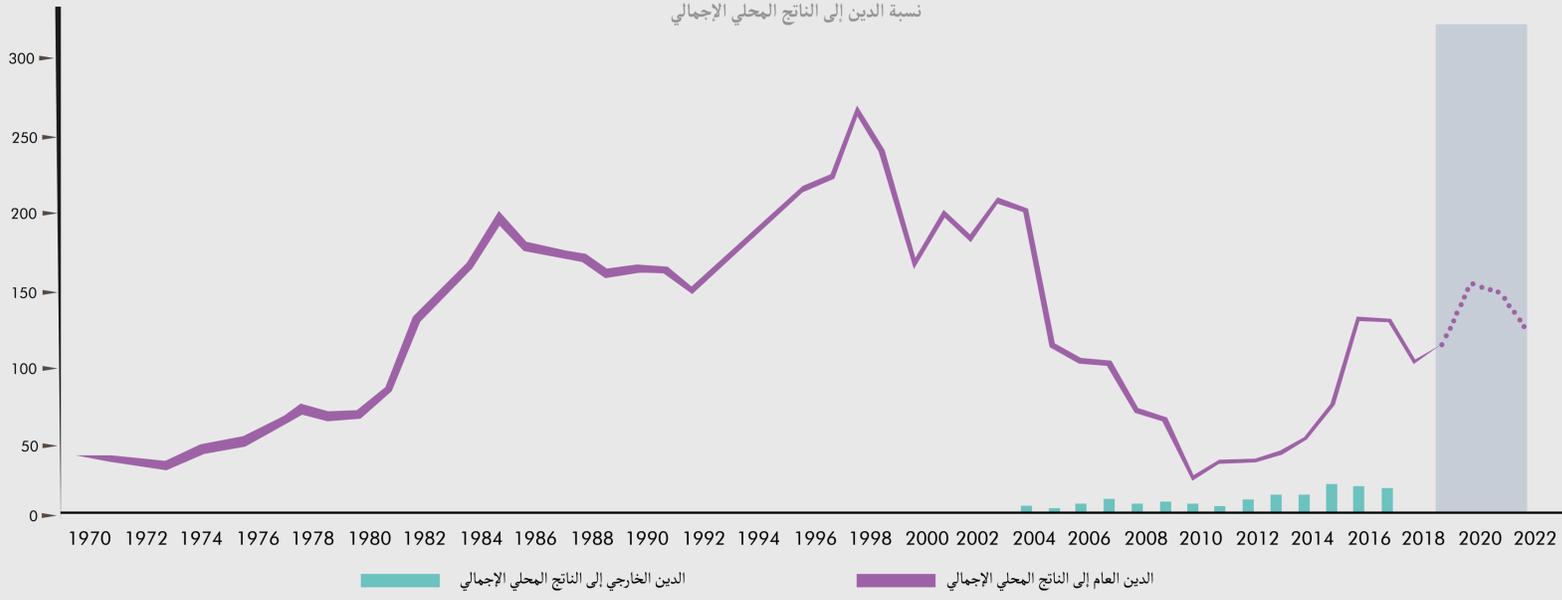
نظرة عامة على البلد



(خدمة الدين المتوقعة للصين مقابل الدائنين الآخرين (بملايين الدولارات الأمريكية).



نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي



مبادرة الحزام والطريق و اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية



هل وقعت على مذكرة تفاهم بشأن مبادرة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير؟ نعم

هل صادقت على اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية؟ نعم

جمهورية الكونغو

جمهورية الكونغو في عام 2021

نمو اقتصادي 3.4%

نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي 98.4%

رصيد الميزانية 1.8%

مؤشر شفافية الديون نسبة للمؤشر المعياري 2/8

مليار دولار الالتزام بتخفيف عبء الديون عن 1.8

(HIPC) طريق مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون

مليون دولار لتخفيف الديون الصينية 139

مليون دولار لتخفيف ديون المملكة المتحدة 65

مليون دولار لتخفيف ديون الولايات المتحدة 15

تاريخ الديون

ما أن صُنفت على أنها اقتصاد منخفض الدخل المتوسط، حتى تسببت أزمات العملة والضعف المؤسسي/الفساد الواسع الانتشار والجولات المتتالية من الحروب الأهلية في تدمير الاقتصاد ومستوى معيشة مواطنيها بعد ذلك. وكان نصيب الفرد من الدخل في الكونغو أعلى في عام 1984 مما هو عليه اليوم.

بلغ الدين العام ذروته عند 264% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1998، وظل أعلى من 100% من الناتج المحلي الإجمالي حتى عام 2005، عندما نجحت الدولة في طلب تخفيف عبء الديون من عدد من الدائنين.

مع ذلك، منذ عام 2015 ما زال الكونغو في وضع مالي ضعيف بسبب الأزمة الاقتصادية الناجمة عن انخفاض أسعار النفط، مع متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى -0.26% سنوياً. [1] وقد انتعشت مستويات الديون والبلاد في حالة من العسر من الديون وفقاً لصندوق النقد الدولي: حيث بلغ الدين العام 98.5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018، أي أكثر من الضعف من 45.1% في عام 2012. ويرجع ذلك جزئياً إلى الائتمان المكتسب لتمويل المشاريع الاستثمارية وزيادة الرواتب في القطاع العام. [2]

في أوائل عام 2020، كشفت شركة "غلوبل ويتنس" عن شركة النفط الوطنية للكونغو - أكبر مؤسسة مملوكة للدولة في الكونغو - عن تحمل 2.7 مليار دولار كالتزامات لم يكشف عنها سابقاً لشركات النفط الأمريكية والأوروبية، مع مبلغ إضافي قدره 606 ملايين دولار مستحق لاتحاد من البنوك، بما في ذلك إيكوبانك، وهو عبارة عن تكتل مصرفي لعموم أفريقيا. [3] وقد يؤدي ذلك إلى مزيد من التقييم التصاعدي في رصيد ديون الكونغو المتزايد. وينعكس سوء الإبلاغ وعدم الوضوح بشأن وضع ديون البلد في مؤشر شفافية الديون لهذه التقارير، حيث سجل الكونغو ثاني أدنى الدرجات بين جميع البلدان التي تم تحليلها، وتفقر إلى أي استراتيجيات فعالة للديون، أو مكتب لإدارة الديون، أو قوانين حرية المعلومات، أو نشر الحكومة للعقود.

الكونغو دولة مصدرة للنفط ذات اقتصاد غير متنوع نسبياً: يشكل النفط الخام 85% من الصادرات و80% من عائدات الضرائب. [4] لذلك، يرتبط المصير الاقتصادي للبلاد ارتباطاً وثيقاً بالتقلبات في أسعار النفط، والتي كانت منخفضة نسبياً خلال الأعوام القليلة الماضية. وفي الواقع، كانت خسارة النقد الأجنبي ومصادر الإيرادات الأخرى شديدة في عام 2015 لدرجة أن الكونغو تعاني من عجز مالي يعادل 24.8% من الناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك، بحلول عام 2018، تمكنت الدولة الواقعة في وسط أفريقيا من تسجيل فائض مالي قدره 6.6% من الناتج المحلي الإجمالي بفضل استعادة أسعار النفط، فضلاً عن انخفاض الميزانيات العامة التي تنطوي على تغييرات في السياسة العامة للحكومة والإيرادات غير النفطية الأوسع نطاقاً. [5] ومما يزيد من تفاقم هذا التقلب اعتماد الكونغو على التجارة مع الصين والولايات المتحدة وأوروبا، التي تمثل مجتمعة أكثر من 50% من الناتج المحلي الإجمالي، مما يشير إلى عدم وجود عزل عن التطورات العالمية. [6]

على الرغم من أن إجمالي رصيد الدين الخارجي معتدل عند 44.1% من الناتج المحلي الإجمالي اعتباراً من عام 2018، فإن الحكومة الكونغولية تركز حصة عالية من الإيرادات لخدمة الديون. وعند 11% من الإنفاق الحكومي في عام 2018، تجاوزت خدمة الدين نفقات الرعاية الصحية في عام 2017 بأكثر من ثلاثة أضعاف، مما يمثل تكلفة فرصة عالية محتملة إذا كانت المشاريع التي يتم تمويلها بالقروض لا تساعد في رفع مستويات معيشة المواطن أو تدر عائداً. ولذلك، هناك قلق محتمل بشأن إدارة ديون البلد وما يتبع ذلك من قدرة على تحمل الديون. وترد أدناه أنواع المشاريع التي بدأتها الكونغو بقروض من الصين والبنك الدولي، وذلك على سبيل التوضيح.

جمهورية الكونغو

جمهورية الكونغو



SUSTAINABLE DEVELOPMENT GOALS



THE WORLD BANK

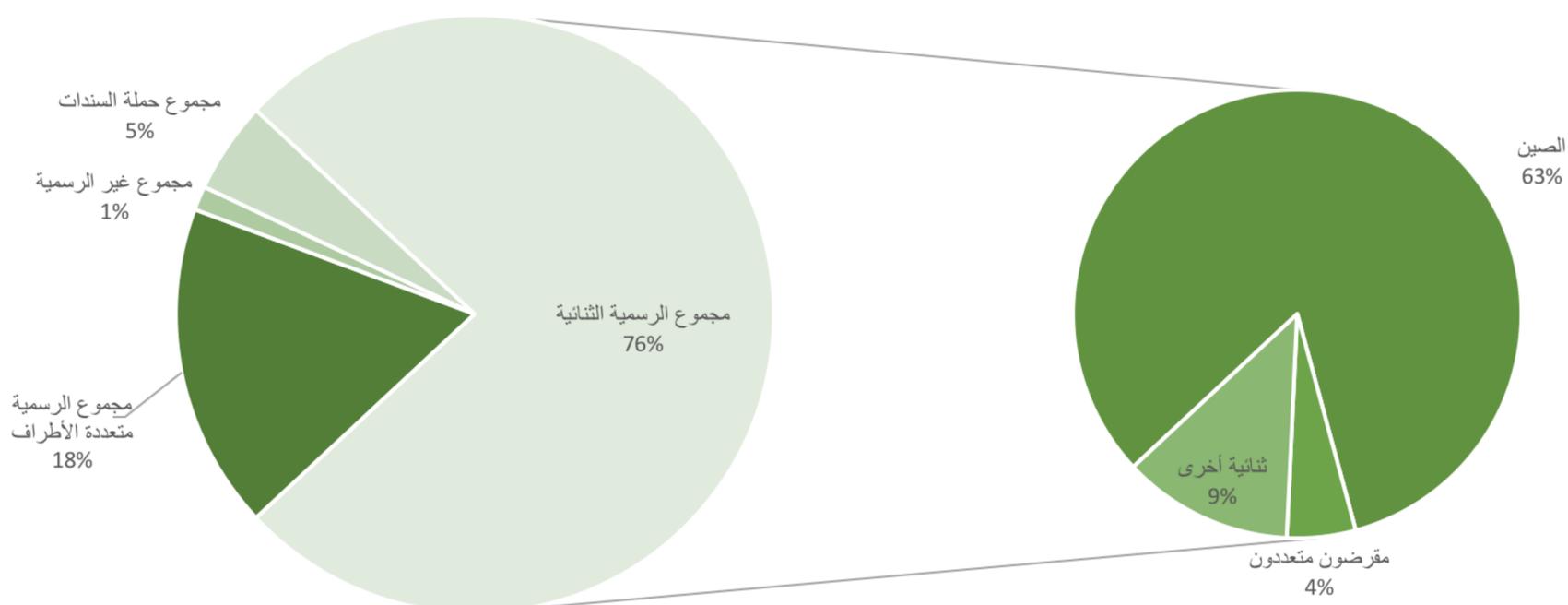
اسم المشروع	مليون دولار	أهداف التنمية المستدامة
الانتقال إلى التلفزة الرقمية (2017).	162	9 INDUSTRY, INNOVATION AND INFRASTRUCTURE
الاتصالات الوطنية - المرحلة الثالثة (2017).	161	9 INDUSTRY, INNOVATION AND INFRASTRUCTURE
برازافيل مول (2017).	502	9 INDUSTRY, INNOVATION AND INFRASTRUCTURE

اسم المشروع	مليون دولار	أهداف التنمية المستدامة
مشروع نظام شبكات الأمان الثاني لليسونجي (2019).	22	3 GOOD HEALTH AND WELL-BEING
مشروع دعم القدرة التنافسية وتطوير المشاريع (2018).	25	8 DECENT WORK AND ECONOMIC GROWTH
مشروع بناء القدرات الإحصائية (تمويل إضافي) (2018)	25	9 INDUSTRY, INNOVATION AND INFRASTRUCTURE

التعرض للديون الصينية

إن لأصحاب المصلحة الصينيين مصلحة كبيرة في حافظة ديون الكونغو. وكما هو الحال في أنغولا، غالبًا ما تكون الأدوات المدعومة بالنفط بمثابة ضمان للائتمان الصيني. [7] واعتبارًا من عام 2020، بلغت حصة الدين الصيني من إجمالي رصيد الدين الخارجي 45% بينما تبلغ خدمة الدين للصين 43% من إجمالي خدمة الدين. [8] وتستخدم هذه القروض في المقام الأول لتمويل مشاريع البناء، ولا سيما الطرق السريعة. وفي الأعوام الأخيرة، اقتضت الكونغو 1.8 بليون دولار لبناء طريق سريع جديد يربط العاصمة برازافيل بالساحل و537 مليون دولار أخرى لطريق سريع ثان. [9] وفي عام 2019، وافقت الصين على إعادة هيكلة الديون بمبلغ إجمالي 1.6 مليار دولار، مما يوفر شروطًا جديدة لثمانية [من أصل 24 قرصًا صينيًا إلى الكونغو. [10] [11]

الشكل: تكوين ديون جمهورية الكونغو



المصدر: مبادرة خدمة تعليق الديون من البنك الدولي

جمهورية الكونغو

تحديات التمويل الحالية

ما الذي لا تزال الكونغو بحاجة إلى تمويله؟
بعض الأمثلة:
الحصول على الكهرباء لـ 31% من السكان
الحصول على مياه الشرب لـ 55% من السكان
الوصول إلى الإنترنت لـ 87% من السكان
تحسين البنية التحتية التجارية بنسبة 45% للوصول إلى المستويات الصينية
تحسين البنية التحتية للطرق بنسبة 155% للوصول إلى المستويات الصينية



كما هو مبين أعلاه، فإن الكونغو لديها احتياجات تمويلية كبيرة متبقية لتلبية الاحتياجات الرئيسية للسكان من أجل تحقيق الحد من الفقر، ولا سيما تحسين الهياكل الأساسية للطرق، وكذلك الوصول إلى الإنترنت والمياه، التي من غير المرجح تلبية جزء كبير منها عن طريق التمويل المحلي وحده. ومع ذلك، يصنف صندوق النقد الدولي الكونغو على أنها تعاني من ضعف شديد في الديون، الأمر الذي ازداد سوءًا نتيجة الوباء، ويشير صندوق النقد الدولي الآن إلى أن الكونغو تعاني من محنة الديون [12]. وهي تتمتع بالمركز الثاني الأدنى تصنيفًا ائتمانيًا عبر البلدان العشرين التي تم تحليلها في هذا التقرير، وتنتظر كحالة "غير مرغوب فيها" من قبل جميع وكالات التصنيف الائتماني الرئيسية، والتي من المرجح أن تتخلف عن السداد. على الرغم من أن الميزان المالي يختلف من عام إلى آخر اعتمادًا على عائدات النفط، إلا أن الدين العام كان قريبًا من أو أكثر من 100% من الناتج المحلي الإجمالي منذ عام 2016. علاوة على ذلك، وجدت اختبارات الإجهاد التي أجراها صندوق النقد الدولي أن القيمة الحالية للكونغو للديون العامة والمضمونة من القطاع العام إلى الناتج المحلي الإجمالي أعلى بكثير من المعيار القياسي البالغ 35% المرتبط بالضعف من 2018 إلى 2030 حتى في السيناريو الأساسي، مما يعني ضعف القدرة على تحمل الديون. [13]

ومن المتوقع أن يعود النمو الاقتصادي إلى الكونغو في عام 2021 بمعدل 2.6% بافتراض الانتعاش الاقتصادي العالمي. ومع ذلك، إذا ظلت أسعار النفط منخفضة، فإن ميزان المدفوعات قد يواجه صدمة أطول وأعمق. وستظل الكونغو معرضة للصدمات الخارجية ما دام اقتصادها غير متنوع. واعترافًا بذلك، طرحت الحكومة خطة التنمية الوطنية لزيادة المساهمة الاقتصادية لقطاعاتها الزراعية والصناعية والسياحية. [14]

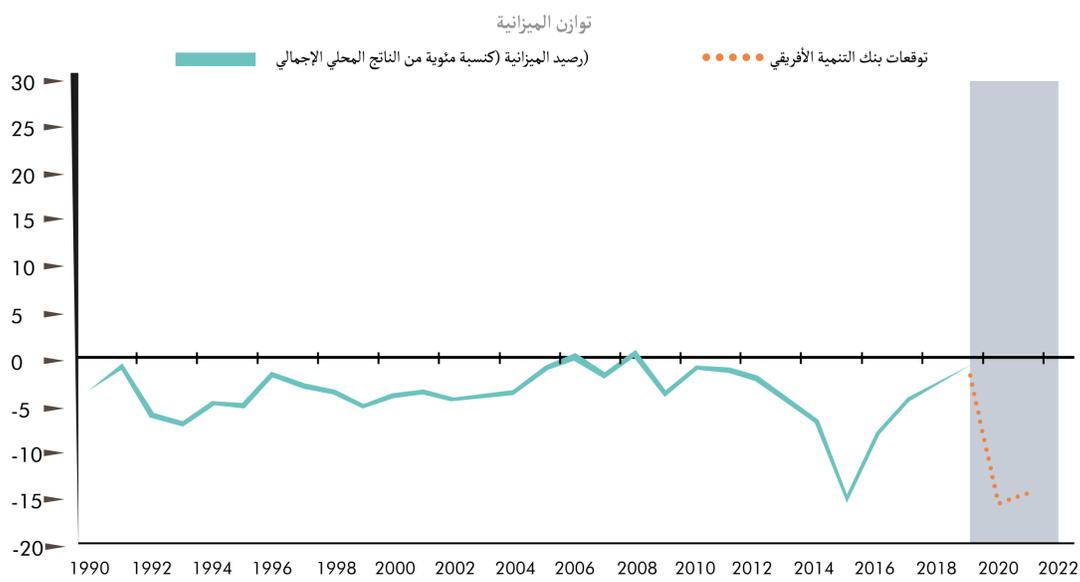
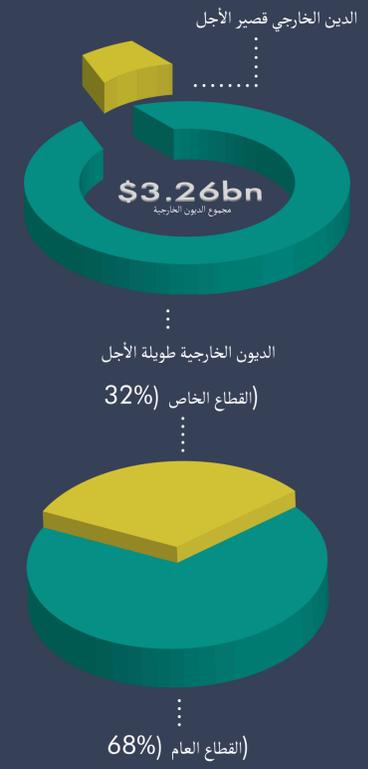
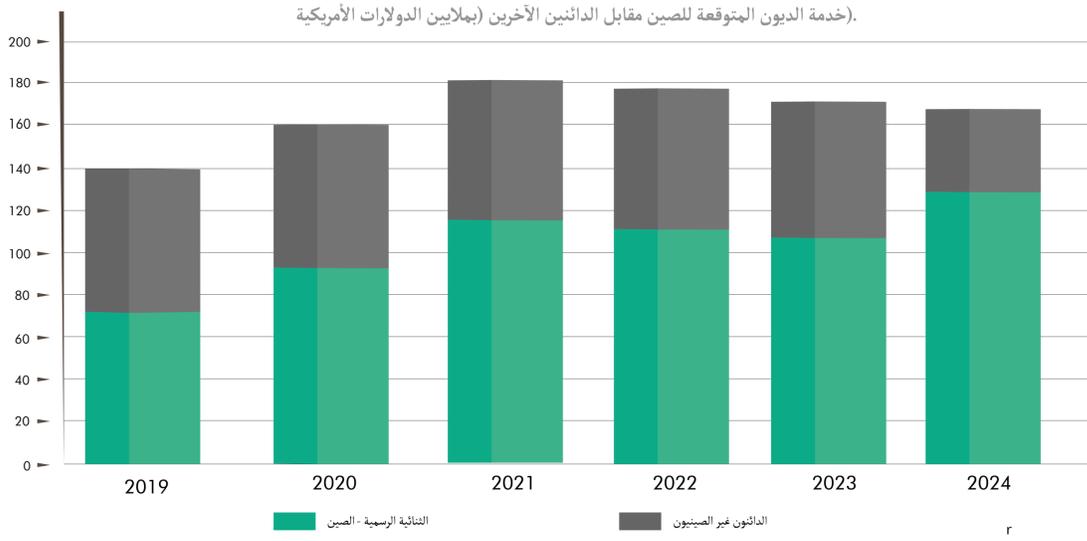
تأثير كوفيد-19

للاستجابة لكوفيد-19، وبحلول سبتمبر 2020، كانت الحكومة في الكونغو قد خصصت ميزانية 170 مليون دولار (1.5% من الناتج المحلي الإجمالي)، وأنشأت صندوقًا للطوارئ وصندوق التضامن الوطني لتقديم الدعم للشركات والفئات المستضعفة. [15]. وشمل ذلك برامج المساعدة الاجتماعية التي تقدم تحويلات نقدية إلى 200,000 أسرة. تعتزم الحكومة وشركاؤها الوصول إلى 954,000 شخص (17.2% من السكان) من خلال المساعدة الاجتماعية لكوفيد-19.

ويرجع ذلك إلى أن جائحة كوفيد-19 قد عرّضت انتعاش الكونغو البطيء للخطر من أزمته الاقتصادية في منتصف عام 2010. ويتوقع بنك التنمية الأفريقي أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 9.1% في عام 2020 في ظل سيناريو "أسوأ الحالات" حيث تنخفض أسعار النفط وسط انخفاض الطلب. ومن المتوقع أن تشهد ميزانية الكونغو عجزًا مرة أخرى، مع وجود رصيد مالي متوقع بنسبة -11.2% لعام 2020 في حين أن الدين العام قد يرتفع إلى 150% من الناتج المحلي الإجمالي وسط أزمات معدلات التبادل التجاري وميزان المدفوعات المحتملة، وهو أعلى معدل مشترك بين البلدان التي تم تحليلها في هذا التقرير.

هكذا، طلبت الكونغو الدعم في إطار مبادرة مجموعة العشرين لتعليق الديون (DSSI)، والتي من شأنها أن تسمح للبلاد بتلقي تعليق خدمة الديون من قبل دائنيها الثنائيين الرسميين - بما في ذلك الصين - بمبلغ إجمالي قدره 181.8 مليون دولار بحلول نهاية عام 2020. كما طلبت الحكومة الكونغولية مساعدة طارئة من صندوق النقد الدولي كجزء من مرفق الائتمان السريع بدون فوائد للتخفيف من آثار كوفيد-19. وبحلول ديسمبر 2020، لم يكن مجلس إدارة صندوق النقد الدولي قد وافق بعد على ذلك بسبب التحديات التي واجهتها الحكومة الكونغولية في الامتثال لشروط وأحكام قرض آخر من صندوق النقد الدولي تم صرفه قبل عام. [16]

جيبوتي
نظرة عامة على البلد



مبادرة الحزام والطريق و اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية

هل وقعت على مذكرة تفاهم بشأن مبادرة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير؟ نعم

هل صادقت على اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية؟ نعم

جيبوتي

جيبوتي في عام 2021

نمو اقتصادي 8.5%

نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي 41.7%

رصيد الميزانية -14.6%

مؤشر شفافية الديون نسبة للمؤشر المعياري 1/8

تاريخ الديون

عانى اقتصاد جيبوتي في التسعينيات من نمو سلبي شامل في المتوسط في الفترة من 1991 إلى 1999 بسبب الجفاف والحرب الأهلية [1] ومع ذلك، فإن البلد ليس مؤهلاً للمشاركة في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لأنه اعتبر أنه ليس مثقلاً بالديون. كما لا يوجد ذكر علني لتخفيف عبء الديون من الصين خلال الفترة نفسها.

وظل الدين العام لجيبوتي خافتاً طوال عام 2000 لأن الطابع الهش للبلد يعني أن الدائنين العالميين غير راغبين في تمديد ديونها إليها.

مع ذلك، منذ عام 2013، ارتفع الدين الخارجي بسرعة، حيث بلغ ذروته 122% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017، مقارنة بالدين الحكومي العام بنسبة 48% فقط. وهذا التباين بين هذه الأرقام يدل على أن القطاع الخاص والمؤسسات المملوكة للدولة غير الميزانية تعمل في مشاريع البنية التحتية الممولة من الخارج.

منذ عام 2010، شهدت جيبوتي طفرة اقتصادية بسبب الاستثمار الكثيف في البنية التحتية فضلاً عن ارتفاع التدفقات التجارية، حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي 7.1% في الفترة من 2015 إلى 2019 [2]. وحدثت زيادة كبيرة في الإنفاق الحكومي على مشاريع التشييد الرئيسية، بما في ذلك إنشاء خط للسكك الحديدية وتعزيز أنشطة الموانئ تمشياً مع محاولات جيبوتي للاستفادة من موقعها الاستراتيجي في القرن الأفريقي. ومع وجود معظم البنية التحتية في أيدي الشركات المملوكة للدولة، اضطرت البلاد إلى تراكم ديون كبيرة لتمويل هذه المشاريع: اعتباراً من عام 2018، بلغت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي 104%. وترد أدناه أنواع المشاريع التي بدأتها جيبوتي بقروض من الصين والبنك الدولي، على سبيل التوضيح.

جيبوتي



SUSTAINABLE DEVELOPMENT GOALS



THE WORLD BANK



اسم المشروع	مليون دولار	أهداف التنمية المستدامة
منطقة التجارة الحرة في جيبوتي (2017).	115	8 DECENT WORK AND ECONOMIC GROWTH
ميناء دورالية متعدد الأغراض؛ وميناء داميرجوج للثروة الحيوانية (2016).	344	9 INDUSTRY, INNOVATION AND INFRASTRUCTURE
خط كهرباء ناجاد هول هول علي صابية على امتداد 90 كيلومتراً (2016).	20	9 INDUSTRY, INNOVATION AND INFRASTRUCTURE

اسم المشروع	مليون دولار	أهداف التنمية المستدامة
مشروع الاستجابة الإنمائية لآثار النزوح (2020).	10	3 GOOD HEALTH AND WELL-BEING
تطوير الإحصائيات والإدارة الاقتصادية لصنع السياسات (2020).	17	8 DECENT WORK AND ECONOMIC GROWTH
توسيع فرص التعلم (2019).	28	4 QUALITY EDUCATION

جيبوتي

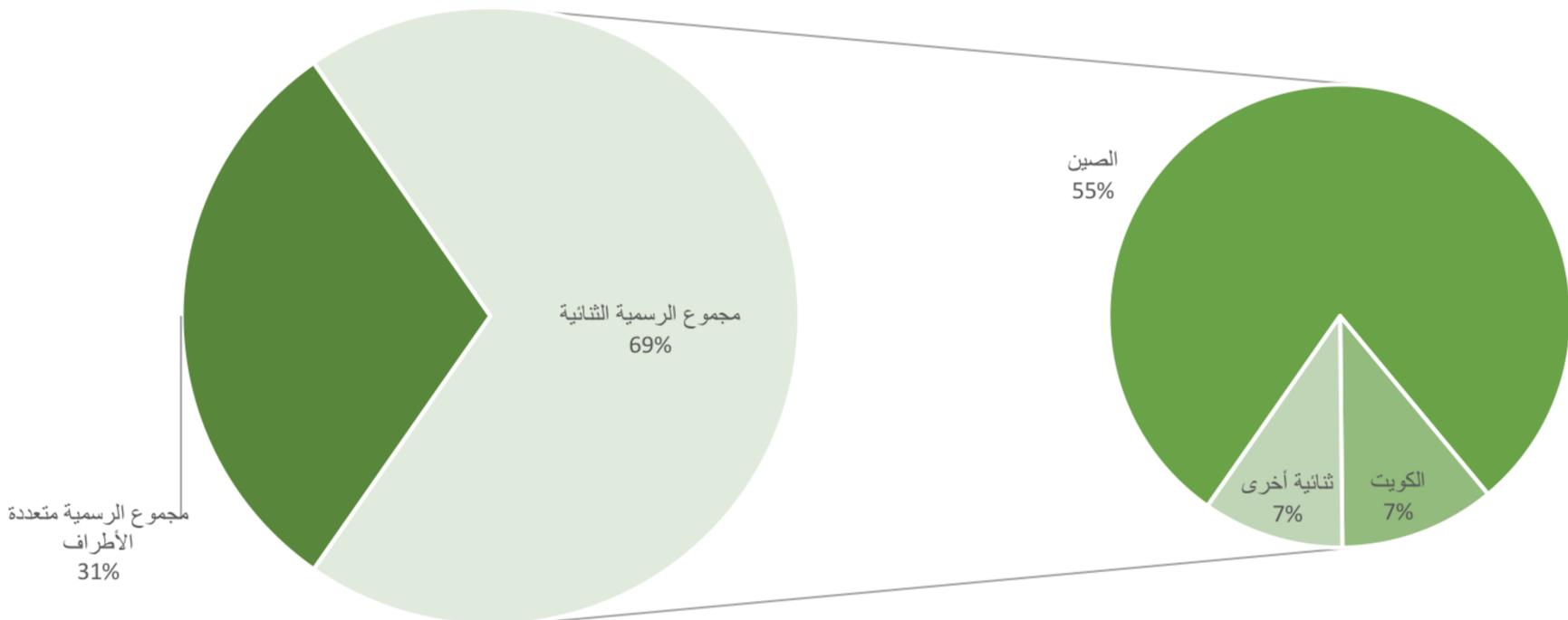
بلغ العجز المالي في جيبوتي ذروته عند 15.4% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015 بسبب الإنفاق الرأسمالي على المشروعات الكبيرين المذكورين أعلاه، ثم انخفض إلى 0.8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019 مع اقتراب هذه المشاريع من الانتهاء. [3] والمشروعان المعنيان هما: (1) شبكة سكة حديد بين جيبوتي وأديس أبابا لتحسين الروابط التجارية (انظر أدناه) و(2) خمسة موانئ جديدة أو موسعة. [4] هذا الانخفاض في الإنفاق يفوق الانخفاض المقابل في الإيرادات الحكومية المنسوبة إلى الإعفاءات الضريبية للأنشطة الرئيسية، بما في ذلك مناطق التجارة الحرة. [5] وفي الوقت نفسه، تضاعف إجمالي خدمة الدين كحصة من الدخل القومي الإجمالي بأكثر من ثلاثة أضعاف منذ عام 2015 ليصل إلى 21.4% بحلول عام 2019 بسبب ارتفاع أسعار الفائدة المرتبطة بمحفظة القروض الجيبوتية في أواخر عام 2010. [6] وفي نهاية المطاف، في عام 2019، قدر صندوق النقد الدولي وضع ديون جيبوتي على أنه يمكن تحمله: فعلى الرغم من تزايد الديون، فقد تمت إعادة هيكلة القروض الرئيسية، مما قلل الضغط على القدرة الوطنية لخدمة الديون. [7]

وسجلت جيبوتي أدنى مستوى مشترك في مؤشر شفافية الديون في هذه التقارير، حيث بلغت النتيجة 1، والتي منحت لمكتب إدارة الديون في جيبوتي الذي حصل في وقت سابق على التمويل والتدريب من الاتحاد الأوروبي. غير أن جيبوتي سجلت صفرًا في جميع الجوانب الأخرى لشفافية الديون.

التعرض للديون الصينية

الصين هي أكبر دائن في جيبوتي، حيث يمثل الائتمان الصيني 58% من إجمالي ديون البلاد الخارجية. وبالمثل، يتم دفع 58 في المائة من تكاليف خدمة الديون في جيبوتي إلى الصين. وقد استخدمت جيبوتي القروض الصينية لتمويل منطقة التجارة الحرة بقيمة 3.5 مليار دولار، من المتوقع أن تكون الأكبر في القارة، بالإضافة إلى بناء خط سكة حديد ومطارين وخط أنابيب. [8] وفي حين أن هذه المشاريع ستولد بلا شك نموًا اقتصاديًا جديدًا، فقد أعرب بعض الدائنين الآخرين عن قلقهم من أن جيبوتي معرضة بشكل كبير للديون الصينية، مما قد يجعلها ضعيفة وغير قادرة على الوصول إلى التمويل في الواقع، في حين أن الدولة سعت سابقًا للحصول على تمويل من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والكويت وأوروبا وتركيا ولكن لم يعد هذا هو الحال اليوم .

الشكل: تكوين ديون أرصدة ديون جيبوتي



المصدر: مبادرة خدمة تعليق الديون من البنك الدولي

جيبوتي

تحديات التمويل الحالية

ما الذي لا تزال جيبوتي بحاجة لتمويله؟
بعض الأمثلة:



الحصول على الكهرباء لـ 40% من السكان
الحصول على مياه الشرب لـ 24% من السكان
الوصول إلى الإنترنت لـ 44% من السكان
تحسين البنية التحتية التجارية بنسبة 26% للوصول إلى المستويات الصينية

كما هو موضح أعلاه، لدى جيبوتي احتياجات تمويلية كبيرة متبقية من أجل تحقيق الحد من الفقر، ولا سيما ضمان الوصول إلى الكهرباء والإنترنت، والتي من غير المرجح أن تتم تلبية الكثير منها من خلال التمويل المحلي وحده. ويرى صندوق النقد الدولي أن ديون جيبوتي يمكن تحملها في إطار السيناريو الأساسي، ولكن مع وجود خطر كبير من الضائقة بسبب أي صدمة اقتصادية أخرى، لأن قدرتها على خدمة الديون يمكن أن تضعف إلى حد كبير. وبالمثل، تتنبأ حملة اليوبيل بأزمة ديون في عام 2020. ويعتقد صندوق النقد الدولي واليوبيل أن ضعف الديون قد ازداد بسبب التركيز الشديد على المشاريع الاستثمارية الكبيرة في عدد قليل من القطاعات الفرعية على حساب الجهود الشاملة الرامية إلى تحسين إنتاجية العوامل، وإدارة الديون، وتعبئة الموارد المحلية. وتعتقد المنظمات متعددة الأطراف أن التحديات الهيكلية في الحوكمة تعزز ذلك. [9]

مع ذلك، فإن هذه المشاريع الاستثمارية الكبيرة هي مصدر للنمو، وإن كانت عرضة للصدمات الخارجية. ويعتمد الاقتصاد الجيبوتي الصغير بشكل كبير على عمليات الموانئ؛ فالصناعات التحويلية وقطاع الخدمات يدوران بشكل كامل تقريبًا حول أنشطة الميناء، حيث يمثل أكثر من 80% من الناتج المحلي الإجمالي. [10] وينطوي أكثر من 80% من عمليات الميناء بدورها على التجارة الإثيوبية: فإثيوبيا هي أكبر شريك تجاري لجيبوتي، وبوصفها دولة غير ساحلية، تعتمد على الوصول إلى ميناء جيبوتي لنقل بضائعها. [11] ومن المرجح أن تنخفض أرباح جيبوتي من العملات الأجنبية بسبب انخفاض الطلب على الصادرات الإثيوبية في عام 2020 على خلفية ضعف الطلب العالمي واضطرابات سلسلة التوريد. [12] ونتيجة لذلك، فإن اعتماد جيبوتي الشديد على النقد الأجنبي يخلق أوجه ضعف محتملة في خدمة ديونها.

تأثير كوفيد-19

ومن أجل التعامل مع كوفيد-19، أدخلت جيبوتي تدابير للمساعدة الاجتماعية شملت توزيع الأغذية على الأسر المستضعفة والتحويلات النقدية، و11.2 مليون دولار في شكل قروض صغيرة للشركات الصغيرة، وأرجأت فرض الضرائب. [13] وبشكل عام، يُقدر أن تبلغ التكلفة الإجمالية لهذا 70 مليون دولار بحلول سبتمبر 2020.

مع ذلك، أضعف وباء كوفيد-19 وضع الاقتصاد الكلي للبلاد، حيث من المتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.5% في عام 2020 على أساس "أسوأ سيناريو" لبنك التنمية الأفريقي. ويتعرض عجز الميزانية للخطر بشكل خاص، ويحتمل أن يتسع ليصل إلى 15.6% من الناتج المحلي الإجمالي، ومن المتوقع أن يرتفع الدين العام إلى 150% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020، وهو أعلى نسبة مشتركة للدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بين بلدان مختارة تم تحليلها في هذا الدليل. ومن أجل الحفاظ على الدين العام والحد من مواطن الضعف في المستقبل، ينبغي أن يهدف البلد إلى تحقيق نمو أكثر توازنًا، لا سيما في إطار تنفيذ رؤية جيبوتي 2035، التي تهدف إلى تحويل جيبوتي إلى مركز إقليمي للوجستيات والتجارة والنقل العابر. [14] ومع أخذ ذلك في الاعتبار، وعلى افتراض الانتعاش الاقتصادي العالمي، من المتوقع أن يعود النمو الاقتصادي إلى جيبوتي في عام 2021 بمعدل 5.2%.

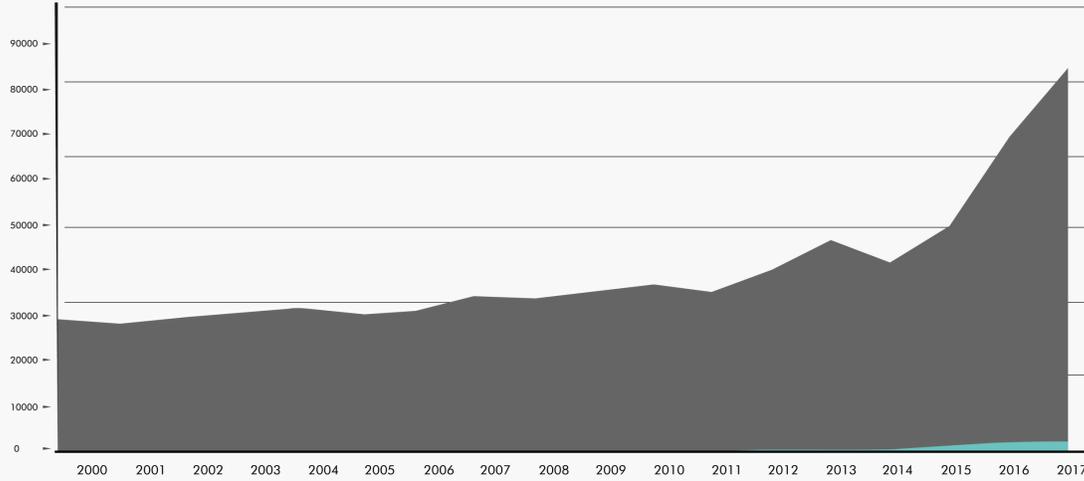
شاركت جيبوتي في مبادرة مجموعة العشرين لتعليق الديون (DSSI)، والتي من شأنها أن تسمح للبلاد بتلقي تعليق خدمة الديون من قبل دائنيها الثنائيين الرسميين - بما في ذلك الصين - بقيمة 56.8 مليون دولار بحلول نهاية عام 2020. [15] في مايو 2020، طلبت جيبوتي قرضًا جديدًا بقيمة 43.4 مليون دولار أمريكي من مرفق الائتمان السريع الخالي من الفوائد (RCF) التابع لصندوق النقد الدولي وتمت الموافقة عليه للتخفيف من الآثار الاقتصادية للوباء، إلى جانب منح تصل قيمتها إلى 8.2 مليون دولار (رهنًا بتوافر الموارد) لمساعدة الدولة على تغطية التزامات خدمة الدين الأخرى المرتبطة بصندوق النقد الدولي. [16] ويتم توجيه هذه الأموال مباشرة إلى ميزانية جيبوتي، ومن المتوقع أن تشكل ما يصل إلى 11 في المائة من إجمالي الاحتياطات الأجنبية في ذروتها. [17]

مصر

نظرة عامة على البلد



أرصدة الديون الخارجية للصين مقابل بلدان أخرى بملايين الدولارات الأمريكية



(تقديرات أرصدة الديون الخارجية المستحقة للصين من القروض المباشرة (تريبيش، راينهارت وهون 2019).
أرصدة الديون الخارجية لبلدان أخرى

الديون الخارجية قصيرة الأجل

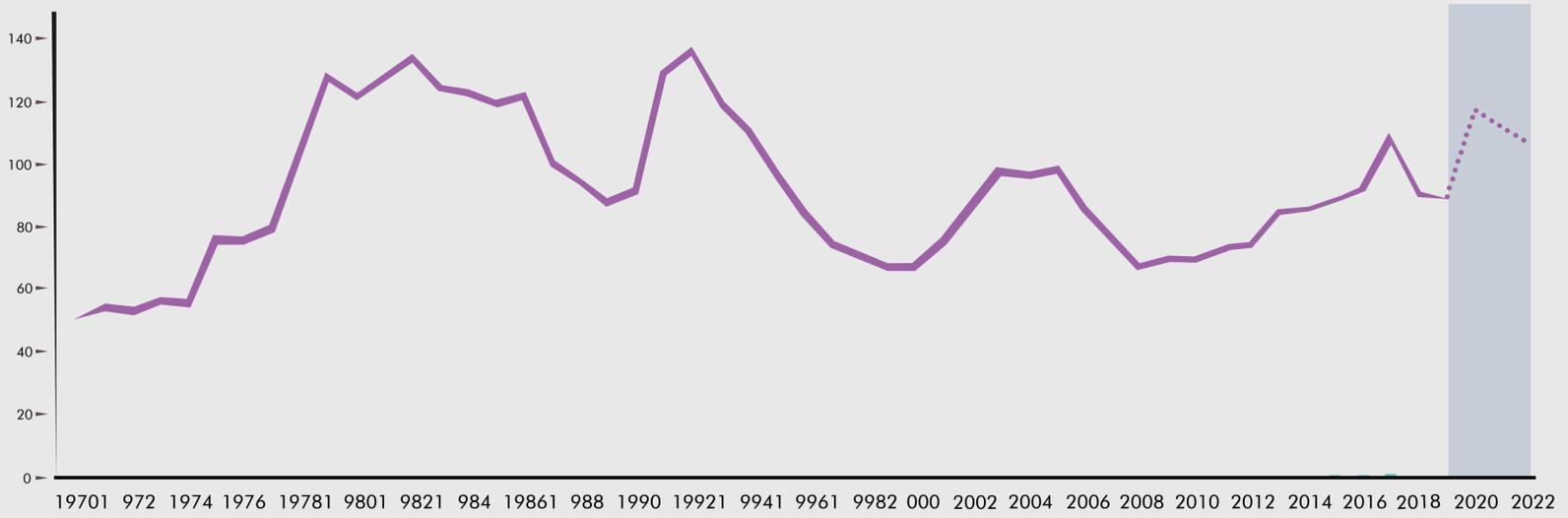


الديون الخارجية طويلة الأجل



(القطاع الخاص) 1%
(القطاع العام) 99%

نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي



متوسط درجة التصنيف الائتماني



مطابقة بدرجة عالية/درجة عالية جداً

عتبة درجة الاستثمار

عتبة المضاربة



مبادرة الحزام والطريق و اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية

هل وقعت على مذكرة تفاهم بشأن مبادرة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير؟ نعم

هل صادقت على اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية؟ نعم

مصر

مصر في عام 2021

نمو اقتصادي 2.8%

نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي 112%

رصيد الميزانية -8.1%

مؤشر شفافية الديون نسبة للمؤشر المعياري 4.5/8

تاريخ الديون

منذ السبعينيات وحتى أوائل التسعينيات، استعارت الحكومة المصرية على نطاق واسع من جيرانها العرب والدول الغربية حيث استثمرت بكثافة في المشتريات العسكرية والتدريب، من أجل إدارة حدود نافذة مع إسرائيل. [1]

وأدى ذلك إلى تراكم الديون التي بلغت ذروتها عند 137% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1992، في حين أدى النمو القوي في النصف الأخير من التسعينيات إلى فترة من الفوائض المالية وانخفاض تدريجي في نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، والتي انخفضت إلى 67% بحلول عام 2000. ولم تكن مصر أبدًا جزءًا من مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون (HPIC) ولم تعلن مصر عن إلغاء الديون من الصين خلال تلك الفترة.

على مدى العقد الماضي، كان الأداء المالي الكلي العام في مصر متفاوتًا. وبلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي 4.7% منذ عام 2015، مدفوعًا بالسياحة والبناء والنفط والغاز، وهو اقتصاد شمال أفريقيا الوحيد المتوقع أن ينمو في عام 2020، على الرغم من أزمات كوفيد. [2] ومع ذلك، خلال الفترة نفسها، شهدت الحكومة باستمرار عجزًا ماليًا بلغ رقمًا ثانيًا، مما أدى إلى زيادة مطردة في رصيد ديونها. وفي عام 2016، نفذت البلاد تغييرات في السياسة الاقتصادية بما في ذلك خفض الإنفاق العام، وتشديد السياسة النقدية والتحويلات الاجتماعية المستهدفة لتحل محل إعانات الوقود باهظة الثمن. [3] ومنذ بداية التغييرات في السياسة، انخفض العجز المالي بمقدار 5 نقاط مئوية ليصل إلى 7.4% في حين أن الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي يتناقص تدريجيًا من أعلى مستوى له منذ 20 عامًا والبالغ 108% المسجل في عام 2017. وفيما يلي أنواع المشاريع التي بدأتها مصر بقروض من الصين والبنك الدولي، على سبيل التوضيح.

كان تقييم صندوق النقد الدولي للقدرة على تحمل الديون في مصر معتدلًا في الفترة التي سبقت جائحة كوفيد-19. وأعربت عن ثقتها في قدرة مصر على تحمل تدفقات رأس المال إلى الخارج على خلفية الاحتياطات الأجنبية (التي يبلغ مجموعها 44.5 مليار دولار) التي تراكمت عقب التخلي عن نظام سعر الصرف الثابت. وعلاوة على ذلك، تحتفظ المصارف المحلية ذات السيولة المربحة بأغلبية الديون المقومة بالعملة المحلية، مما يقلل من خطر حدوث أزمة ديون. [4] ونظرًا لانخفاض حصة الدين الخارجي نسبيًا عند حوالي 40% من الناتج المحلي الإجمالي، فقد ظل تصنيف فيتش الائتماني في مصر مستقرًا عند "B+" في منتصف عام 2020 [5] - وهو أدنى من مستوى الاستثمار والمضاربة بدرجة عالية، ولكنه يشير إلى القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية الحالية دون مزيد من الصدمات الاقتصادية. [6]

مصر



SUSTAINABLE DEVELOPMENT GOALS



THE WORLD BANK



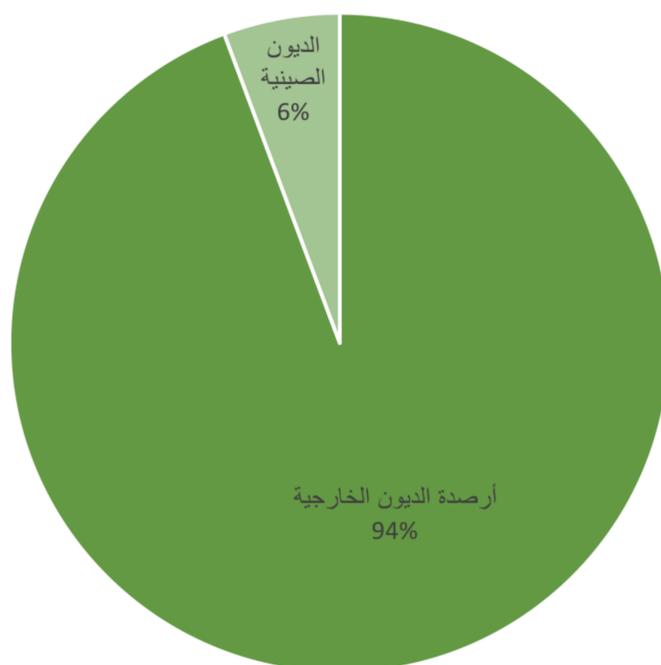
اسم المشروع	مليون دولار	أهداف التنمية المستدامة
القرض بين البنوك (2018).	600	8 DECENT WORK AND ECONOMIC GROWTH
بدء تشغيل شبكة الجيل الرابع ونظام الإرسال (2018).	160	9 INDUSTRY, INNOVATION AND INFRASTRUCTURE
مشروع خط نقل 500 كيلوفولت لمسافة 1210 كم (2018).	690	9 INDUSTRY, INNOVATION AND INFRASTRUCTURE

اسم المشروع	مليون دولار	أهداف التنمية المستدامة
مشروع تغيير المناخ وإدارة تلوث الهواء للقاهرة الكبرى (2020).	200	13 CLIMATE ACTION
مشروع الإدارة المستدامة للملوثات العضوية الثابتة (2020).	0.75	8 DECENT WORK AND ECONOMIC GROWTH
دعم نظام التأمين الصحي الشامل في مصر (2020).	400	3 GOOD HEALTH AND WELL-BEING

التعرض للديون الصينية

إن الائتمان الصيني ليس حصة كبيرة من محفظة ديون مصر، حيث تمثل الأموال المستحقة للصين 6.1% من إجمالي الديون في أواخر عام 2019 وفقًا للبنك المركزي المصري. وبدلاً من ذلك، فإن أكبر الدائنين في مصر هم المؤسسات متعددة الأطراف (30.8% من إجمالي الديون) والدول العربية (20.5%). [7] كما أن مصر هي ثاني أكبر متلق للمساعدات العسكرية الأمريكية، بعد تلك التي تلقتها إسرائيل فقط.

الشكل: الدين الصيني كنسبة من إجمالي الدين الخارجي لمصر



المصدر: البنك المركزي المصري

تحديات التمويل الحالية

ما الذي لا تزال مصر بحاجة لتمويله؟
بعض الأمثلة

الوصول إلى الإنترنت لـ 52% من السكان
تحسين البنية التحتية التجارية بنسبة 25% للوصول إلى المستويات الصينية



كما هو موضح أعلاه، لدى مصر بعض الاحتياجات التمويلية المتبقية لتلبية الاحتياجات الأساسية لسكانها، وخاصة ضمان الوصول إلى الإنترنت، والتي قد يكون من الممكن تليتها من خلال التمويل المحلي. ومع ذلك، ازداد ضعف الدين في مصر نتيجة لهذا الوباء، حيث تنبأت حملة اليوبيل بأزمة ديون في عام 2020. ومن المتوقع أن ترتفع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 118% في عام 2020 بسبب الاحتياجات التمويلية العاجلة، متجاوزة ذروتها في عام 2017 وعكس مسار الجهود المبذولة لكبح جماح الدين العام قبل تفشي الوباء. ومن المتوقع أيضاً أن يزداد العجز المالي، وهو تحدٍ طويل الأمد يواجه الاقتصاد المصري، ليرتفع إلى 8.7% من الناتج المحلي الإجمالي. وبالإضافة إلى تفاقم وضع ميزان المدفوعات، يمكن أن يزيد العجز الأوسع نطاقاً من الضعف عن طريق إضعاف قدرة مصر على الاستجابة للصدمات الاقتصادية. وفي الوقت نفسه، تنفق مصر مبالغ كبيرة لخدمة أرصدة ديونها المتنامية؛ وتعادل مدفوعات خدمة الدين 22% من الإنفاق الحكومي، وهو ثالث أعلى معدل بين الدول التي تم تحليلها. وللمقارنة، في عام 2017، أنفقت مصر 5.4% فقط من كل إنفاق على الرعاية الصحية، مما يمثل فرصة عالية محتملة إذا كانت المشاريع الممولة بقروض لا تساعد في رفع مستويات معيشة المواطنين أو تدر عائداً.

مصر

ويقدر هذا التقرير أن مصر لا تحقق سوى 13% من إجمالي الإمكانات الضريبية، وهو رقم ظل يتزايد باطراد على مدى الأعوام القليلة الماضية لكنه لا يزال منخفضًا. [8] ولضمان عدم إهدار الجهود السابقة للوباء لسد هذه الفجوة، أكد صندوق النقد الدولي دعمه لاستمرار تغييرات سياسة مصر من خلال تمويل اتفاقية الاستعداد الائتماني بينما تعمل الحكومة على تعزيز تعبئة الموارد المحلية. [9] وعلى افتراض الانتعاش الاقتصادي العالمي والتنفيذ الفعال للسياسات، من المتوقع أن ينمو الاقتصاد المصري بنسبة 2.1% في عام 2021.

تأثير كوفيد-19

من أجل الاستجابة لكوفيد-19، أدخلت الحكومة المصرية تحويلات نقدية للعمال غير الرسميين واللاجئين الحوامل والمرضعات غير السوربين، وتأجيل مدفوعات ضريبة الأملاك التي تتحملها الشركات الرئيسية. كان الهدف من هذه البرامج الوصول إلى ما يقرب من 33 مليون شخص - 32.4% من السكان. [10] وبحلول سبتمبر 2020، قدرت تكلفة التدابير بمبلغ 63 مليار دولار (2.5% من الناتج المحلي الإجمالي).

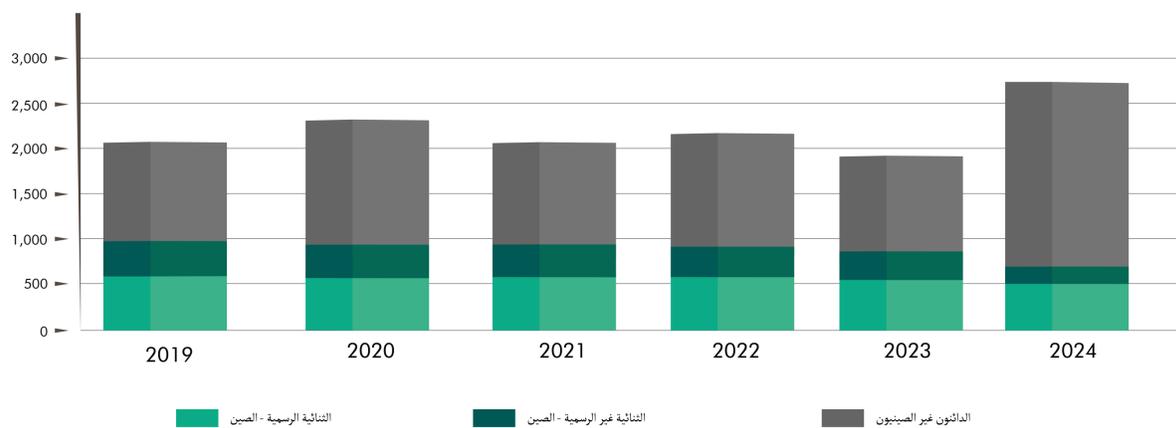
يرجع هذا النطاق الواسع إلى أن الاقتصاد المصري يواجه عدة نقاط ضعف بسبب ظهور الوباء. السياحة صناعة رئيسية في مصر، حيث تمثل الإيرادات 20% من قيمة الصادرات بينما تشكل التحويلات المالية - بشكل أساسي من دول الخليج - 8% من الناتج المحلي الإجمالي. [11] والهبوط الناجم عن الوباء في أسعار النفط، فضلاً عن انهيار صناعة السياحة على خلفية انخفاض الطلب العالمي، سيؤثر على آفاق النمو في مصر في عام 2020. ومع ذلك، من المتوقع أن تتجنب مصر الركود في عام 2020 بسبب التغييرات في سياستها واحتياطياتها العالية والتنوع الاقتصادي النسبي (على الرغم من كونها مصدرة للنفط، فإن النفط الخام والمكرر يمثلان جماعياً 19.6% من الصادرات). [12] إن مصر هي البلد الوحيد في شمال أفريقيا المتوقع أن يسجل نمواً إيجابياً في عام 2020، [13] مما يضع مصر في وضع ميزان المدفوعات أقوى من جيرانها، بما في ذلك الجزائر وليبيا المعتمدة على النفط، وتونس المعتمدة على التجارة والمغرب المعتمدة على السياحة، على الرغم من أن أوجه الضعف في الديون لا تزال قائمة (انظر أدناه).

إن مصر غير مؤهلة للحصول على مبادرة تعليق الديون التي أطلقتها مجموعة العشرين، حيث لا تنطبق هذه المبادرة إلا على عدد قليل من البلدان متوسطة الدخل وجميع البلدان منخفضة الدخل وأقل البلدان نمواً التي حددتها الأمم المتحدة. لكن مصر تلقت دعماً من صندوق النقد الدولي لمعالجة جائحة كوفيد-19. وفي يونيو 2020، وافق صندوق النقد الدولي على منح مصر إمكانية الحصول على 5.2 مليار دولار بموجب اتفاقية الاستعداد الائتماني (SBA) لمدة عام بفائدة تبلغ حوالي 3%، مع صرف فوري بقيمة 2 مليار دولار، لدعم التمويل خلال انتشار الوباء. ويهدف البرنامج أيضاً إلى ضمان عدم التراجع عن التغييرات السابقة في السياسات الاقتصادية، مع التركيز بشكل خاص على النمو المدعوم من القطاع الخاص. وسيتم سداد اتفاقية الاستعداد الائتماني على ثمانية أقساط ربع سنوية، تبدأ في سبتمبر 2023.

إثيوبيا
نظرة عامة على البلد



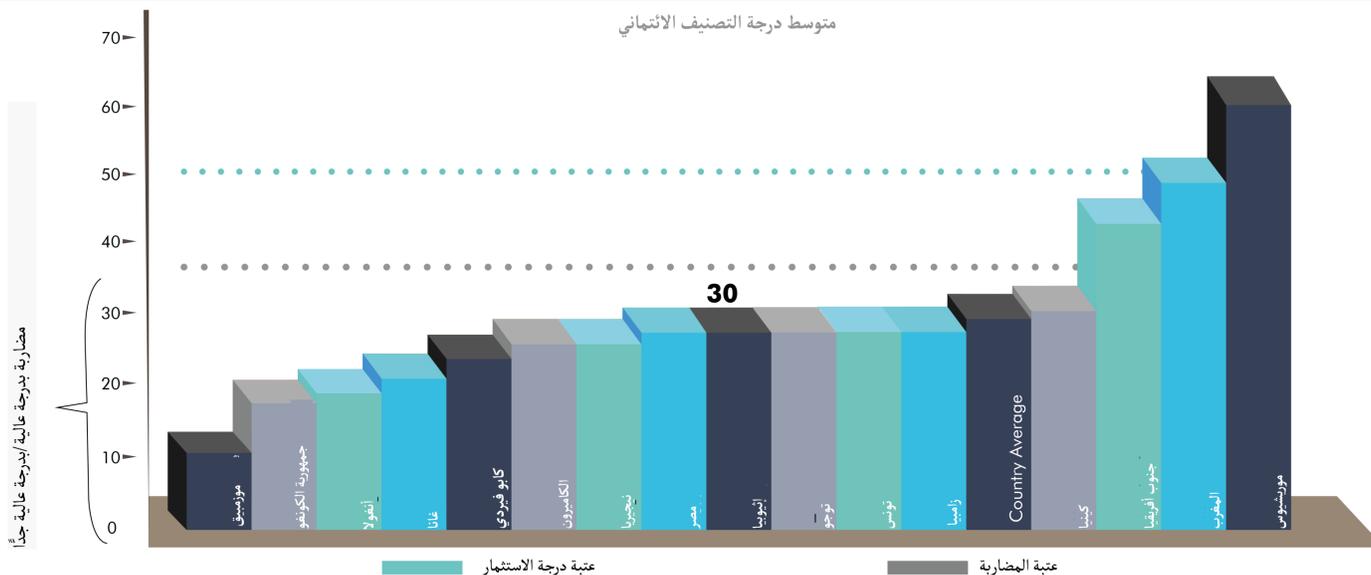
(خدمة الديون المتوقعة للصين مقابل الدائنين الآخرين (بملايين الدولارات الأمريكية).



نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي



متوسط درجة التصنيف الائتماني



مبادرة الحزام والطريق و اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية



هل وقعت على مذكرة تفاهم بشأن مبادرة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير؟ نعم
هل صادقت على اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية؟ نعم

إثيوبيا

بليون دولار من الديون الملتزم بها من خلال مبادرة 1.9

(HIPC) البلدان الفقيرة المثقلة بالديون

مليون دولار لتخفيف الديون الصينية 141

ملايين دولار لتخفيف ديون المملكة المتحدة 7

مليون دولار لتخفيف ديون الولايات المتحدة 46

الأمريكية

إثيوبيا في عام 2021

نمو اقتصادي 2.8%

نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي 112%

رصيد الميزانية -8.1%

مؤشر شفافية الديون نسبة للمؤشر المعياري 4 / 8

تاريخ الديون

في الثمانينات، تراكمت على إثيوبيا كمية كبيرة من الديون، أساساً، لشراء الأسلحة اللازمة لحربها الأهلية مع دولة يطلق عليها إريتريا في الوقت الحالي. وارتبط تحويل الموارد، بعيداً عن القطاعات الإنتاجية، بنمو اقتصادي منخفض بلغ متوسطه 0.7% خلال عقد الثمانينات. وأدى الجمع بين ارتفاع الديون وارتفاع أسعار الفائدة على الديون بسبب الصدمات العالمية وضعف أداء الناتج المحلي الإجمالي إلى زيادة سريعة في نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، التي بلغت ذروتها عند 151% في عام 1994. وقد تم التحكم في مديونية البلد في نهاية المطاف في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين من خلال جهود مختلفة لتخفيف عبء الديون، كما هو مبين أدناه. [1]

في الأعوام الأخيرة، كانت إثيوبيا واحدة من أسرع الاقتصادات نموًا في العالم، حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي 9.1% في الفترة من 2015 إلى 2019 على خلفية الاستثمار العام والاستهلاك الخاص. [2] وبدءًا من قاعدة منخفضة، أعطت البلاد الأولوية للاستثمار العام الممول من الديون، مما دفع نمو التصنيع والخدمات ولكنه أدى إلى مضاعفة الدين العام إلى 60% من الناتج المحلي الإجمالي في العقد الماضي. ولديها أعلى معدل نمو متوقع في عام 2020، 3.2%، من بين جميع البلدان التي حلها هذا الدليل.

على الرغم من النمو القوي، انخفضت الإيرادات الضريبية كحصة من الناتج المحلي الإجمالي باستمرار منذ عام 2014، لتصل إلى 7.5% في عام 2019، بسبب ضعف الامتثال الضريبي في القطاعات الرئيسية والاضطرابات السياسية. ومع ذلك، أحرزت الحكومة الإثيوبية تقدمًا في تضيق العجز في الميزانية إلى 2.5% في العام الماضي من خلال خفض الإنفاق وتوحيد الوضع المالي استجابة لانخفاض تحصيل الإيرادات. وشملت التدخلات الرئيسية تنفيذ توجيه لإدارة الدين العام وإصدار الضمانات للحد من الاقتراض من جانب المؤسسات المملوكة للدولة فضلاً عن تخفيض الواردات العامة. [3]

قيّم صندوق النقد الدولي تصنيف إثيوبيا للقدرة على تحمل الديون على أنه خطر كبير في عام 2019 بسبب محدودية مصادر النقد الأجنبي في البلاد في ضوء ضعف أداء الصادرات. [4] وتمثل الصادرات 7.9% فقط من الناتج المحلي الإجمالي، وهي واحدة من أدنى المعدلات في أفريقيا. وتكوين الصادرات غير متنوع نسبيًا ويعتمد على السلع الأساسية، حيث تمثل منتجات الخضروات ذات القيمة المضافة المنخفضة 64.7% من مجموع الصادرات. [5] ونتيجة لذلك جزئيًا، فإن الاحتياطيات الإثيوبية منخفضة وضعيفة: إذ تبلغ 4.2 مليار دولار فقط في عام 2019، ولا تكفي الاحتياطيات القابلة للاستخدام لتغطية شهرين من الواردات. [6] واعترافاً بهذه القضايا، وضعت الحكومة خطة للإصلاح الاقتصادي المحلي تشمل سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الهيكلية والقطاعية للحد من عدم الاستقرار. [7] وترد أدناه أنواع المشاريع التي بدأتها إثيوبيا بقروض من الصين والبنك الدولي.

إثيوبيا

إثيوبيا



THE WORLD BANK

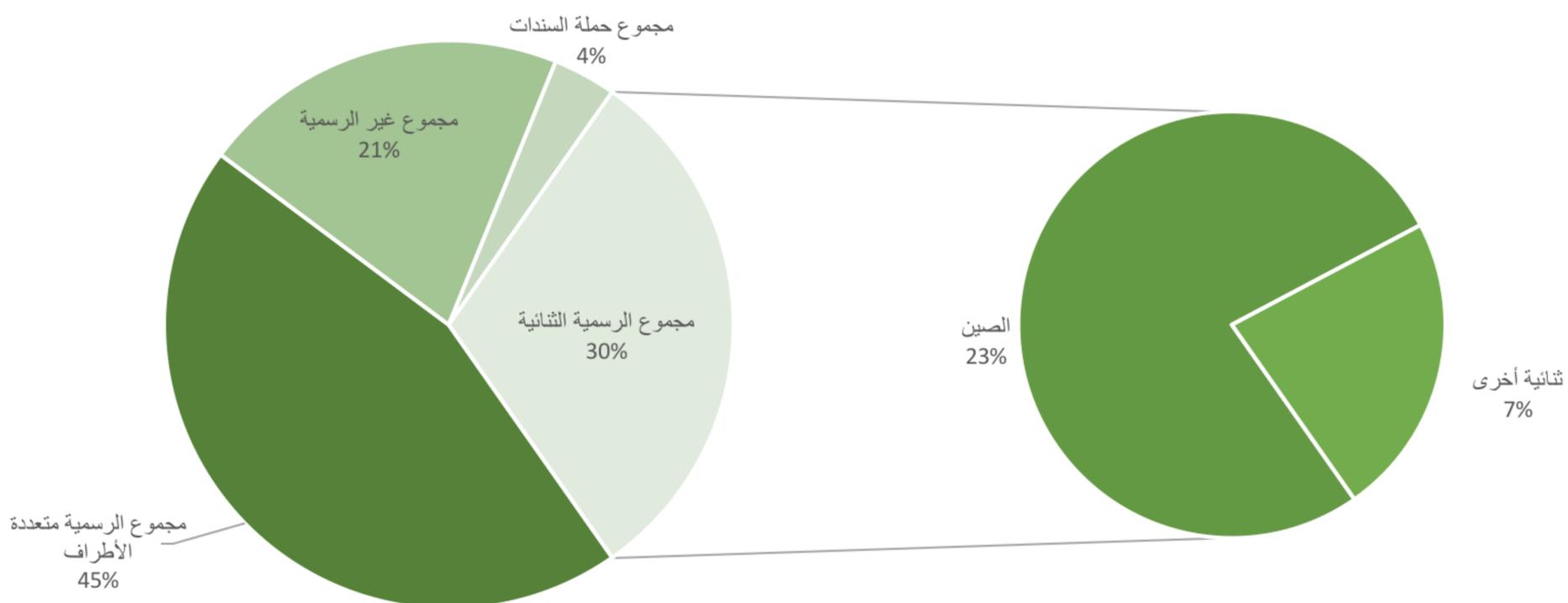
اسم المشروع	مليون دولار	أهداف التنمية المستدامة
مشروع إمداد المياه في ميكلي (2018).	235	6 CLEAN WATER AND SANITATION
أداما؛ المجمع الصناعي التعاوني لإنتاج المعدات في إيثيو-هونان (2017).	262	9 INDUSTRY, INNOVATION AND INFRASTRUCTURE
طريق مودجو-هواسا السريع؛ قسم أرسى نيجيليهواواسا (2017).	171	9 INDUSTRY, INNOVATION AND INFRASTRUCTURE

اسم المشروع	مليون دولار	أهداف التنمية المستدامة
تعزيز شبكة الأمان التكميلية في إثيوبيا (2020).	2283.76	3 GOOD HEALTH AND WELL-BEING
مشروع فرص العمل وشبكة الأمان الإنتاجية الحضرية (2020).	550	8 DECENT WORK AND ECONOMIC GROWTH
التمويل الإضافي لمشروع سبل العيش وتنسيق المناظر الطبيعية القادرة على الصمود في إثيوبيا (2020).	13	15 LIFE ON LAND

التعرض للديون الصينية

الصين هي أكبر دائن ثنائي لإثيوبيا، حيث تمثل الديون المستحقة 32% من رصيد الدين العام لإثيوبيا، يليها البنك الدولي بنسبة 31% اعتباراً من عام 2020. ومع ذلك، تمثل القروض الصينية حصة أعلى بشكل غير متناسب من إجمالي خدمة الديون بنسبة 42% بسبب ارتفاع أسعار الفائدة المرتبطة بهذا المصدر من الائتمان. وقد اقترضت إثيوبيا من الصين لتمويل أكثر من 50 مشروعاً، منها 3 بلايين دولار لتوسيع الاتصالات السلكية واللاسلكية، و 2.5 بليون دولار للسكك الحديدية بين أديسي وجيبوتي، و 2.3 بليون دولار لمحطات الطاقة الكهرومائية، و 1.7 بليون دولار [لمطاحن السكر]. 8]

الشكل: تكوين أرصدة ديون إثيوبيا



المصدر: مبادرة خدمة تعليق الديون من البنك الدولي

إثيوبيا

تحديات التمويل الحالية

و كما هو واضح مما يلي، لدى إثيوبيا احتياجات تمويلية كبيرة جداً لكي يتمكن السكان من تحقيق الحد من الفقر، ولا سيما ضمان الحصول على الكهرباء والمياه والإنترنت، بل وتحسين الهياكل الأساسية للطرق، والتي من غير المحتمل جداً تلبية جزء كبير منها عن طريق التمويل المحلي وحده.

ما الذي لا تزال إثيوبيا بحاجة إلى تمويله؟
بعض الأمثلة:



الحصول على الكهرباء لـ 55% من السكان

الحصول على مياه الشرب لـ 70% من السكان

الوصول إلى الإنترنت لـ 82% من السكان

تحسين البنية التحتية للطرق بنسبة 130% للوصول إلى المستويات الصينية

وعلى الرغم من هذه الاحتياجات، يتوقع كل من صندوق النقد الدولي وحملة اليوبيل أن البلاد معرضة لخطر كبير من أزمة ديون في عام 2020. ومن المتوقع أن ترتفع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 80% في عام 2020 بسبب الضغوط على ميزان المدفوعات، أي بزيادة 40% عن عام 2019. ووفقاً لصندوق النقد الدولي، فإن وجود الشركات المملوكة للدولة هو عامل رئيسي يؤدي إلى ضعف الديون، مع عدم وجود شفافية من حيث الوصول إلى أطر الميزانية والبيانات المالية. وقد حاولت الحكومة معالجة هذه المسألة من خلال الخصخصة، والحد من حصول الشركات المملوكة للدولة على القروض غير التساهلية، فضلاً عن إعادة التفاوض على فترات السماح وأجال استحقاق القروض المرتبطة ببعض قروض الشركات المملوكة للدولة. [9] غير أن إثيوبيا تكرر أدنى حصة من النفقات الحكومية لخدمة ديونها فيما بين جميع البلدان التي جرى تحليلها في هذا التقرير، مما يعكس انخفاض أسعار الفائدة وفترات السماح الطويلة التي تتمتع بها على ديونها.

علاوة على ذلك، من المتوقع أن ينمو الاقتصاد الإثيوبي بمعدل 3.1% في عام 2021 وفقاً لتوقعات "أسوأ حالة" لمصرف التنمية الأفريقي، بافتراض الانتعاش الاقتصادي العالمي. وهذا أقل بكثير من سجل البلد في النمو السابق للوباء، ليس فقط بسبب الاضطرابات المحتملة التي طال أمدها في جميع أنحاء العالم، ولكن أيضاً لأن استراتيجيات التنمية على الصعيد المحلي يبدو أنها تتغير استناداً إلى توصيات صندوق النقد الدولي. وتماشياً مع خطة الإصلاح الاقتصادي (HERP)، تهدف الحكومة إلى التركيز على معالجة استقرار الاقتصاد الكلي، مثل إبقاء التضخم تحت السيطرة وكذلك تعزيز القدرة على تحمل الديون، إلى جانب زيادة مشاركة القطاع الخاص. لذلك، قد يكون النمو ضعيفاً على المدى المتوسط حيث تحاول إثيوبيا اتباع نهج أكثر تقشفاً.

تأثير كوفيد-19

شملت استجابة إثيوبيا للوباء مبادرات الحماية الاجتماعية من خلال توزيع الأغذية وبرنامج شبكة الأمان الإنتاجية، الذي يستند إلى حد كبير على التحويلات النقدية. وتهدف هذه البرامج إلى الوصول إلى 30 مليون شخص في جميع أنحاء البلاد، أي 26.6% من سكان إثيوبيا. كما قدم البنك المركزي الدعم للبنوك التجارية الخاصة. [10] وبحلول سبتمبر 2020، كانت الحكومة الإثيوبية قد خصصت مبلغ 1.7 مليار دولار (2.1% من الناتج المحلي الإجمالي) على هذه التدابير.

يرجع ذلك إلى أنه من المتوقع أن يؤدي جائحة كوفيد-19 إلى تثبيط آفاق النمو الاقتصادي في إثيوبيا، على الرغم من أنه من المتوقع أن يتجنب الركود. وسيناريو بنك التنمية الأفريقي (AfDB) "الأسوأ" لنمو الناتج المحلي الإجمالي الإثيوبي هو عام 2020 بنسبة 2.6%. وعلى الرغم من أن صادرات السلع الأساسية قد تتأثر بضعف الطلب العالمي وانقطاع سلسلة التوريد، [11] فإن إثيوبيا ليست دولة مصدرة للنفط ولا دولة كثيفة الموارد، وبالتالي من غير المرجح أن يكون التأثير المرتفع للوباء شديداً. وقد تضرر قطاع السياحة المنكوب بالوباء، والذي يساهم بنحو 9% من الناتج المحلي الإجمالي، بشدة، لكن هذا يقابله انخفاض اعتماد البلاد على التحويلات والتجارة مع الصين وأوروبا والولايات المتحدة. [12] وفي الوقت نفسه، من حيث الجدارة الائتمانية، حافظت وكالة فيتش على تصنيف إثيوبيا "B" في يونيو 2020 - وهو أقل من الدرجة الاستثمارية والمضاربة بدرجة عالية، لكنها تشير إلى القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية الحالية مع افتراض عدم حدوث المزيد من الصدمات الاقتصادية. [13] - على الرغم من أن النظرة المستقبلية سلبية. [14]

إثيوبيا

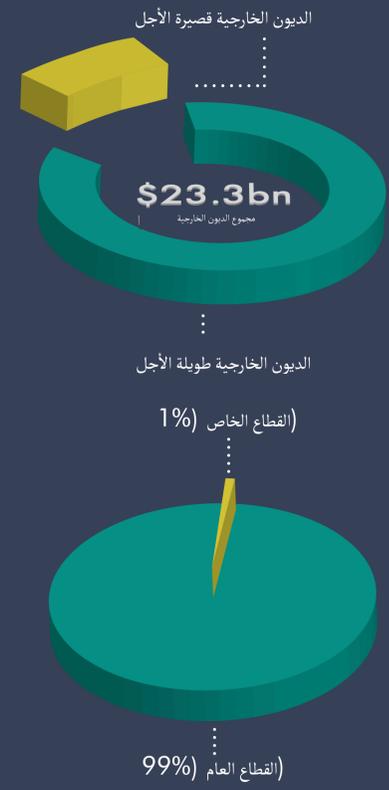
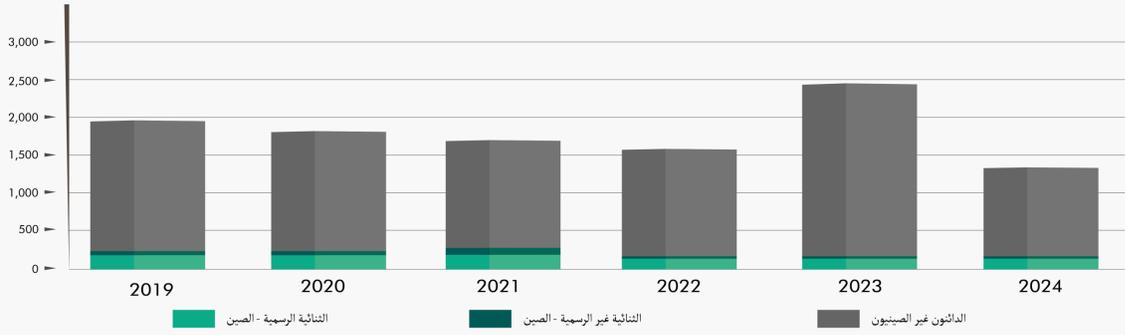
والتي من شأنها أن تسمح للبلد بتلقي تعليق خدمة الديون من قبل دائنيها، (DSSI) وشاركت إثيوبيا في مبادرة مجموعة العشرين لتعليق الديون الثنائيين الرسميين - بما في ذلك الصين - والبالغة 472.9 مليون دولار بحلول نهاية عام 2020. [15] وفي أبريل 2020، طلبت إثيوبيا ووافق صندوق النقد الدولي على تمويل طارئ بقيمة 411 مليون دولار كجزء من برنامجها الميسر لأداة التمويل السريع للمساعدة في معالجة التداعيات الاقتصادية للوباء. وسيلزم سداد هذا في غضون 10 أعوام. كما نجحت إثيوبيا في طلب منحة من صندوق النقد الدولي من أبريل إلى أكتوبر [2020 في إطار صندوق احتواء الكوارث والإغاثة بقيمة إجمالية 12 مليون دولار، والذي تم تمديده مؤخرًا حتى أبريل 2021]. 16]

غانا

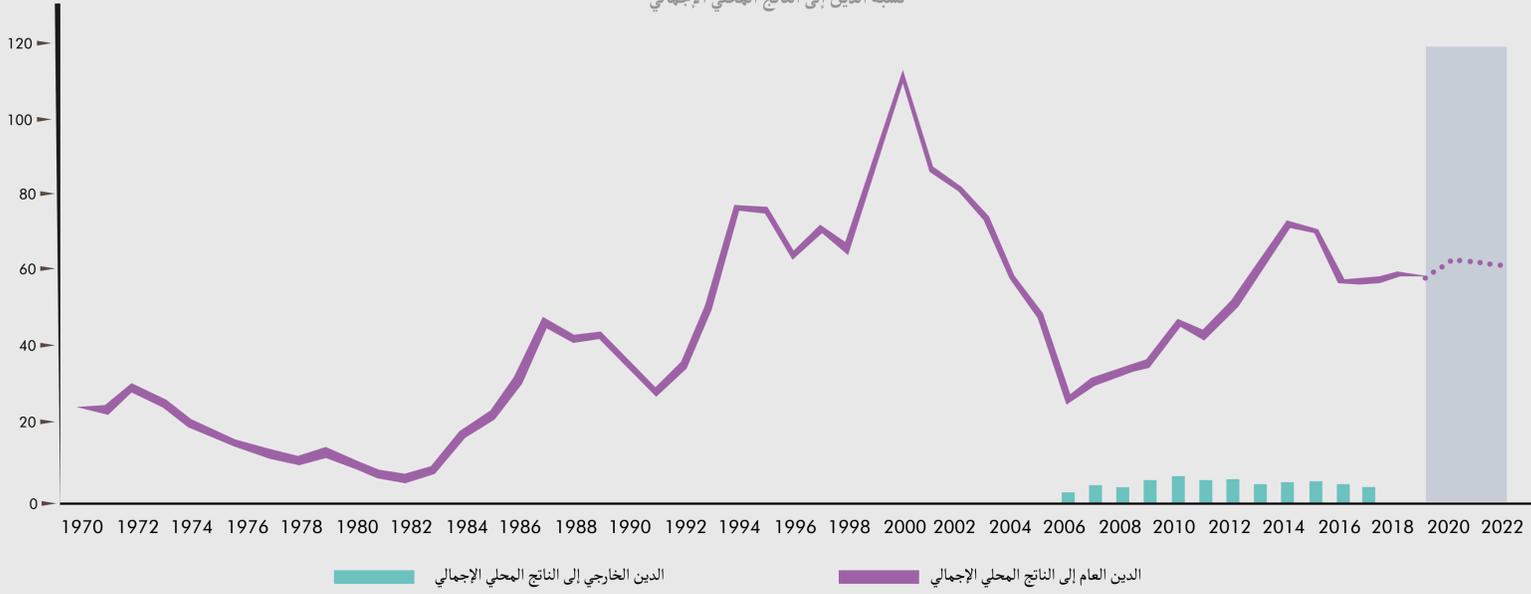
نظرة عامة على البلد



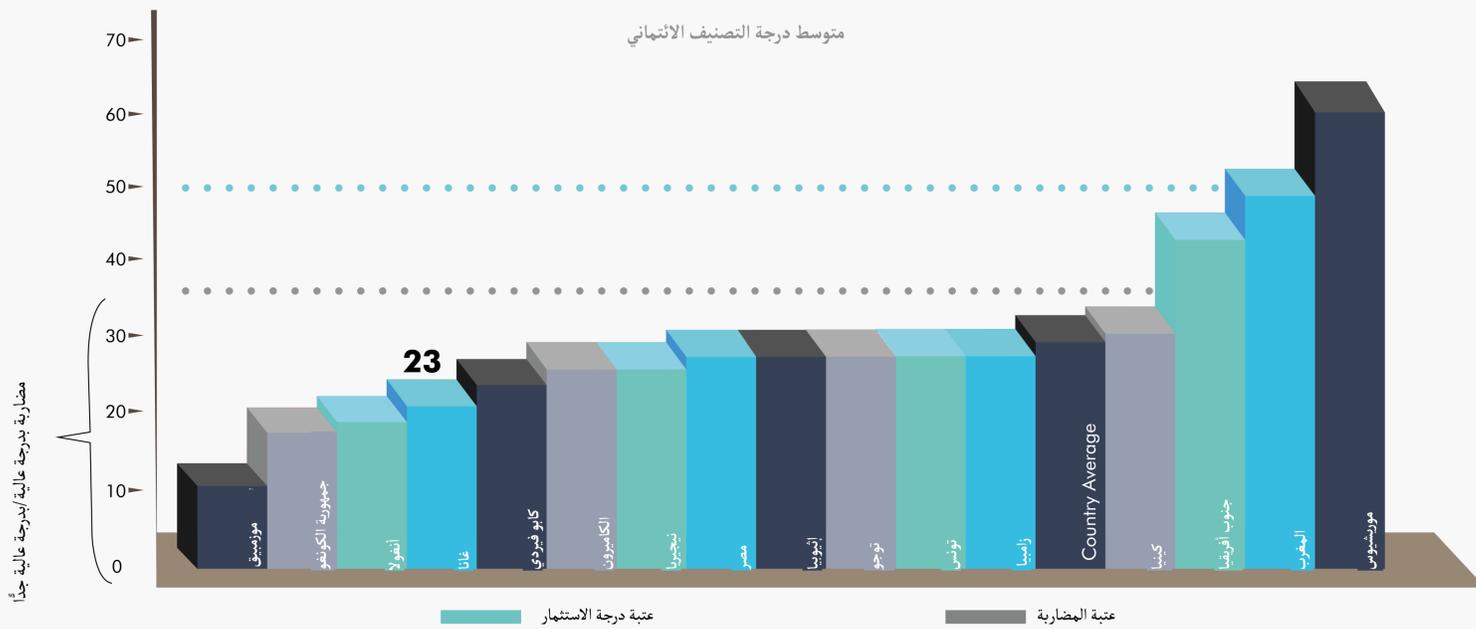
(خدمة الدين المتوقعة للدين مقابل الدائنين الآخرين (بملايين الدولارات الأمريكية).



نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي



متوسط درجة التصنيف الائتماني



مبادرة الحزام والطريق و اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية



هل وقعت على مذكرة تفاهم بشأن مبادرة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير؟ نعم

هل صادقت على اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية؟ نعم

غانا

بليون دولار تعهد بتخفيف عبء الديون عن طريق 2.2

مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون

مليون دولار لتخفيف الديون الصينية 246

مليون دولار لتخفيف ديون المملكة المتحدة 100

مليون دولار لتخفيف ديون الولايات المتحدة 26

الأمريكية

غانا في عام 2021

نمو اقتصادي 5.9%

نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي 63%

رصيد الميزانية -9.3%

مؤشر شفافية الديون نسبة للمؤشر المعياري 7/8

تاريخ الديون

مثل الكثير من دول إفريقيا الأخرى، لم تكن غانا التي تعتمد على السلع الأساسية محصنة ضد أزمة الديون الدولية في الثمانينيات والتسعينيات. وكان التأثير على غانا محسوسًا بهبوط أسعار السلع وبالتالي انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي، بحيث بلغت نسبة دين الدولة إلى الناتج المحلي الإجمالي ذروتها في عام 2000 عند 112٪، دون أن تتحمل الدولة أي دين جديد.

ومع ذلك، في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أدى تخفيف الديون من خلال المشاركة في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC) إلى خفض الدين الخارجي للبلاد بنحو الثلثين مع شطب أكثر من ملياري دولار. [1] وكانت الصين أيضًا دائنًا سخيًا لغانا، حيث ألغت ربع مليار دولار منذ عام 2000 للمساعدة في دعم قدرة البلاد على تحمل الديون.

في غضون الأعوام القليلة الماضية، كان أداء الاقتصاد الكلي في غانا مستقرًا للغاية، حيث بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي 6.8٪ في الفترة من 2017 إلى 2019 بسبب القطاع الصناعي القوي وارتفاع الاستهلاك. [2] وقد ارتفع الدين العام منذ أوائل عام 2010 بسبب زيادة النفقات لمرة واحدة وإصدار سندات يوروبوند بقيمة 3 مليارات دولار (انظر أدناه) ولكنه لا يزال تحت عتبات صندوق النقد الدولي عند 59.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي اعتبارًا من عام 2018. [3] وترد أدناه أنواع المشاريع التي بدأتها غانا بقروض من الصينو البنك الدولي، على سبيل التوضيح.

غانا



THE WORLD BANK

اسم المشروع	مليون دولار	أهداف التنمية المستدامة
تحسين الفنون التطبيقية؛ ومراكز التدريب الفني والمهني (2018).	119	4 QUALITY EDUCATION
برنامج المساعدة الذاتية للإمداد بالطاقة الكهربائية (2016).	173	9 INDUSTRY, INNOVATION AND INFRASTRUCTURE
المرحلة الثانية من نظام المعلومات الأمنية المخصص (2013).	123	9 INDUSTRY, INNOVATION AND INFRASTRUCTURE

اسم المشروع	مليون دولار	أهداف التنمية المستدامة
مشروع تمويل التنمية في غانا (2020).	250	8 DECENT WORK AND ECONOMIC GROWTH
التمويل الإضافي لمشروع الصرف الصحي والمياه في منطقة أكرا الحضرية الكبرى (2020).	125	6 CLEAN WATER AND SANITATION
التمويل الإضافي لمشروع مساهمة غانا عن نتائج التعلم (2020).	44.8	4 QUALITY EDUCATION

غانا

ومع ذلك، تضاعف العجز المالي تقريباً منذ عام 2017 ليصل إلى 7.3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019. ويعزى ذلك جزئياً إلى انخفاض الضرائب في غانا [4]. وبلغت الإيرادات الضريبية 12.6% فقط من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018، أي أقل من المتوسط الأفريقي البالغ 17.2% المسجل في العام السابق [5]. واعترافاً بهذا النقص، أدخلت الحكومة الغانية استراتيجية "غانا ما بعد المعونة" لسد العجز المالي عن طريق تحسين الامتثال الضريبي - بما في ذلك الشركات غير الرسمية، واستعراض الإعفاءات الضريبية - التي ينطبق الكثير منها على المستثمرين الأجانب - وتحديد ضرائب الخدمات غير المباشرة الجديدة [6].

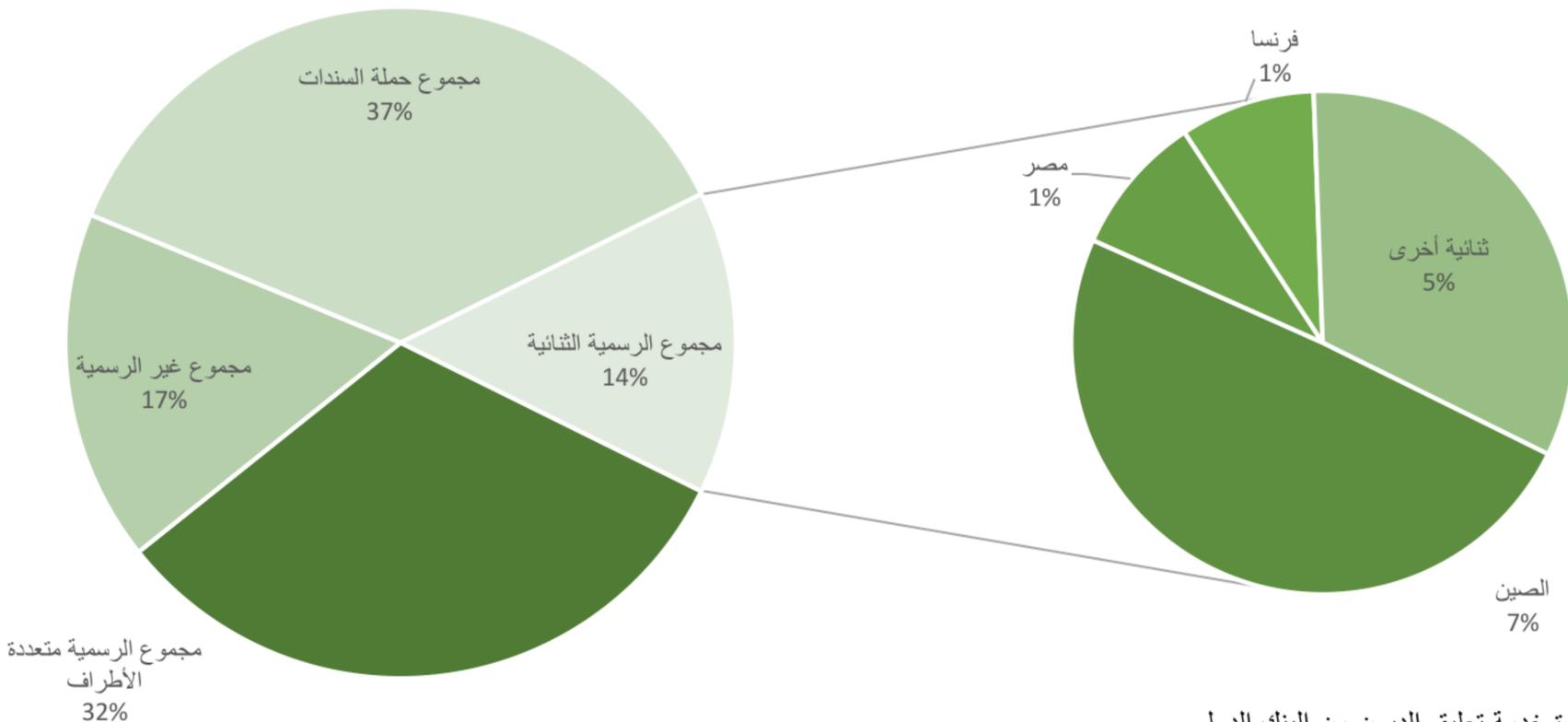
في عام 2019، قدر صندوق النقد الدولي وضع ديون غانا على أنه يمكن تحمله بسبب الوصول الجيد إلى الأسواق، فضلاً عن التزام البلاد المذكور أعلاه بالاستقرار المالي الكلي [7]. ويعزز هذا التقييم قانون المسؤولية المالية في غانا، الذي يدعو الحكومة إلى ضمان ألا يتجاوز العجز المالي 5% من الناتج المحلي الإجمالي [8]. ومع ذلك، علق البرلمان تنفيذ القانون للسنة المالية 2020 بسبب جائحة كوفيد-19 المستمرة [9]. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يرتفع العجز المالي لغانا إلى 16.4% في عام 2020، وهو أعلى معدل بين أي بلد تم تحليله لهذا التقرير (ملاحظة: تقييم مصرف التنمية الأفريقي مختلف - السودان هو الأعلى بالنسبة لهذا التحليل).

إن التزام غانا بزيادة شفافية البيانات - الذي انعكست في قانون الحقوق في المعلومات الذي تم إقراره في عام 2020 - قد حقق ذلك أحد أعلى الدرجات في مؤشر شفافية الديون. وهناك مجموعة واسعة - وإن كانت غير مكتملة - من البيانات المالية والبيانات المتعلقة بالديون متاحة على الموقع الشبكي لوزارة المالية، في حين أن البلد يضع أيضاً استراتيجية متاحة للجمهور لإدارة الديون، وهو من الموقعين على الشراكة الحكومية المفتوحة، حيث تنشر جميع العقود الحكومية لإطلاع الجمهور عليها.

التعرض للديون الصينية

انخفضت أهمية الائتمان الصيني في غانا منذ عام 2011: فقد انخفضت ديون غانا المستحقة للصين إلى النصف إلى 8.2% من إجمالي أرصدة الديون الخارجية اعتباراً من عام 2017، مع ظهور البنك الدولي والقطاع الخاص كأكثر الدائنين للبلاد [10]. وبالإضافة إلى مبادرات تمويل السوق المذكورة أعلاه، فإن هذا يرجع إلى انخفاض الرصيد المطلق من الديون الصينية مع اقتراب موعد استحقاق القروض التي تقدمها البلاد إلى غانا. ومن الناحية العملية، تم بناء أكبر المشاريع الممولة من الصين في غانا في أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وأوائل عام 2010، بما في ذلك سد بوي (البالغ مجموعها 673 مليون دولار) ومحطة لتجهيز الغاز (850 مليون دولار)، مما يعني أن غانا على وشك سداد القروض المرتبطة بها [11].

الشكل: تكوين أرصدة ديون غانا



المصدر: مبادرة خدمة تعليق الديون من البنك الدولي

تحديات التمويل الحالية

ما الذي لا تزال غانا بحاجة إلى تمويله؟
بعض الأمثلة



الحصول على الكهرباء لـ 18% من السكان
الحصول على مياه الشرب لـ 64% من السكان
الوصول إلى الإنترنت لـ 62% من السكان
تحسين البنية التحتية للموانئ بنسبة 22% للوصول إلى المستويات الصينية
تحسين البنية التحتية للطرق بنسبة 48% للوصول إلى المستويات الصينية

وعلى الرغم من أن غانا مصنفة كبلد متوسط الدخل، فإن صندوق النقد الدولي، كما لوحظ أعلاه، يقوم بتقييم وضع ديون غانا. وعلى الرغم من تقييم ديونها قبل الجائحة، قام صندوق النقد الدولي بتقييمه لغانا في أواخر عام 2020 لتكون معرضة لخطر كبير يتمثل في ضائقة الديون. كما صنفت حملة اليوبيل للديون غانا على أنها تعاني من أزمات ديون. ومع ذلك، وكما يتضح من أعلاه، فإن غانا لديها بعض الاحتياجات المالية الهامة حتى يتمكن السكان من تحقيق مستويات الحياة الأساسية والحد من الفقر، ولا سيما ضمان الحصول على المياه والإنترنت، وقد لا يتم تلبية بعضها عن طريق التمويل المحلي وحده.

تكرس الحكومة الغانية حصة كبيرة من الإنفاق لخدمة الديون، حيث تمثل الفائدة على الديون ربع إجمالي الإنفاق الحكومي اعتباراً من عام 2018 (أدنى مستوى لها منذ عام 2015). ولديها أعلى تكلفة نسبية لخدمة الديون من جميع البلدان التي جرى تحليلها في هذا التقرير. وعند زيادة نصيب الإنفاق الصحي إلى أربعة أضعاف، يمكن أن تمثل خدمة الدين تكلفة عالية محتملة إذا كانت المشاريع الممولة بالقروض لا تساعد في رفع مستويات معيشة المواطن أو تحقق عائداً. وفي الواقع، نمت فاتورة الفائدة في البلاد أكثر من ثلاثة أضعاف لتصل إلى 6.15% في عام 2018 منذ أوائل عام 2010 - بسبب الاعتماد الأكبر على القروض التجارية بدلاً من القروض التساهلية. [12]

منذ أواخر عام 2010، شرعت غانا في تمويل السوق من خلال إصدار سندات اليورو لتنويع مصادر التمويل والحد من الاعتماد على المعونة. ومع ذلك، ونتيجة لذلك، أصبح البلد عرضة بشكل متزايد للتقلبات في الرغبة في الاستثمار. وعلى وجه الخصوص، فإن انخفاض قيمة السيدي الغاني بنسبة 17.4% مقابل الدولار بالقيمة السنوية اعتباراً من عام 2019 قد جعل ديون غانا الخارجية مقومة بالدولار - وبالتالي تكلفة خدمة هذا الدين - أكثر تكلفة نسبياً. وكان من الممكن أن يسهم ذلك في زيادة العائدات لأن المستثمرين يطالبون بتعويض أكبر عن زيادة ضعف الديون. [13] ولهذه الأسباب، خلص صندوق النقد الدولي إلى أن خطر غانا من محنة الديون مرتفع، في حين تتنبأ حملة اليوبيل بأزمة ديون لغانا في عام 2020.

تأثير كوفيد-19

من المتوقع أن يؤدي الوباء إلى إبطاء النمو الاقتصادي في غانا إلى 1.2% في عام 2020 تماشيًا مع سيناريو "أسوأ حالة" لبنك التنمية الأفريقي. ويرجع ذلك جزئيًا إلى أن غانا قامت باستجابة اقتصادية قوية للوباء - بحلول سبتمبر 2020، خصصت الحكومة في غانا ما يقرب من 1.9 مليار دولار (2.9% من الناتج المحلي الإجمالي) للتخفيف من هذه الآثار وأيضًا لتلبية الاحتياجات الصحية لكوفيد-19. وشمل ذلك المساعدة الاجتماعية التي كان الغرض منها الوصول إلى نحو 11.2 مليون شخص (3.6% من السكان) من خلال برنامج المساعدة النقدية لتمكين سبل كسب الرزق ضد الفقر. كما دعمت الحكومة فواتير الخدمات العامة لعدة أشهر، فضلاً عن إنشاء صندوق استئماني وصندوق للقطاع الخاص للتخفيف من أثر ذلك على سبل العيش والأعمال التجارية. [14]

غانا

علاوة على ذلك، لا يُعتقد أن الآثار العامة لكوفيد-19 شديدة كما هو الحال في البلدان التي تعتمد اعتمادًا كبيرًا على الأنشطة الاقتصادية الضعيفة مثل إنتاج النفط أو السياحة. [15] فالتأثير على النقد الأجنبي، على سبيل المثال، مختلط بسبب التنوع النسبي لصادرات غانا الرئيسية: فالبلد لا يزال يعتمد على السلع الأساسية، ومع ذلك فإن أكبر ثلاث سلع أساسية - الذهب والنفط الخام وحبوب الكاكاو - تنتمي إلى قطاعات فرعية مختلفة على الرغم من أنها تمثل مجتمعة 80% من إجمالي الصادرات القيمة. [16] ومن المتوقع أن تؤدي قوة صادرات الذهب في الأزمات إلى تعويض الانخفاض الناجم عن الأوبئة في الطلب على النفط والكاكاو. [17] ومع ذلك، ستتعرض المالية العامة لضغوط أكبر على خلفية الإنفاق الصحي والضمان الاجتماعي المرتبط بالأوبئة، مما يعني أن الدين العام قد يرتفع إلى 63.8% من الناتج المحلي الإجمالي في حين سيظل العجز المالي المرتفع دون تغيير في عام 2020.

كما شاركت غانا في مبادرة مجموعة العشرين لتعليق الديون، والتي ستسمح للبلد بتلقي تعليق خدمة الديون من قبل دائنيها الثنائيين الرسميين البالغ مجموعها 377.9 مليون دولار بحلول نهاية عام 2020. [18] وفي أبريل 2020، طلبت غانا مليار دولار من صندوق النقد الدولي من برنامج التسهيلات الائتمانية السريعة بدون فوائد [19]. (RCF) وسيلزم سداد هذا في غضون 10 أعوام. وسترسل هذه الأموال مباشرة إلى الميزانية المركزية لغانا من أجل زيادة الاحتياطيات الأجنبية وتحسين ميزان المدفوعات.

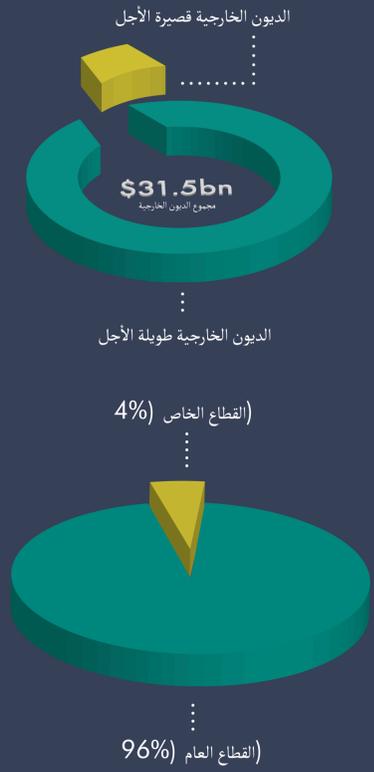
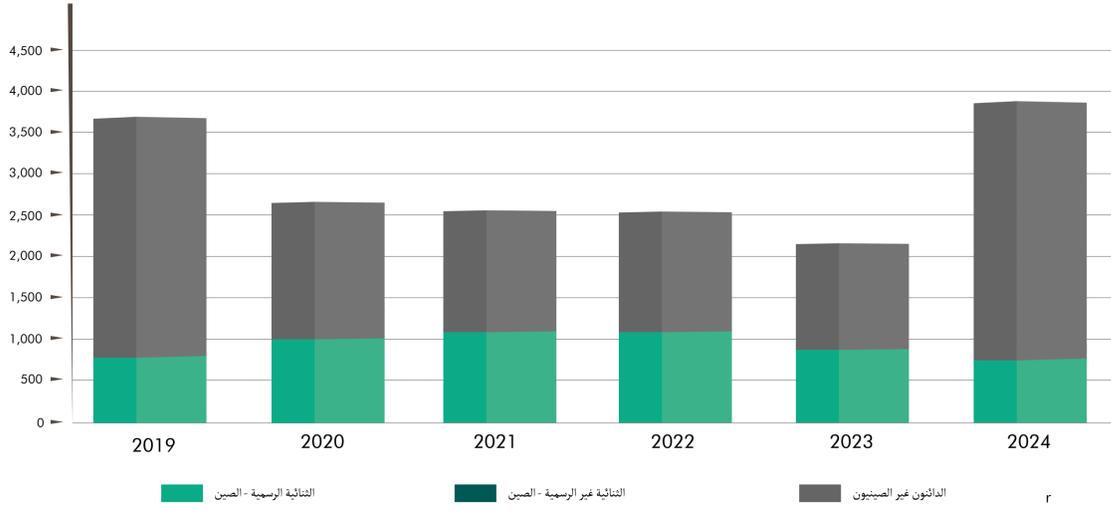
من حيث الجدارة الائتمانية، حافظت وكالة فيتش على تصنيف غانا عند "B" في أكتوبر 2020 - وهو أقل من الدرجة الاستثمارية والمضاربة بدرجة عالية، لكنها تشير إلى القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية الحالية مع افتراض عدم حدوث المزيد من الصدمات الاقتصادية. [20] - مع نظرة مستقبلية مستقرة. [21]

كينيا

نظرة عامة على البلد



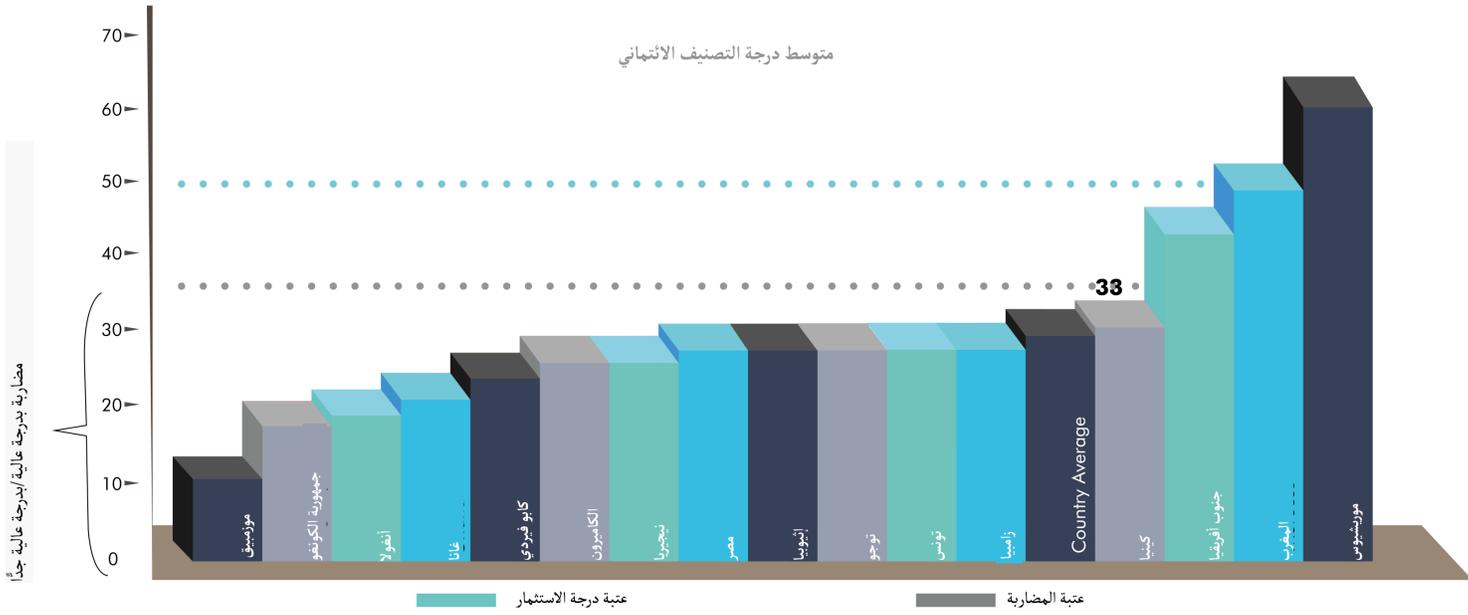
(خدمة الديون المتوقعة للصين مقابل الدائنين الآخرين (بملايين الدولارات الأمريكية).



نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي



متوسط درجة التصنيف الائتماني



مبادرة الحزام والطريق و اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية



هل وقعت على مذكرة تفاهم بشأن مبادرة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير؟ نعم

هل صادقت على اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية؟ نعم

كينيا

كينيا في عام 2021

نمو اقتصادي 6.1%

نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي 62%

رصيد الميزانية -8.5%

مؤشر شفافية الديون نسبة للمؤشر المعياري 7.5/8

مليون دولار تخفيف الديون الصينية 13.66

ليست جزءاً من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون

تاريخ الديون

بالنسبة إلى شركائها الأفارقة، لم تشهد كينيا أزمة ديون عميقة في أواخر القرن العشرين، وبالتالي لم تكن جزءاً من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC)، كما أن إلغاء ديون الصين خلال الفترة 2000-2018 كان ضعيفاً أيضاً. وكانت الفترة الأكثر استقراراً التي شهدتها كينيا بين عامي 1992 و1993، عندما أثر الجفاف الخطير على غلة البنوالقطاع الزراعي الأوسع نطاقاً. وتقلص الاقتصاد لمدة عامين متتاليين وحقت الحكومة فائضاً مالياً مزدوج الرقم، في حين ارتفعت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من 54% إلى 83%.

في الأعوام الأخيرة، حققت كينيا نمواً مستقرًا إلى حد ما بلغ متوسطه 5.7% على مدى الأعوام الخمسة الماضية على خلفية وجود قطاع [1] خدمات قوي وتحسن الاستهلاك والاستثمار. [2] كما ساهم تسريع مبادرات الاستثمار العام في زيادة تراكم الدين العام، الذي بلغ 57% من الناتج المحلي الإجمالي اعتباراً من عام 2018. [3] ومع ذلك، كان هناك تدهور مطرد في العجز المالي الكيني منذ عام 2004، والذي بلغ ذروته في عام 2016 عند 8.5%. وفي الآونة الأخيرة، خفضت الحكومة التكاليف وحاولت رفع الضرائب، بما في ذلك بمعايير أكثر صرامة للتأهل للإعفاءات الضريبية، مما أدى إلى خفض العجز بشكل طفيف إلى 7.4%، على الرغم من أن هذا لا يزال يعتبر غير مستدام من قبل بعض الدائنين. [4]

في عام 2019، قام صندوق النقد الدولي بتقييم وضع الديون الكينية على أنه يمكن تحمله، مع وجود خطر معتدل من ضائقة الديون (وبالتالي تفوق أداء معظم البلدان الأفريقية التي شملها الاستطلاع في هذا التقرير). [5] ولا يرى صندوق النقد الدولي أن الديون المتزايدة مصدر قلق رئيسي بسبب ارتباطه بالاستثمار في الهياكل الأساسية الإنتاجية الرامي إلى تعزيز النمو المستدام. [6] واعتباراً من عام 2019، وعلى الرغم من الحصة المرتفعة نسبياً من الديون الخارجية، والتي تمثل 53% من إجمالي الديون، فإن [7] مناخ الاستثمار في كينيا مواتٍ بشكل عام في حين أن احتياطاتها الأجنبية كافية بمبلغ 8.5 مليار دولار. [8] ومع ذلك، فإن صندوق النقد الدولي حريص على أن تستمر كينيا في خفض التكاليف الحكومية ورفع المزيد من الضرائب، بما في ذلك من خلال مراجعة الإعفاءات الضريبية. [9] وقد مثلت تحصيل الإيرادات الضريبية في كينيا 15.1% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018، مما جعل كينيا أقل من المتوسط الأفريقي لعام 2017 البالغ 17.2%. [10]

تقدم كينيا مجموعة شاملة من إحصاءات الديون والديون المالية من خلال بوابة بيانات وزارة المالية الخاصة بها، وسجل البلد أعلى الدرجات بين البلدان التي تم تحليلها في مؤشر شفافية الديون. للتوضيح، فيما يلي أنواع المشاريع التي بدأتها كينيا بقروض من الصين والبنك الدولي.

كينيا

كينيا



THE WORLD BANK

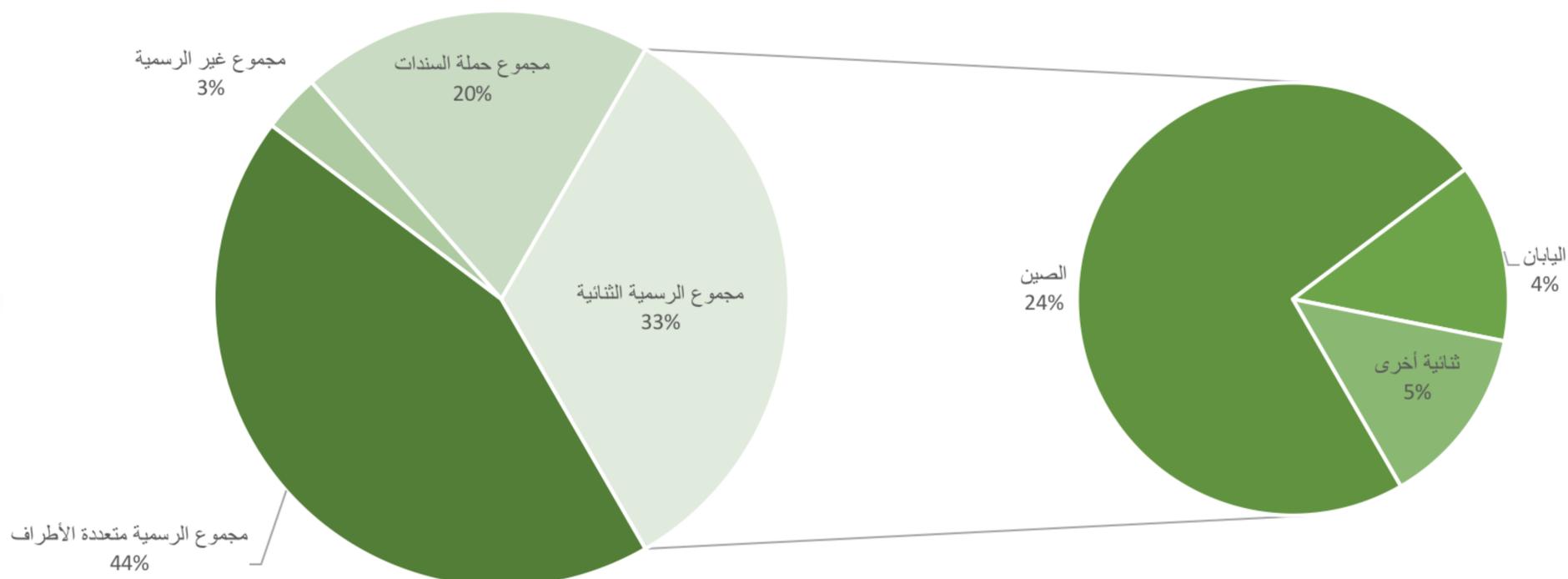
اسم المشروع	مليون دولار	أهداف التنمية المستدامة
مشروع إمدادات المياه لسد كاريمينو (2017).	229	6 CLEAN WATER AND SANITATION
المسح الجيوفيزيائي المحمول جواً على الصعيد الوطني في كينيا (2017).	68	9 INDUSTRY, INNOVATION AND INFRASTRUCTURE
151 مشروع بنية تحتية متعددة القطاعات (2016).	600	9 INDUSTRY, INNOVATION AND INFRASTRUCTURE

اسم المشروع	مليون دولار	أهداف التنمية المستدامة
المشروع الثاني لتحسين المستوطنات غير الرسمية في كينيا (2020).	165	3 GOOD HEALTH AND WELL-BEING
مشروع التعليم الأساسي واستمرارية التعلم حول كوفيد-19 الخاص بالشراكة العالمية من أجل التعليم في كينيا (2020).	10.8	4 QUALITY EDUCATION
الأيام لاستحقاق الدفع إلى الدائنين (2) للإدارة المالية والنمو الشامل في كينيا (2020).	1000	8 DECENT WORK AND ECONOMIC GROWTH

التعرض للديون الصينية

مع أخذ الدين الخارجي الكامل لكينيا في الاعتبار، تشكل القروض الصينية حوالي ربع رصيد ديون كينيا بسبب الحصة الكبيرة من الديون التجارية متعددة الأطراف [11] ومع ذلك، فإن الصين هي أكبر دائن ثنائي لكينيا، حيث تمثل 78.3% من خدمة الديون الثنائية الرسمية لكينيا. وتشمل المشاريع الرئيسية الممولة باستخدام القروض الصينية خط سكة حديد يربط مومباسا بمالابا (مقابل 5.1 مليار دولار) والعديد من الآبار [الحرارية الأرضية (مقابل 867 مليون دولار)]. [12]

الشكل: تكوين أرصدة ديون كينيا



المصدر: مبادرة خدمة تعليق الديون من البنك الدولي

كينيا

تحديات التمويل الحالية

على الرغم من تصنيف كينيا كبلد متوسط الدخل، كما ذكر أعلاه، يقوم صندوق النقد الدولي بتقييم وضع الديون في كينيا، وقد قام في عام 2020 بتفكيح هذا الأمر لتكون عرضة لخطر كبير من ضائقة الديون. ووفقاً لتقييم حملة اليوبيل للديون، فإن كينيا معرضة لخطر أزمة ديون عامة في عام 2020. وقد خصصت الحكومة الكينية 14% من إجمالي الإنفاق الحكومي لدفع الفائدة على ديونها في عام 2018، أي ما يقرب من ضعف حصتها من نفقات الرعاية الصحية، والتي يمكن أن تمثل تكلفة مرتفعة إذا كانت المشاريع الممولة من القروض لا تساعد في رفع معايير المواطن الكيني في المعيشة وتولد عائداً. ومع ذلك، لا تزال كينيا لديها بعض الاحتياجات التمويلية طويلة الأجل حتى يتمكن السكان من تحقيق مستويات الحياة الأساسية والحد من الفقر، ولا سيما ضمان الحصول على المياه. وقد تكون قادرة أو لا تكون قادرة على الوفاء بهذه الاحتياجات عن طريق التمويل المحلي وحده.

ما الذي مازالت كينيا بحاجة إلى تمويله؟
بعض الأمثلة:

الحصول على الكهرباء لـ 25% من السكان
الحصول على مياه الشرب لـ 41% من السكان
الوصول إلى الإنترنت لـ 13% من السكان
تحسين البنية التحتية للموانئ بنسبة 2% للوصول إلى المستويات الصينية
تحسين البنية التحتية للطرق بنسبة 10% للوصول إلى المستويات الصينية



ارتفع متوسط سعر الفائدة على التزامات الديون الخارجية لكينيا في الأعوام الأخيرة، حيث ارتفع أكثر من أربعة أضعاف ليصل إلى 5.8% في عام 2018 مقارنة بعام 2013. ويمكن أن يعزى ذلك إلى زيادة استخدام الدين التجاري كأداة تمويل، وهو ما يمثل ثلث الدين العام الخارجي الكيني في أواخر عام 2019. [13]

منذ منتصف عام 2010، أصدرت كينيا سندات اليورو السيادية والقروض المشتركة، مما جمع أكثر من 7 مليارات دولار. [14] ونتيجة لذلك، انخفضت القروض التسهلية - التي تشمل القروض الثنائية والمتعددة الأطراف التي شكلت 90.7% من إجمالي الدين الخارجي في منتصف عام 2013 - من حيث الأهمية النسبية في حافظة القروض الكينية. وتمشيًا مع هذا التطور، عدلت الخزانة اللوائح التنظيمية، وعملت على تغيير تعريف سقف الدين الوطني من 50% من الناتج المحلي الإجمالي إلى قيمة مطلقة أكبر قدرها 9 تريليون شلن. [15] وهذا يعطي كينيا مجالاً أكبر لتمويل الديون التجارية ولكنه يعرض البلد أيضاً لمخاطر متزايدة، بما في ذلك التعرض لتقلبات أسعار الصرف. [16] ومع ذلك، فإن التصنيف الائتماني لكينيا هو رابع أقوى تصنيف بين البلدان التي تم تحليلها في هذا الدليل.

تأثير كوفيد-19

بسبب جائحة كوفيد-19، وبحلول سبتمبر 2020، كانت الحكومة في كينيا قد خصصت 1.7 مليار دولار (2% من الناتج المحلي الإجمالي) للتعافي الصحي والاقتصادي من كوفيد-19. وتم تقديم المساعدة الاجتماعية للفئات المستضعفة إلى حد كبير من خلال برامج التحويلات النقدية الحالية التي كانت تهدف إلى الوصول إلى مليون شخص في جميع أنحاء البلاد، أي 1.9% من السكان. ودعمت كينيا أيضاً القطاعات الرئيسية بتمويل إضافي كحزمة تحفيزية، وأجريت تخفيضات في ضريبة الشركات وضريبة الدخل [17]. وعلى الرغم من ذلك، من المتوقع أن يتباطأ النمو الاقتصادي الكيني إلى 0.6% في عام 2020 وفقاً لسيناريو "أسوأ الحالات" الذي وضعه بنك التنمية الأفريقي. ولا تعتمد كينيا اعتماداً كبيراً على الأنشطة الاقتصادية المنكوبة بالأوبئة، مثل إنتاج النفط (كونها مستوردة صافية للنفط)، [18] والسياحة (التي تمثل 18% من الصادرات، أي فوق المتوسط القاري ولكن أقل من الربع الأعلى) أو التحويلات (التي تمثل أقل من 4% من الناتج المحلي الإجمالي). [19] بيد أنه لا بد من تعليق الجهود الرامية إلى كبح العجز، لأنه من المتوقع أن يؤدي ارتفاع الإنفاق الصحي وحزم التحفيز إلى رفع العجز المالي إلى 8.4% من الناتج المحلي الإجمالي - وهو ثالث أعلى نسبة بين جميع البلدان التي تم تحليلها في هذا الدليل - في حين من المتوقع أن يرتفع الدين العام إلى 68% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020.

كينيا

في يونيو 2020 - وهو أقل من درجة الاستثمار والمضاربة بدرجة "B+" من حيث الجدارة الائتمانية، حافظت وكالة فيتش على تصنيف كينيا عالية، لكنها تشير إلى القدرة على الوفاء بالتزامات المالية الحالية مع افتراض عدم حدوث المزيد من الصدمات الاقتصادية. [20] - على الرغم [من أن النظرة المستقبلية سلبية]. 21

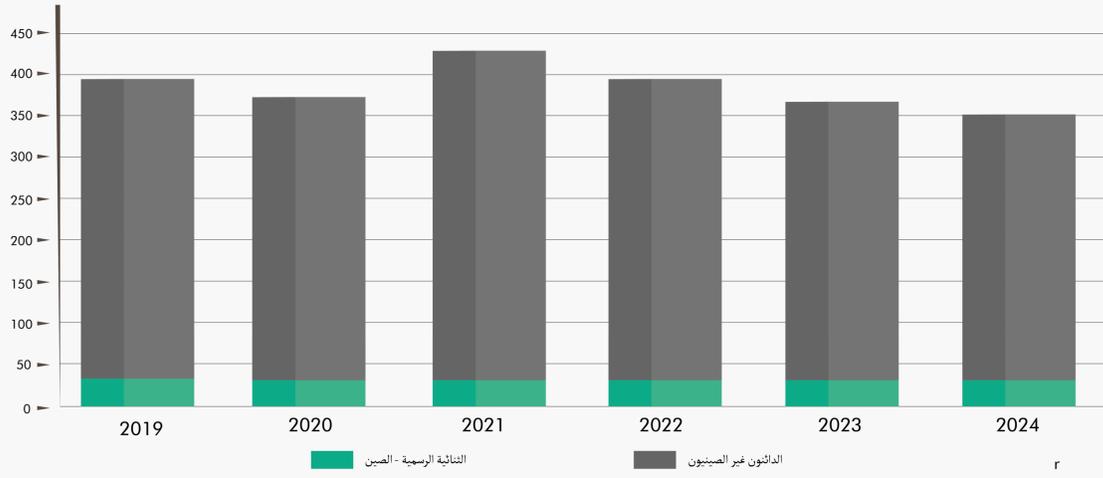
والتي، (DSSI) بعد الانخفاض في البداية، قررت كينيا في أواخر عام 2020 المشاركة في مبادرة تعليق الديون التي أطلقتها مجموعة العشرين من شأنها أن تسمح للبلاد بتلقي تعليق خدمة الديون من قبل دائنيها الثنائيين الرسميين - بما في ذلك الصين - والبالغة 630.8 مليون دولار بحلول نهاية عام 2020. [22] وفي أبريل 2020، حصلت كينيا على قرض بدون فوائد بقيمة 739 مليون دولار من صندوق النقد الدولي في تمويل الطوارئ كجزء من برنامج التسهيلات الائتمانية السريعة، والذي سيحتاج سداؤه إلى 10 أعوام. يقترح صندوق النقد الدولي أن هذا سيغطي 35% [من احتياجات كينيا التمويلية الفورية لكوفيد-19]. 23

موريتانيا

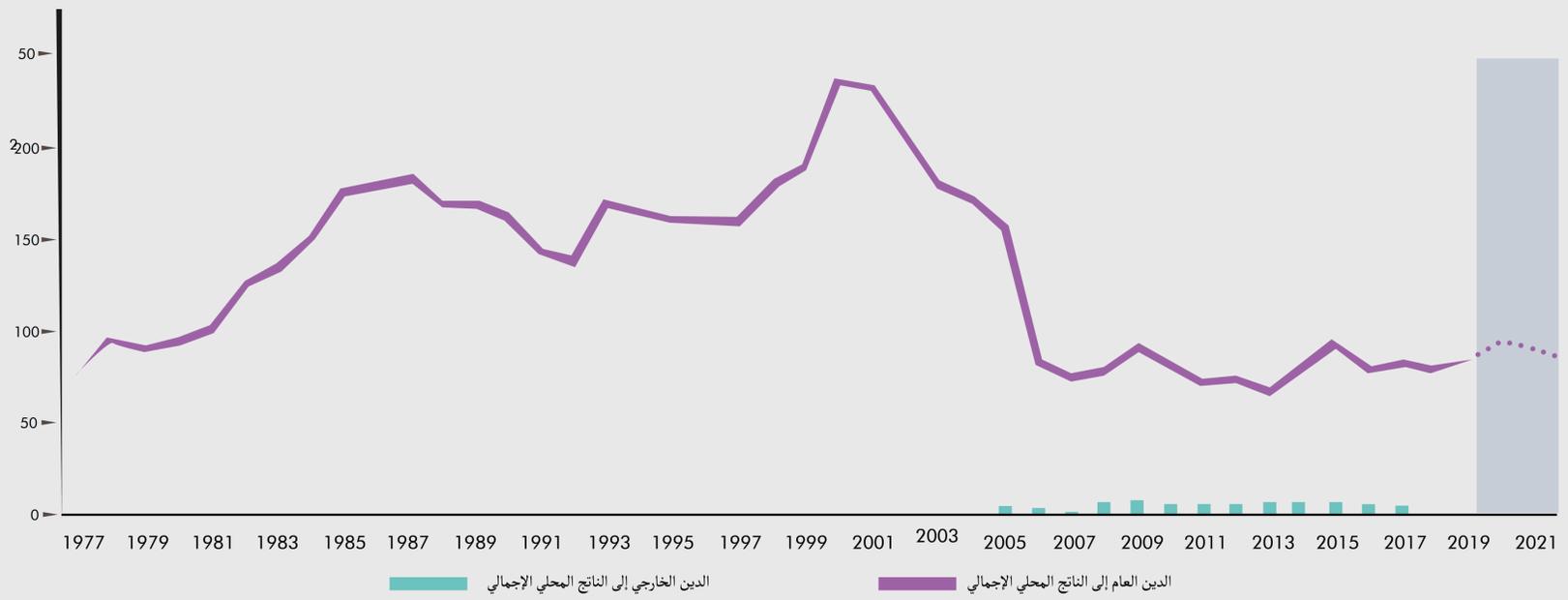
نظرة عامة على البلد



(خدمة الديون المتوقعة للصين مقابل الدائنين الآخرين (بملايين الدولارات الأمريكية).



نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي



نسبة الدين الصيني إلى الناتج المحلي الإجمالي



مبادرة الحزام والطريق و اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية



هل وقعت على مذكرة تفاهم بشأن مبادرة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير؟ نعم
هل صادقت على اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية؟ نعم

موريتانيا

622 مليون دولار تعهد بتخفيف عبء الديون عن طريق

مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون

61 مليون دولار لتخفيف الديون الصينية

4 ملايين دولار لتخفيف ديون المملكة المتحدة

2 مليون دولار لتخفيف ديون الولايات المتحدة الأمريكية

موريتانيا في عام 2021

نمو اقتصادي 4.2%

نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي 90%

رصيد الميزانية -2.6%

مؤشر شفافية الديون نسبة للمؤشر المعياري 3 / 8

تاريخ الديون

نمت الديون الموريتانية في أواخر السبعينات في البداية من أجل التوسع الصناعي، ولكن مع ارتفاع أسعار الفائدة على الصعيد العالمي من صدمة أسعار النفط في عام 1979، بدأت الديون تنمو بسرعة. وإلى جانب التعامل مع برامج التكيف الهيكلي الصعبة التي وضعها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي منذ عام 1985 فصاعدًا، عانى البلد بانتظام من حالات الجفاف والنزاع الحدودي مع السنغال، مما أدى إلى خفض النمو بشكل كبير. [1] وهكذا، بلغت الديون ذروتها حيث بلغت 234% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2000، مما يمثل واحدًا من أعلى نسب الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في العالم. ولم تؤد إلا إلى خفض المشاركة في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، التي شطبت نصف ديون موريتانيا تقريبًا.

منذ ذلك الحين، تحسن أداء الاقتصاد الكلي في موريتانيا ولكنه لا يزال متقلبًا، حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي 3.6% في الفترة 2015-2019 بسبب التقلبات في أسعار الصادرات المعدنية الرئيسية. [2] ومنذ عام 2016، سجلت البلاد فائضًا ماليًا سنويًا، والذي بلغ 2.8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019، وذلك بفضل التغييرات السياسية التي تهدف إلى تعزيز المالية العامة. [3] ومنذ ذلك الحين، انخفضت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، بعد أن ارتفعت إلى ما يقرب من 100% من الناتج المحلي الإجمالي في أواخر القرن الحادي والعشرين، إلى 79% في عام 2018.

خلص صندوق النقد الدولي إلى أن موريتانيا لا تزال معرضة لخطر كبير بسبب ضعف معدلات التبادل التجاري. ومع ذلك، يعتقد صندوق النقد الدولي أيضًا أن وضع الديون يمكن تحمله بشكل معتدل، بسبب الجهود الأخيرة التي شملت إدارة ضريبية أفضل وضريبة أعلى. [4] بالإضافة إلى ذلك، تتألف حافطة الديون الخارجية للبلاد في الغالب من دين عام بشروط تساهلية أو شبه تساهلية، تمثل 84% من إجمالي الدين الخارجي في أواخر عام 2016. [5] وهذا إلى حد ما يعزل المؤشرات المالية الكلية للبلاد عن الصدمات العالمية التي تؤثر على أسعار الصرف.

سجلت موريتانيا أدنى نسبة مشتركة في مؤشر الشفافية في الديون للتنمية الذي أعيد تصوره، حيث أن الحكومة لا توفر بوابة بيانات فعالة على الإنترنت، كما أنها لا تملك استراتيجية ديون متاحة للجمهور، ولا تقدم عقودًا حكومية، أو تسمح للجمهور بالوصول إلى الإحصاءات والبيانات الحكومية.

وبالتالي، وكما هو مبين أدناه، من الصعب العثور على تفاصيل المشاريع الممولة في البلد بقروض من الصين، في حين أن المشاريع المقدمة من البنك الدولي متاحة على بوابات البنوك، كما هو مبين أدناه.

موريتانيا

موريتانيا



THE WORLD BANK

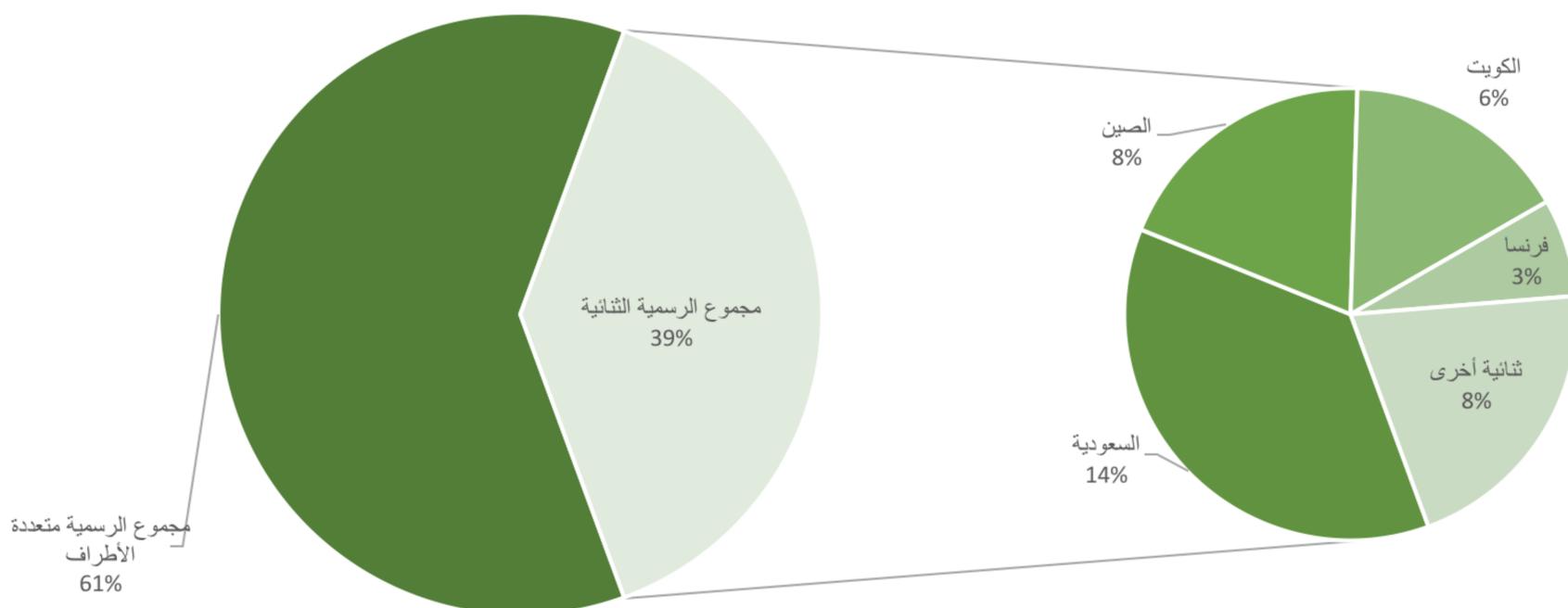
اسم المشروع	مليون دولار	أهداف التنمية المستدامة
غير معروف (2014).	17	?
غير معروف (2013).	17	?
غير معروف (2010).	9	?

اسم المشروع	مليون دولار	أهداف التنمية المستدامة
المرحلة الثانية - مشروع دعم قطاع التعليم الأساسي (2020).	52	4 QUALITY EDUCATION
المشروع القطاعي للمياه والصرف الصحي (2020).	49	6 CLEAN WATER AND SANITATION
مشروع دعم المدن الوسيطة المنتجة واللامركزية (2020).	71	8 DECENT WORK AND ECONOMIC GROWTH

التعرض للديون الصينية

إن موريتانيا جزء من مبادرة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير، ولكن القروض الصينية ليست جزءاً رئيسياً من محفظة ديون البلاد. [6] وقد شكّل الائتمان الصيني 8% من إجمالي الدين الخارجي لموريتانيا اعتباراً من عام 2017. وأقرضت الصين موريتانيا حوالي 300 مليون دولار لتوسيع مينائها في عام 2008، الذي لا يزال أكبر مشروع في البلاد منذ عام 2000. [7] والدائنون الرئيسيون للبلاد هم المؤسسات الرئيسية المتعددة الأطراف (بما في ذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) حيث تبلغ حوالي 48% من الديون الخارجية الموريتانية، تليها [الكويت (26%) والمملكة العربية السعودية (12%)]. [8]

الشكل: تكوين رصيد ديون موريتانيا



المصدر: مبادرة خدمة تعليق الديون من البنك الدولي

موريتانيا

تحديات التمويل الحالية

تتنبأ حملة اليوبيل بأزمة ديون في موريتانيا في عام 2020، وكما ذكر أعلاه، يصنف صندوق النقد الدولي موريتانيا على أنها في خطر كبير من ضائقة الديون. وتكشف اختبارات الإجهاد التي أجراها صندوق النقد الدولي أن الديون الموريتانية معرضة للصدمات السلبية التي تؤثر على الصادرات وأسعار السلع الأساسية والنمو، [9] وهي بالتحديد المؤشرات المعرضة للتهديد بسبب كوفيد-19. وعلى الرغم من الجهود الأخيرة لزيادة الضرائب المحلية، فإن الزيادة في الاقتراض في منتصف عام 2010 لتمويل الاستثمار في البنية التحتية لا تزال تؤثر على تكاليف خدمة الديون، [10] التي تضاعفت لتصل إلى 5.5% من الدخل القومي الإجمالي في عام 2018 مقارنة بعام 2013.

مع ذلك، وكما يتضح من ذلك، فإن موريتانيا لديها بعض الاحتياجات الكبيرة من التمويل طويل الأجل لكي يتمكن السكان من تحقيق مستويات الحياة الأساسية والحد من الفقر، ولا سيما ضمان الحصول على الكهرباء والإنترنت، وحتى توفير البنية التحتية الأساسية للطرق. ومن غير المرجح أن تكون قادرة على الوفاء بهذه التدابير من خلال التمويل المحلي وحده.

ما الذي ما زالت موريتانيا بحاجة إلى تمويله؟
بعض الأمثلة

الحصول على الكهرباء لـ 55% من السكان
الحصول على مياه الشرب لـ 29% من السكان
الوصول إلى الإنترنت لـ 81% من السكان
تحسين البنية التحتية للموانئ بنسبة 43% للوصول إلى المستويات الصينية
تحسين البنية التحتية للطرق بنسبة 275% للوصول إلى المستويات الصينية



من ناحية أخرى، يعتقد بعض المحللين أن أحد العوامل التي يحتمل أن تعمل لصالح موريتانيا هو الحكم القوي نسبياً بالمقارنة مع البلدان الأخرى في المنطقة. ويمكن القول إن مواطن الضعف في الديون يمكن تخفيفها بمجرد عودة النمو الاقتصادي بعد الوباء طالما كانت موريتانيا حكيمة.

تأثير كوفيد-19

شملت استجابة موريتانيا الاقتصادية للوباء بما في ذلك المساعدة المالية لـ 300,000 أسرة مستضعفة، ودعم فواتير المرافق لعدة أشهر، ومراقبة أسعار المنتجات الغذائية الأساسية وتعليق الضرائب على بعض الأنشطة في المجموع، وكان الهدف من برامج المساعدة هذه أن تصل إلى 1.8 مليون شخص، أي 41% من السكان. [11] وقد خصصت الحكومة في موريتانيا مبلغ 290 مليون دولار لهذا الغرض بحلول سبتمبر 2020، أي ما يعادل 5.5% من الناتج المحلي الإجمالي.

وبالتالي، من المتوقع أن تدفع جائحة كوفيد-19 موريتانيا إلى الركود لأول مرة منذ عام 2008، مع توقع النمو الاقتصادي عند -1.1% في عام 2020 في ظل سيناريو "أسوأ حالة" لبنك التنمية الأفريقي. وتتأثر عائدات النقد الأجنبي بأسعار الحديد والنحاس، التي تمثل مجتمعة حوالي ثلث قيمة الصادرات. [12] ومن المتوقع أن يؤدي الانخفاض الناجم عن الوباء في الطلب العالمي على هذه السلع الأساسية إلى تدهور آفاق الاستثمار العام والأجنبي المباشر. [13] كما من المتوقع أن تؤدي الضغوط المتزايدة على الميزانية في الوقت نفسه إلى تحويل الفائض المالي في موريتانيا إلى عجز يصل إلى 4% من الناتج المحلي الإجمالي في حين يمكن أن تصل نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى أعلى مستوى لها منذ 10 أعوام عند 94%.

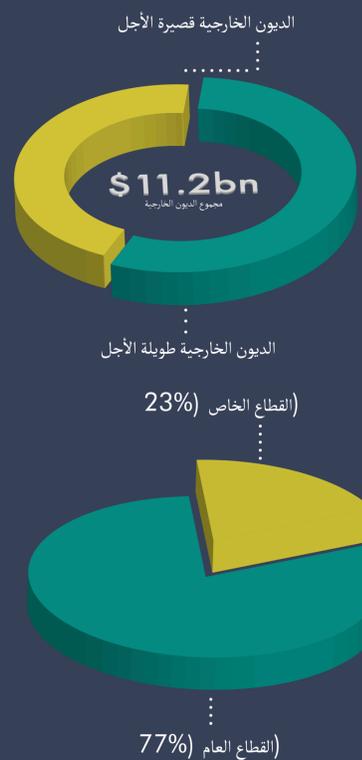
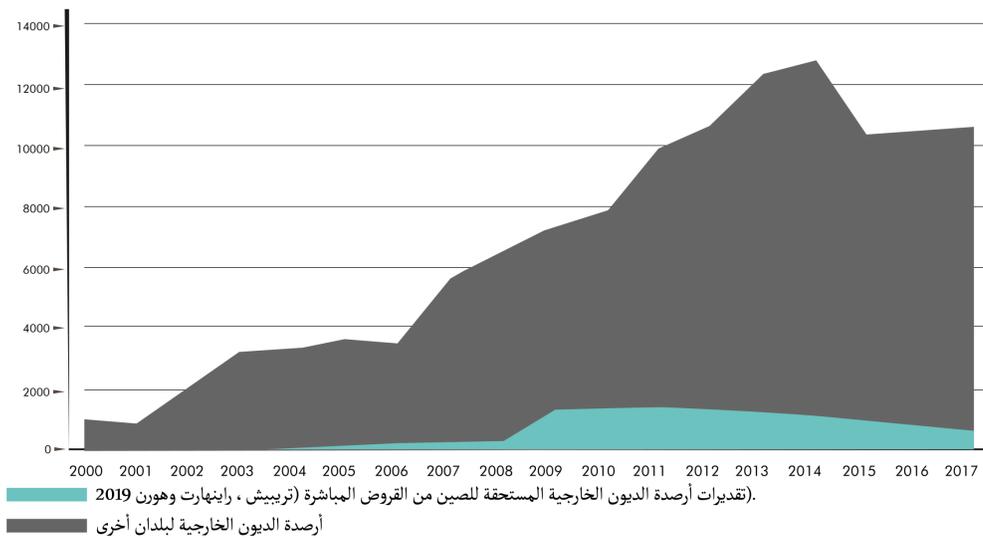
شاركت موريتانيا في مبادرة مجموعة العشرين لتعليق الديون (DSSI)، والتي من شأنها أن تسمح للبلاد بتلقي تعليق خدمة الديون من قبل دائنيها الثنائيين الرسميين - بما في ذلك الصين - البالغ مجموعها 90.8 مليون دولار بحلول نهاية عام 2020. [14] وفي أبريل 2020، طلبت موريتانيا الموافقة على مبلغ 130 مليون دولار من صندوق النقد الدولي في إطار برنامج التسهيلات الائتمانية السريعة بدون فوائد والذي سيتعين سداه في غضون 10 أعوام. ومن المتوقع أن يتم توجيه أموال إطار التعاون الإقليمي مباشرة إلى البنك المركزي، ومن ثم إقراضها للخزينة، في إطار معالجة حوالي ثلث الفجوة التمويلية في موريتانيا. [15]

موريشيوس

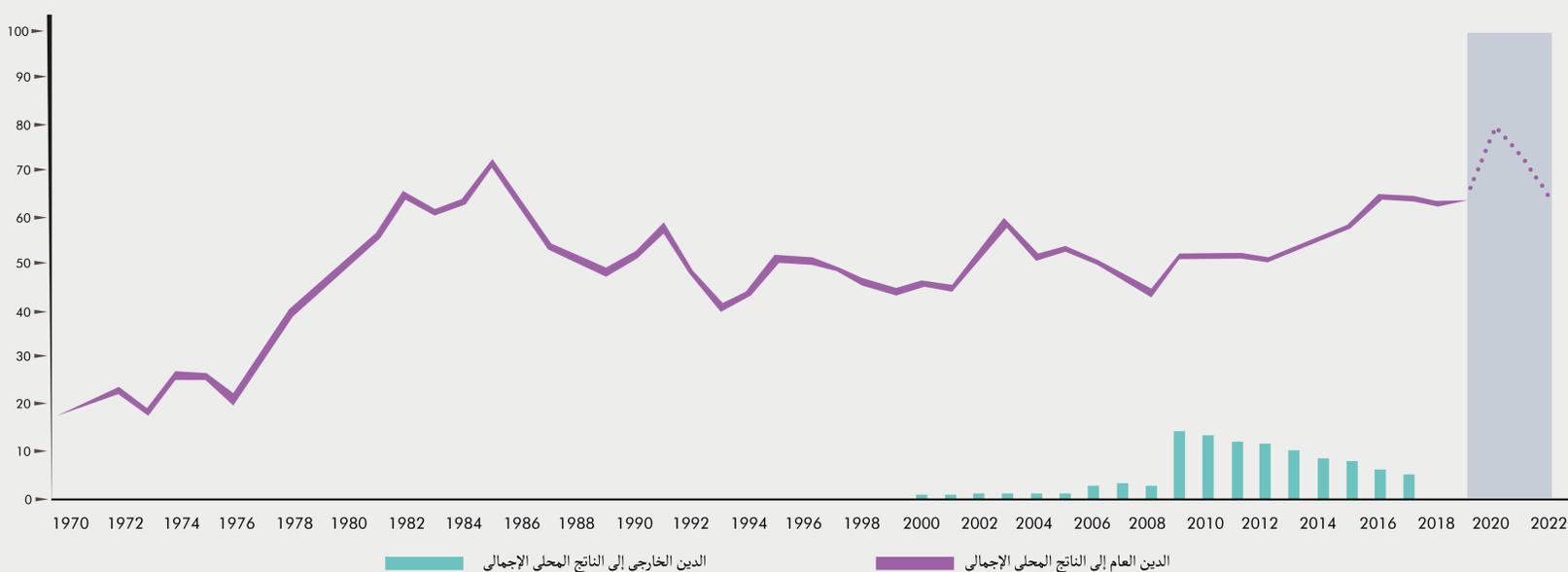
نظرة عامة على البلد



أرصدة الديون الخارجية للصين مقابل بلدان أخرى بملايين الدولارات الأمريكية



نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي



متوسط درجة التصنيف الائتماني



مبادرة الحزام والطريق و اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية



هل وقعت على مذكرة تفاهم بشأن مبادرة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير؟ لا
هل صادقت على اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية؟ نعم

موريشيوس

موريشيوس في عام 2021

نمو اقتصادي 5.9%

نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي 73%

رصيد الميزانية -6.7%

مؤشر شفافية الديون نسبة للمؤشر المعياري 5/8

تاريخ الديون

زادت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في موريشيوس بشكل ملحوظ بين عامي 1970 و1985، من 18% إلى 72%، وهو أعلى مستوى في تاريخها حتى الآن. كان أحد الأسباب الرئيسية لذلك هو أنه منذ استقلال موريشيوس، اعتمدت استراتيجية إنمائية للتحرير والتنويع غير التقليدية، الأمر الذي تطلب الاستثمار والقروض لتوسيع اقتصادها. [1]

ومع ذلك، بسبب النمو المستمر، منذ عام 1985، استقرت النسبة وظلت أقل من 65% من الناتج المحلي الإجمالي. وبالتالي، لم تكن موريشيوس جزءًا من مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون (HPIC) ولم تتلق أي إلغاء للديون من الصين خلال الفترة 2000-2018.

لدى موريشيوس إطار قانوني ومؤسسي راسخ لإدارة أموالها العامة. وقد أصدرت موريشيوس استراتيجية لإدارة الديون بموجب قانون إدارة الدين العام في عام 2008، وحددت أهدافًا لإدارة حافظة ديون الحكومة والقطاع العام ووضعت معايير لمراقبة المخاطر وأهداف متوسطة الأجل لتكوين ديون القطاع العام، ومزيج العملات، ومزيج أسعار الفائدة، ومدى استحقاق الدين، والحجم النسبي لديون القطاع العام. [2] وقد حدد القانون سقفًا لديون القطاع العام بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي. وكانت نقطة الانطلاق في عام 2008، 60% من ناتجها المحلي الإجمالي ولكن النسبة تجاوزت نقطة السقف هذه في عام 2015 مع 62.9% من الناتج المحلي الإجمالي.

تمتعت موريشيوس بنمو اقتصادي مطرد منذ عام 2008، بمتوسط معدل نمو قدره 3.8% سنويًا، مما أدى إلى ارتفاع نسبة توافر خدمة الدين. ووفقًا للبنك الدولي، تصنف موريشيوس كبلد مرتفع الدخل، وهي واحدة من عدد قليل من البلدان الأفريقية المؤهلة للحصول على قروض سيادية من البنك الدولي للإنشاء والتعمير. [3]

في عام 2017، كانت مدفوعات فوائد الديون تعادل 7% من إجمالي الإنفاق، لكن المعدل بحلول عام 2008 كان 12%. وعلى سبيل المقارنة، تم تخصيص 10% من إجمالي الإنفاق الحكومي لقطاع الصحة في عام 2017، مما سهّل الضمان الاجتماعي للبلاد وساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وموريشيوس ليست من الموقعين على الشراكة الحكومية المفتوحة ولكنها قدمت علنًا بيانات حكومية عن الميزانيات الوطنية والديون العامة والتعميمات. ووجود مكتب لإدارة الديون ونشر استراتيجية متوسطة الأجل للديون يجعل البلد أعلى مستوى في مؤشر شفافية الديون. وفيما يلي أمثلة للمشاريع التي استخدمت فيها موريشيوس قروض صينية وقروض من البنك الدولي.

موريشيوس



SUSTAINABLE DEVELOPMENT GOALS



THE WORLD BANK



اسم المشروع	مليون دولار	أهداف التنمية المستدامة
غير معروف (2016).	7	?
التعاون الاقتصادي والتقني (2015).	7	8 DECENT WORK AND ECONOMIC GROWTH
التعاون الاقتصادي والتقني (2014).	8	8 DECENT WORK AND ECONOMIC GROWTH

اسم المشروع	مليون دولار	أهداف التنمية المستدامة
مشروع بناء القدرات الإحصائية في موريشيوس (2017).	0.35	9 INDUSTRY, INNOVATION AND INFRASTRUCTURE
القروض الثانية الملازمة لسياسات الإصلاح لأداء القطاع العام في موريشيوس (2013).	20	9 INDUSTRY, INNOVATION AND INFRASTRUCTURE
القروض الثانية الملازمة لسياسات الإصلاح للقدرة التنافسية للقطاع الخاص في موريشيوس (2013).	15	8 DECENT WORK AND ECONOMIC GROWTH

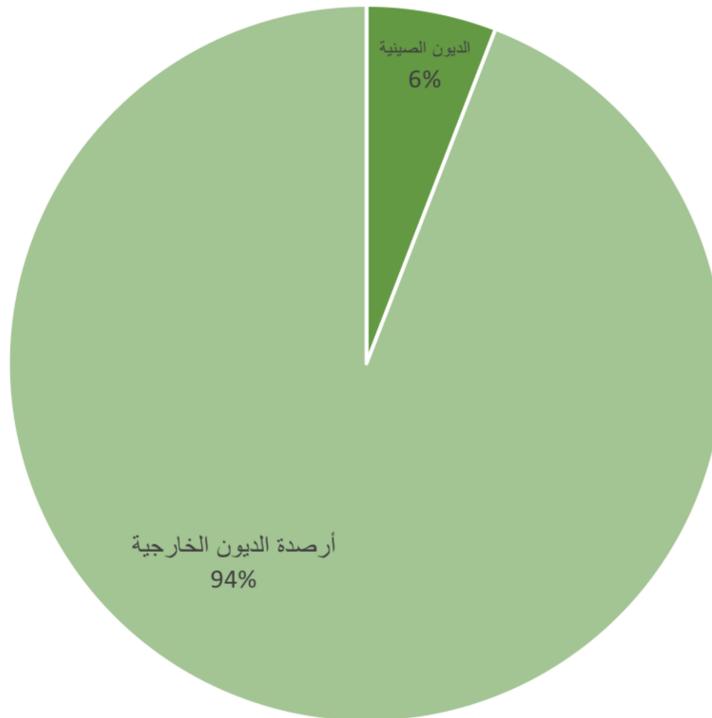
موريشيوس

التعرض للديون الصينية

ظلت الديون الصينية في محفظة تمويل موريشيوس صغيرة على مدى العقدين الماضيين، حيث بلغ متوسط معدل الدين الصيني مقارنة بإجمالي أرصدة الديون الخارجية 7.41%. وفي الفترة من عام 2008 إلى عام 2009، زادت أرصدة الديون الخارجية المقدره المستحقة للصين خمسة أضعاف، من 277 مليون دولار إلى 1321 مليون دولار. وكان أحد الأسباب الرئيسية هو أن الصين أصدرت العديد من مشاريع القروض واسعة النطاق في عام 2009 في البلاد وفقًا لبيانات من مبادرة أبحاث الصين وأفريقيا التابعة لجامعة جونز هوبكنز. [4] وتجدر الإشارة إلى أنه في عام 2009، أقرضت الصين موريشيوس 260 مليون دولار أمريكي لتوسيع مطار البلاد الدولي إلى جانب قرض بدون فوائد قدره 40 مليون يوان (5.9 مليون دولار أمريكي) ومنحة بقيمة 30 مليون يوان. كما تعهدت الصين بتسريع بناء منطقة اقتصادية وتجارية تمويلها الصين بقيمة 730 مليون دولار أمريكي شمال العاصمة. [5]

انخفضت نسبة الدين الصيني إلى الناتج المحلي الإجمالي في موريشيوس كل عام منذ عام 2009. وفي عام 2016، شطبت الصين ديون موريشيوس البالغة 450 مليون روبية (11 مليون دولار أمريكي)، مما أدى إلى خفض الديون الخارجية للبلاد. على الرغم من أن موريشيوس تتمتع بعلاقة جيدة مع الصين، ووافقت مؤخرًا على اتفاقية تجارة حرة مع الصين (أكتوبر 2019)، إلا أن موريشيوس لم توقع على مذكرة التفاهم لمبادرة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير (BRI) مع الصين.

الشكل: الدين الصيني كنسبة من مجموع الدين الخارجي لموريشيوس



المصدر:
البنك الدولي، وكريستوف تريبيش وآخرون،
وقاعدة بيانات الديون الصينية

تحديات التمويل الحالية

وعلى الرغم من تصنيف موريشيوس الآن كبلد مرتفع الدخل من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إلا أن موريشيوس لديها بعض الاحتياجات المالية البارزة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة - ولا سيما ضمان وصول السكان إلى الكهرباء والإنترنت.

ما الذي لا تزال موريشيوس بحاجة لتمويله؟
بعض الأمثلة

الحصول على الكهرباء لـ 63% من السكان
الوصول إلى الإنترنت لـ 73% من السكان
تحسين البنية التحتية للموانئ بنسبة 9% للوصول إلى المستويات الصينية



موريشيوس

ومع ذلك، فإن صندوق النقد الدولي لا يصنف وضع موريشيوس للقدرة على تحمل الديون. وتتنبأ حملة ديون اليوبيل فقط بخطر أزمة الديون الخاصة في عام 2020. ويرجع ذلك أساساً إلى النسبة الأكبر من ديون القطاع الخاص طويلة الأجل في محفظتها التمويلية، والتي شكلت 43% من إجمالي أرصدة ديونها، مقارنة بالقطاع العام بنسبة 13% فقط. ومن حيث الجدارة الائتمانية، فإن التصنيف الائتماني لموديز للبلاد هو في Baa1، ولكن مع توقعات سلبية بسبب تفشي كوفيد-19. [6] وهذا يعني أن التصنيف الائتماني للبلاد هو الأقوى بين البلدان التي تم تحليلها في هذا الدليل، مما قد يعني أنه سيتمكن من الحصول على تمويل مستقبلي كاف لتلبية احتياجاته، وإن كان ذلك بسعر فائدة أعلى من العديد من البلدان الأخرى.

تأثير كوفيد-19

بسبب الوباء، حدث انخفاض في الأداء الاقتصادي لموريشيوس، مع توقع الاقتصاد أن يتقلص -6.8% في عام 2020. وقد أثرت جائحة كوفيد-19 بشدة على القطاعات الرئيسية في اقتصاد موريشيوس، بما في ذلك صناعة السياحة والاتصالات والخدمات وقطاع التصنيع. [7] ومع ذلك، حاولت الحكومة الرد. وبحلول سبتمبر 2020، كانت الحكومة في موريشيوس قد خصصت 298 مليون دولار للتخفيف من كوفيد-19، أي 2.1% من الناتج المحلي الإجمالي. وتشمل برامج المساعدة الاجتماعية التي تقدمها هذه البلدان تقديم المساعدة الغذائية إلى الأشخاص المدرجين في السجل الاجتماعي، وتهدف إلى الوصول إلى 35 ألف شخص، أي 2.8% من السكان. كما أنشأت صندوق تضامن كوفيد-19 بتبرعات من القطاع الخاص لتعبئة الموارد. [8]

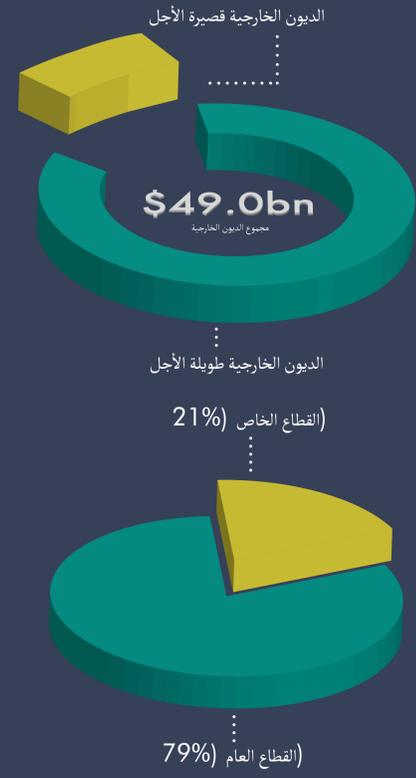
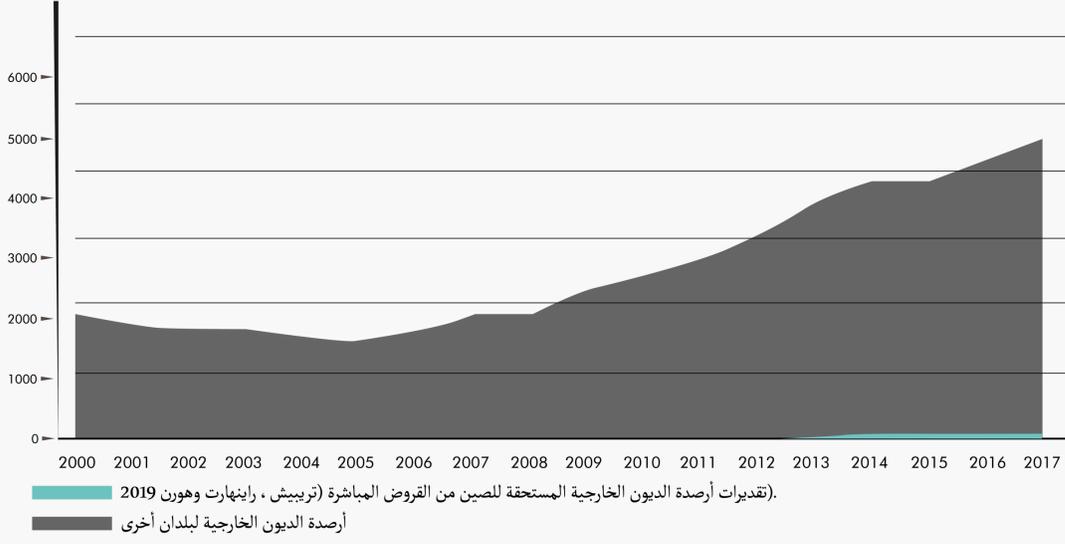
وبما أن القطاع القائم على الخدمات يمثل 76% من الناتج المحلي الإجمالي، فإن التباعد الاجتماعي والإغلاق نتيجة لكوفيد-19 يتحدى قدرة البلاد على تحمل الديون. إلى جانب ارتفاع معدل التضخم من 0.5% في عام 2019 إلى 4.5% في عام 2020 وكذلك انخفاض عائدات السياحة، ومن المتوقع تدهور الميزان المالي الحالي. [9] هذا ويتوقع بنك التنمية الأفريقي حدوث عجز مالي في "أسوأ الحالات" بنسبة 10.9% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 و8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021، مما يثير الشكوك حول أداء ديون البلاد. ومن المتوقع أن تصل نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ذروتها عند 80% بحلول نهاية عام 2020، وهو أعلى معدل وصلت إليه على الإطلاق. ومن المتوقع أن يعود النمو الاقتصادي إلى موريشيوس بمعدل 5.9% في عام 2021، إذا كانت صناعة السياحة وقطاع الخدمات قادرة على الانتعاش (ما بعد الوباء)، الأمر الذي سيزيد من مساعدة البلاد على تعبئة الموارد للتعامل مع مدفوعات ديونها.

وأخيراً، فإن موريشيوس، بوصفها بلدًا مرتفع الدخل، ليست مؤهلة للاستفادة من مبادرة مجموعة العشرين لتعليق الديون، حيث أن هذا البرنامج لا ينطبق إلا على بلدان المؤسسة الدولية للتنمية وأقل البلدان نموًا التي حددتها الأمم المتحدة. [10] وهناك قدر كبير من عدم اليقين بشأن ما إذا كان يمكن لموريشيوس أن تتلقى تعليق سداد خدمة الدين من أي من دائنيها.

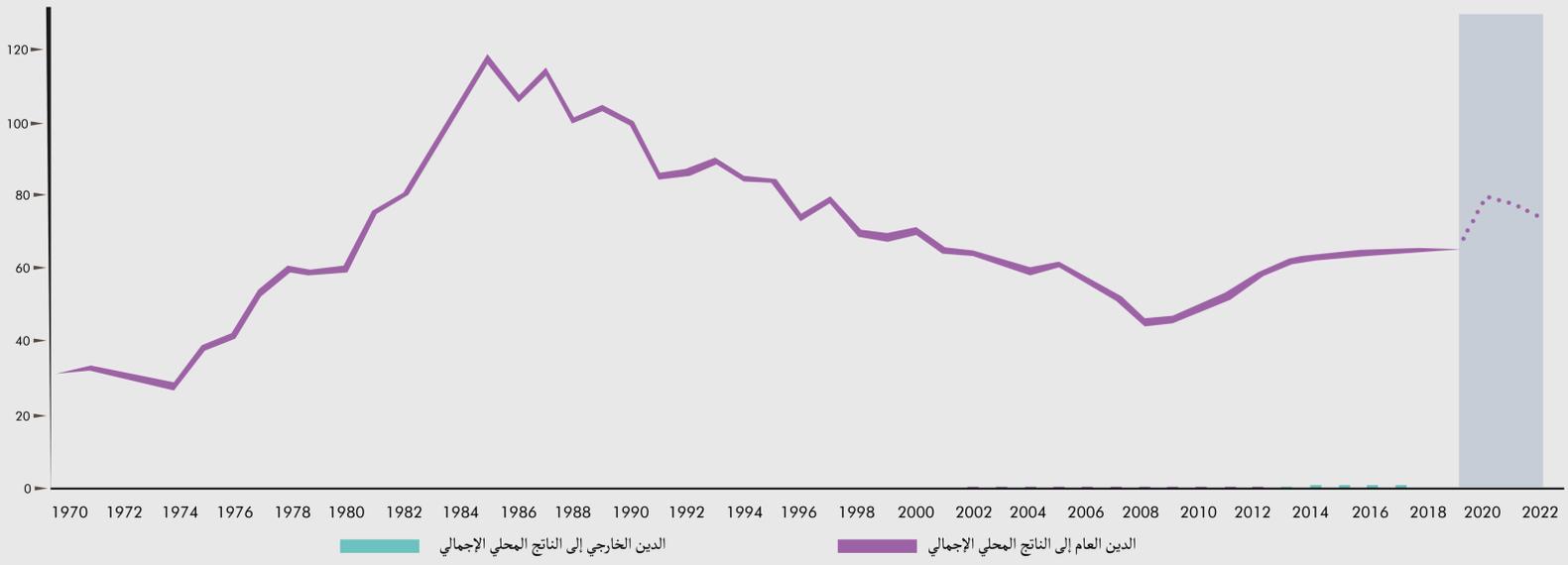
لمغرب نظرة عامة على البلد



أرصدة الديون الخارجية للصين مقابل بلدان أخرى بملايين الدولارات الأمريكية



نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي



مبادرة الحزام والطريق و اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية



هل وقعت على مذكرة تفاهم بشأن مبادرة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير ؟ نعم

هل صادقت على اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية ؟ لا

المغرب

المغرب في عام 2021

نمو اقتصادي 4.8%

نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي 78%

رصيد الميزانية 6%-

مؤشر شفافية الديون نسبة للمؤشر المعياري 4 / 8

تاريخ الديون

كانت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في المغرب منخفضة في أوائل السبعينات، ولكنها ارتفعت بإطراد حتى منتصف الثمانينات، حيث بلغت ذروتها عند 117.71% في عام 1985. وظلت النسبة أعلى من 100% من عام 1984 حتى عام 1990، مع اتجاه تنازلي منذ ذلك الحين. وفي البداية، ارتفعت الديون بسبب سلسلة من خطط التنمية لتحديث الاقتصاد وزيادة الإنتاج، والتي شملت استثمارات رأسمالية ضخمة [1].

ولكن أسعار الفائدة ارتفعت في وقت لاحق، بسبب صدمة أسعار النفط العالمية في أواخر السبعينات، وبالتالي اضطرت المغرب منذ منتصف الثمانينات إلى تنفيذ برنامج للخصخصة وتغييرات السياسة الاقتصادية التي أقرها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وهو ما يفسر الانخفاض التدريجي في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي [2]. وبالتالي، لم تكن المغرب جزءاً من مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون (HPIC) ولم تتلق أي إلغاء للديون من الصين خلال الفترة 2000-2018.

بلغ معدل النمو الاقتصادي في المغرب 4.1% سنوياً في الفترة من 2000 إلى 2019. ومع ذلك، تباطأ النمو الاقتصادي في البلاد مؤخراً لمدة عامين متتاليين، من 4% في عام 2017 إلى 2.3% في عام 2019. وبالإضافة إلى ذلك، إلى جانب انخفاض المنح المقدمة من مجلس التعاون الخليجي وخطة لزيادة الإنفاق الاجتماعي، من المتوقع أن يقتصر المغرب المزيد من البلدان الأخرى والقطاع الخاص.

في الواقع، ارتفع مستوى الدين العام في المغرب كل عام منذ عام 2008، ليصل إلى 64% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018 بسبب انخفاض معدل النمو الاقتصادي وإعادة هيكلة الميزانية. غير أن المغرب خصص نسبة مماثلة من الإنفاق الحكومي في مدفوعات فوائد الديون والقطاع الصحي. وفي عام 2017، بلغت فوائد الدين 8.5% من إجمالي الإنفاق الحكومي، مقابل الإنفاق الصحي بنحو 7.5%. ونظراً لتكاليف الفرص المحتملة، من المهم أن تساعد المشاريع التي يتم تمويلها عن طريق القروض على رفع مستويات معيشة المواطن المغربي وتوليد العائد. وترد أدناه أمثلة على المشاريع المختلفة التي مولها المغرب باستخدام قروض من البنك الدولي والصين.

المغرب



SUSTAINABLE DEVELOPMENT GOALS



THE WORLD BANK



اسم المشروع	مليون دولار	أهداف التنمية المستدامة
المرحلة الثانية - بقدرة 200 ميغاوات لمحطة نور ورزازات للطاقة الشمسية (2018).	150	7 AFFORDABLE AND CLEAN ENERGY
محطة جبرادا لتوليد الطاقة من الفحم (2014).	305	9 INDUSTRY, INNOVATION AND INFRASTRUCTURE
مشروع طريق البريتشيد بن أحمد السريع (2011).	184	9 INDUSTRY, INNOVATION AND INFRASTRUCTURE

اسم المشروع	مليون دولار	أهداف التنمية المستدامة
التمويل لسياسة تطوير الشمول والمالي الأول الرقمي (2020).	500	9 INDUSTRY, INNOVATION AND INFRASTRUCTURE
تحسين الصحة الأولية في المناطق الريفية والاستجابة لحالات الطوارئ الناجمة عن جائحة كوفيد-19 (2020).	35	3 GOOD HEALTH AND WELL-BEING
برنامج الأداء البلدي (2019).	760	8 DECENT WORK AND ECONOMIC GROWTH

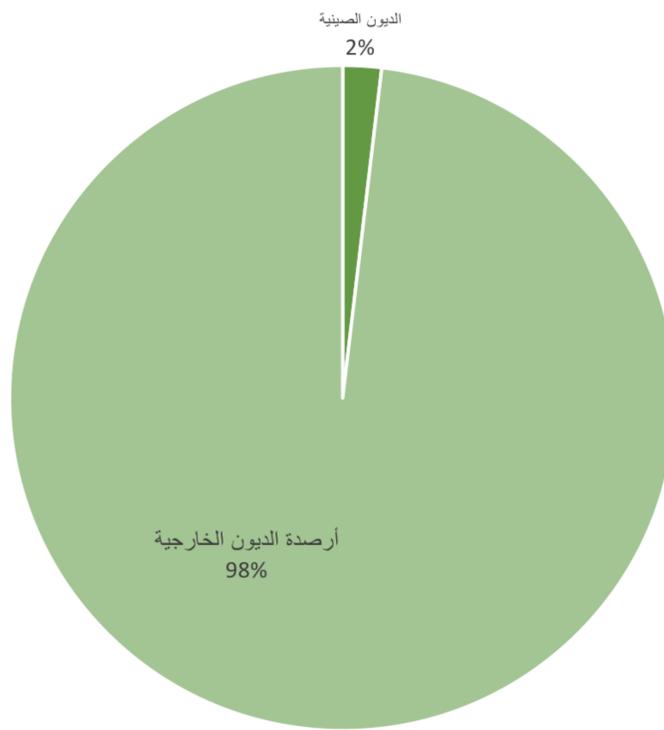
المغرب

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن المغرب احتل مركزاً متوسطاً في مؤشر شفافية الديون، بالنظر إلى أنه يمتلك ويستخدم استراتيجية دين متوسطة الأجل، لكن بوابة البيانات الحكومية الخاصة به غير فعالة. والمغرب هو أيضاً من الموقعين على الشراكات الحكومية المفتوحة ويعترف بقواعد حرية المعلومات.

التعرض للديون الصينية

إن الدين الصيني كنسبة مئوية من إجمالي أرصدة الديون الخارجية للمغرب منخفض للغاية. ويمثل الدين الصيني أقل من 1% من أسهم الدين الخارجي للمغرب. وقد كانت الديون الخارجية للمغرب إلى حد كبير لأعضاء نادي باريس والمؤسسات المالية الدولية - ربما بسبب قربها النسبي من أوروبا. [3] ومع ذلك، قدمت الصين ما لا يقل عن تسعة مشروعات تمويل تنمية رسمية صينية أساسية في البلاد منذ عام 2000 وفقاً لمبادرة أبحاث الصين وأفريقيا. [4]

الشكل: الدين الصيني كنسبة من إجمالي رصيد الدين الخارجي للمغرب



المصدر:
البنك الدولي، وكريستوف تريبيش وآخرون،
وقاعدة بيانات الديون الصينية

تحديات التمويل الحالية

بوصفه بلداً متوسط الدخل، لا يصنف صندوق النقد الدولي وضع ديون المغرب. ومع ذلك، تنتبأ حملة اليوبييل بأزمة ديون في عام 2020، لأنها ترى أن مدفوعات الديون تقوض اقتصاد البلاد. وبالنظر إلى أن الاقتصاد المغربي يعتمد بشكل كبير على السياحة، فإن الآثار السلبية لجائحة كوفيد-19 بسبب إغلاق الحدود وقيود السفر تجعل البلاد ضعيفة، مما يثير الشكوك في قدرته على دفع خدمات الديون. وقد تم الإبلاغ عن تصنيف وكالة فيتش الائتماني للمغرب عند BB+ مع نظرة مستقبلية مستقرة في 23 أكتوبر 2020 [5]، وهي تخمينية مع قابلية عالية للتأثر بمخاطر التخلف عن السداد. غير أن التصنيف الائتماني الإجمالي للمغرب كان أعلى بشكل واضح من متوسط البلدان الأخرى في هذا التقرير، مما يشير إلى مرونته في خدمة الالتزامات المالية. [6] وعلاوة على ذلك، فإن المغرب لديه احتياجات تمويلية للبنية التحتية أقل من غيرها لتلبية أهداف التنمية المستدامة مقارنة بالعديد من البلدان الأخرى التي تم بحثها في هذا الدليل. وقد يكون من الممكن جمع هذا التمويل محلياً أو من مجموعة من الدائنين.

ما الذي لا يزال المغرب بحاجة لتمويله؟
بعض الأمثلة

الوصول إلى الإنترنت لـ 36% من السكان
تحسين البنية التحتية التجارية بنسبة 35% للوصول إلى المستويات الصينية



المغرب

تأثير كوفيد-19

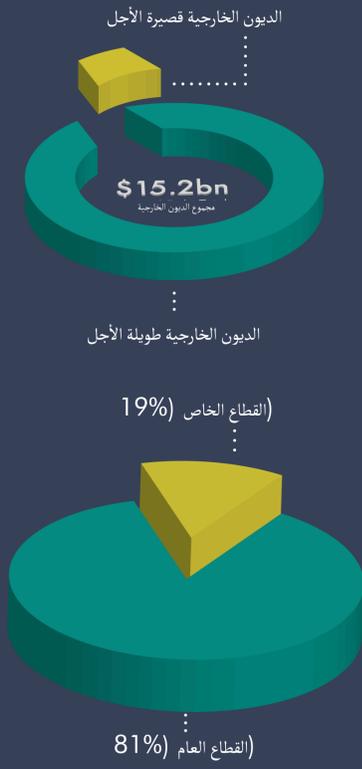
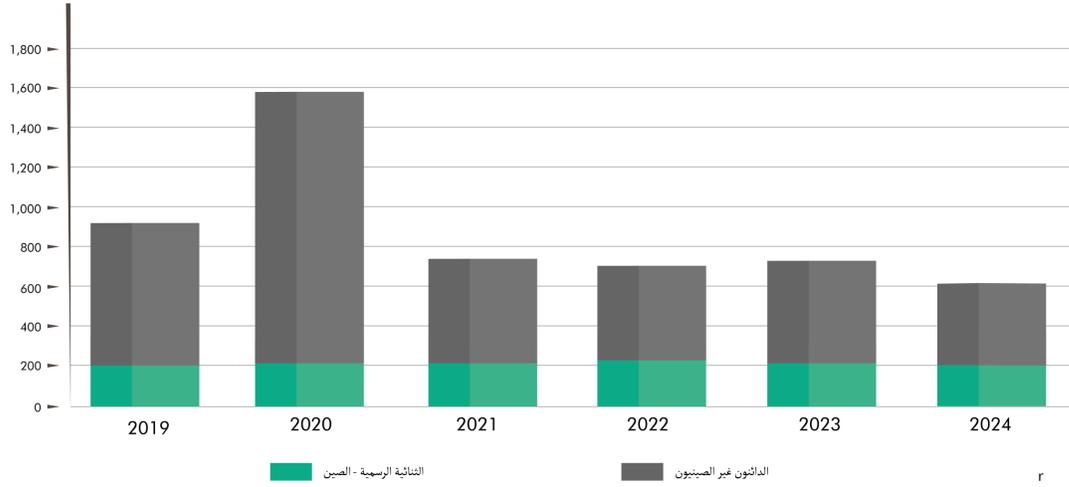
خلقت جائحة كوفيد-19 تحديات للتنمية الاقتصادية في المغرب. ومن المتوقع أن ينكمش اقتصاد البلاد بنسبة -3.7% في عام 2020. وبسبب انخفاض الإيرادات من السياحة، قد تشهد البلاد تفاقم عجزها المالي إلى 6.9% في عام 2020، وفقاً لتوقعات بنك التنمية الأفريقي "الأسوأ". ومع ذلك، بحلول سبتمبر 2020، خصصت الحكومة في المغرب مبلغ 3.2 مليار دولار (2.7% من الناتج المحلي الإجمالي) على برامج التخفيف من كوفيد-19. وشمل ذلك تقديم المساعدة الاجتماعية من خلال التحويلات النقدية إلى العمال غير الرسميين ومساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على دعم العاطلين عن العمل مؤقتاً. وكان الهدف من هذه البرامج هو الوصول إلى 3 ملايين شخص، أي 8.2% من السكان.

ومع ذلك، فإن المغرب، بوصفه بلدًا متوسط الدخل، غير مؤهل للاستفادة من مبادرة مجموعة العشرين لتعليق الديون، حيث لا تنطبق هذه المبادرة إلا على بلدان المؤسسة الدولية للتنمية وأقل البلدان نموًا التي حددتها الأمم المتحدة. [7] لكن المغرب طلب من البنك الدولي إعادة هيكلة قرض سياسة تطوير إدارة مخاطر الكوارث بقيمة 275 مليون دولار أمريكي لمساعدة المغرب على إدارة آثار جائحة كوفيد-19. وشروط هذا القرض غير واضحة. [8] وبالإضافة إلى ذلك، في أبريل 2020، أصبح المغرب واحدًا من بلدين فقط في العالم يطلبان ويستلمان قرضًا بقيمة 3 مليارات دولار أمريكي من خط الوقاية والسيولة (PLL) التابع لصندوق النقد الدولي لمواجهة تأثير كوفيد-19. [10] وهذا القرض له رسوم خدمة مع معدل الفائدة لحقوق السحب الخاصة [9]. (SDR interest rate) وفي يونيو 2020، طلب المغرب أيضًا بنجاح قرضًا جديدًا بقيمة 35 مليون دولار أمريكي من البنك الدولي (بمعدل فائدة 8.3%) لتحسين القطاع الصحي في البلاد. [11]

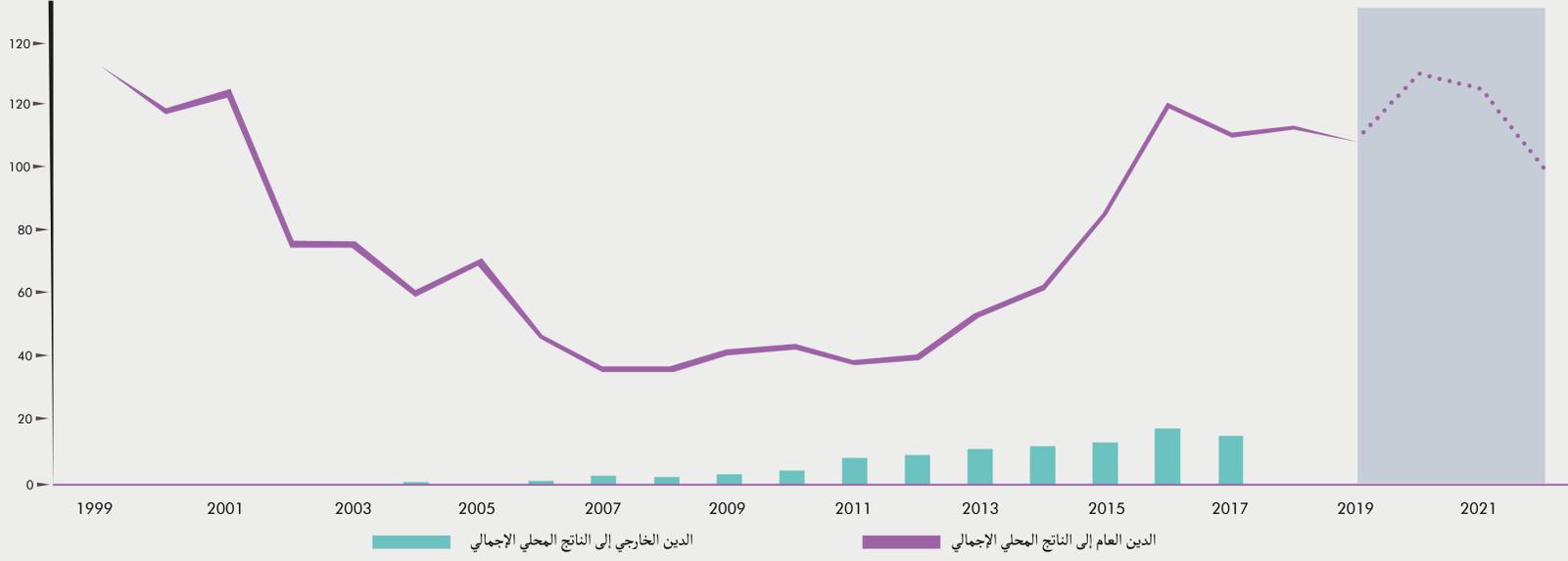
موزمبيق نظرة عامة على البلد



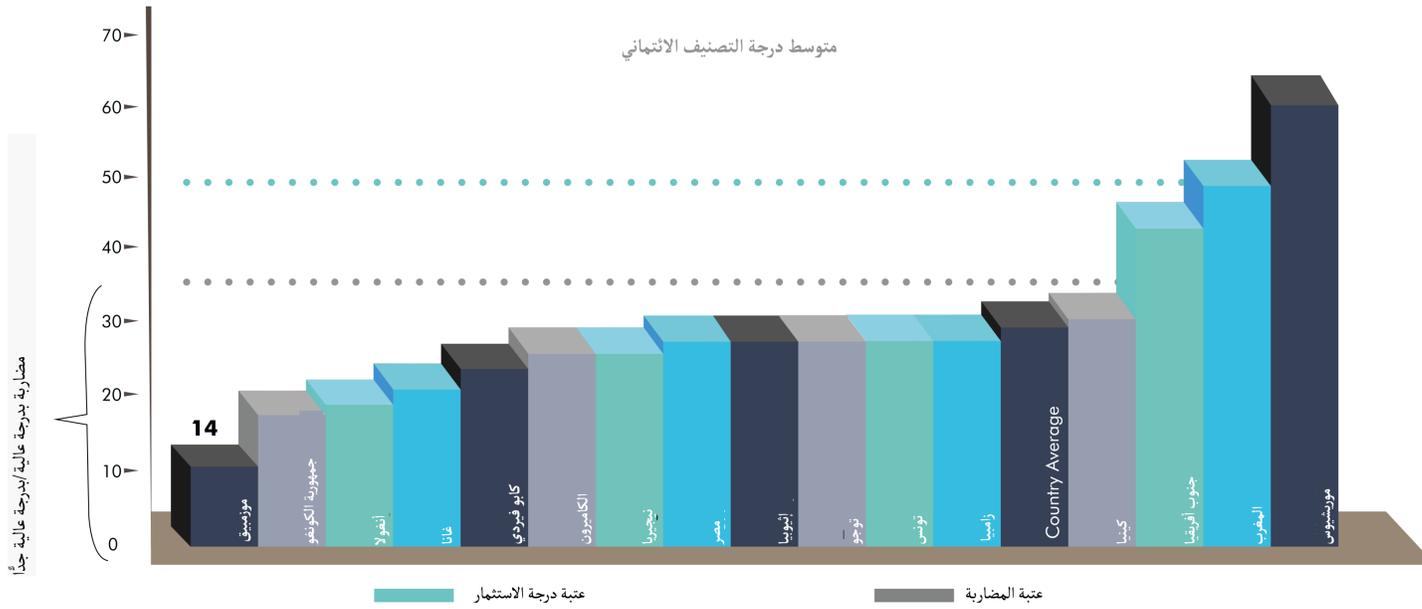
(خدمة الديون المتوقعة للصين مقابل الدائنين الآخرين (بملايين الدولارات الأمريكية).



نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي



متوسط درجة التصنيف الائتماني



مبادرة الحزام والطريق و اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية



هل وقعت على مذكرة تفاهم بشأن مبادرة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير؟ نعم
هل صادقت على اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية؟ لا

موزامبيق

موزمبيق في عام 2021

نمو اقتصادي 4.7%

نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي 125%

رصيد الميزانية -5.3%

مؤشر شفافية الديون نسبة للمؤشر المعياري 3.5/8

بليون دولار من الديون الملتزم بها من خلال مبادرة 2.1

البلدان الفقيرة المثقلة بالديون

مليون دولار لتخفيف الديون الصينية 88

مليون دولار لتخفيف ديون المملكة المتحدة 78

مليون دولار لتخفيف ديون الولايات المتحدة 27

الأمريكية

تاريخ الديون

كانت نسبة الدين العام في موزمبيق إلى الناتج المحلي الإجمالي في أعلى مستوياتها في عام 1999 - وهو أقرب تاريخ للبيانات المتاحة - عند 131.2% ولكنها انخفضت إلى 36% في عام 2007. وهناك سببان رئيسيان لذلك هما النمو السريع والإعفاء من الديون.

أولاً، بلغ متوسط معدل النمو في موزامبيق، في فترة 1996-2015، 8% سنوياً، وهو أعلى معدل في أفريقيا - بما في ذلك بسبب سلسلة من الإجراءات الاقتصادية مثل خصخصة الشركات المملوكة للدولة، وزيادة الإيرادات الحكومية من خلال إدخال تغييرات في ضريبة القيمة المضافة وخدمات الجمارك [1] ثانياً، تخفيف عبء الديون من مختلف المانحين كان وشيئاً [2]، كما هو موضح أدناه، بما في ذلك من الصين - وقد تم إنفاقه ضمن ثلاث فعاليات مختلفة [3].

ومع ذلك، ارتفعت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في موزامبيق باستمرار على مدى العقد الماضي، لتصل إلى 120% في عام 2016 واستقرت فوق 100% خلال الأعوام الخمسة الأخيرة. كان سبب استقرارها في 2016 هو أن الحكومة الموزمبيقية أفادت بأنها مسؤولة عن أكثر من مليار دولار أمريكي من القروض المدعومة من الحكومة التي قدمتها شركات الدفاع والأمن المملوكة للدولة خلال الفترة 2012-2014 والتي لم يوافق عليها البرلمان ولم تدرج في الميزانية الوطنية. وقد دفع ذلك صندوق النقد الدولي والجهات المانحة الدولية إلى تعليق المزيد من القروض المقدمة إلى البلد [4].

في عام 2017، كانت مدفوعات فوائد الديون في موزامبيق تعادل 7.2% من إجمالي الإنفاق، ومع ذلك ارتفع المعدل إلى 10% في عام 2018، أي أكثر من ضعف إجمالي الإنفاق الحكومي في عام 2017 الذي تم إنفاقه على القطاع الصحي. ويمكن أن يمثل ذلك تكلفة كبيرة إذا كانت المشاريع الممولة من القروض لا تساعد على رفع مستويات معيشة المواطن الموزامبيقي و/أو توليد العائد. وفيما يلي أمثلة على أنواع المشاريع التي استخدمتها موزامبيق في قروض من البنك الدولي والصين خلال الأعوام الأخيرة.

موزامبيق



SUSTAINABLE DEVELOPMENT GOALS



THE WORLD BANK



اسم المشروع	مليون دولار	أهداف التنمية المستدامة
المركز الثقافي الموزمبيقي الصيني (2018).	25	4 QUALITY EDUCATION
العائمة للغاز الطبيعي في كورال الجنوبية (2017).	150	9 INDUSTRY, INNOVATION AND INFRASTRUCTURE
الانتقال إلى الرقمنة (2017).	156	9 INDUSTRY, INNOVATION AND INFRASTRUCTURE

اسم المشروع	مليون دولار	أهداف التنمية المستدامة
تحسين تنمية المهارات في موزمبيق (2020).	104	4 QUALITY EDUCATION
مناطق الحفظ للتنوع البيولوجي والتنمية (2020).	28.6	15 LIFE ON LAND
مشروع اللامركزية والتنمية الحضرية في موزامبيق (2020).	117	11 SUSTAINABLE CITIES AND COMMUNITIES

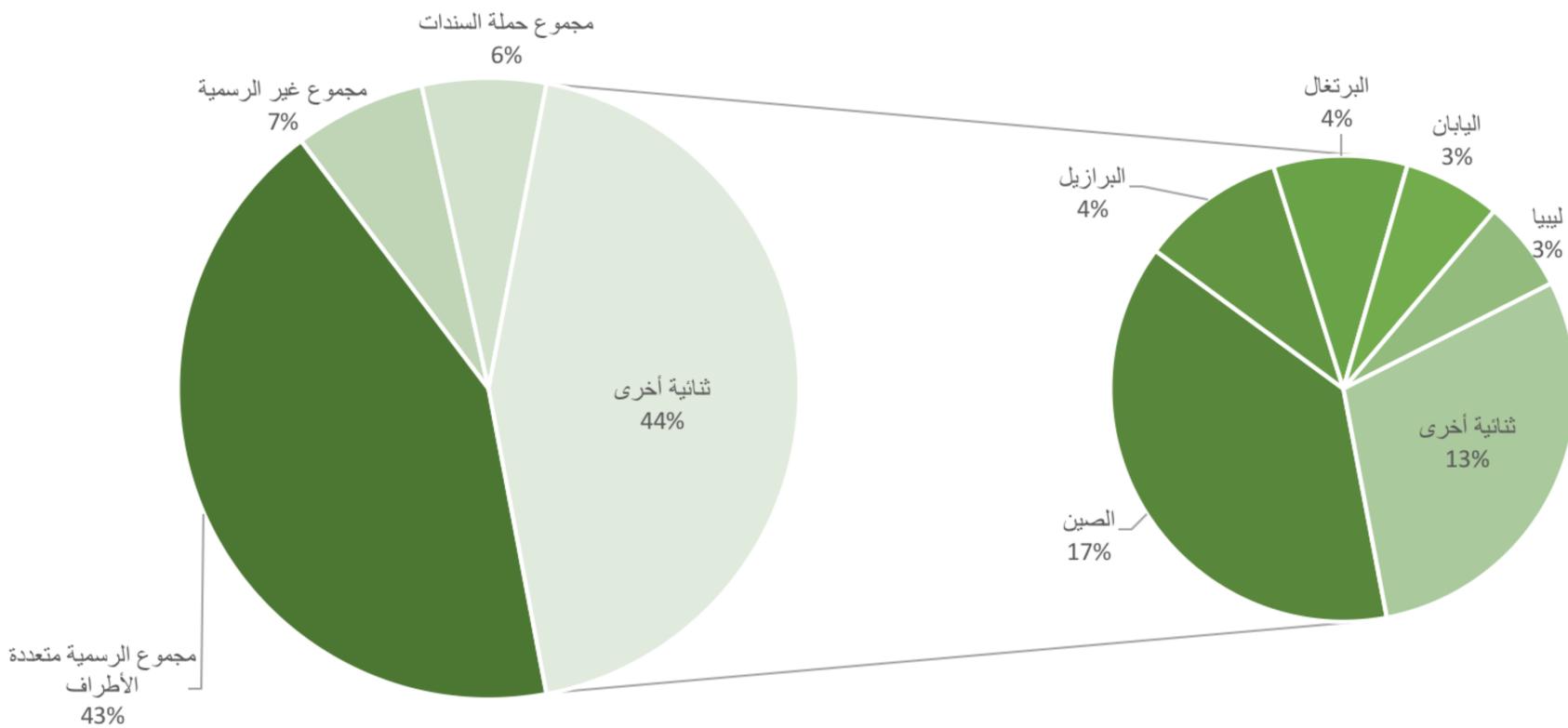
موزامبيق

والبلد متوسط المدى في مؤشر شفافية الديون لأنه نشر استراتيجية متوسطة الأجل للديون ولكن مع محدودية الوصول إلى البيانات الحكومية. ولم يصدر البلد سوى مشروع قانون بشأن حرية المعلومات في عام 2005 ولم ينشر أي عقود تتعلق بالقروض.

التعرض للديون الصينية

إلى جانب انسحاب الدائنين الآخرين، أصبحت الصين أكبر دائن ثنائي رسمي لموزمبيق بقيمة 1.9 مليار دولار أمريكي في عام 2019. وزادت الديون الصينية في محفظة ديون موزامبيق باستمرار على مدى العقد الماضي، حيث شكلت الديون الصينية 1.4% فقط من إجمالي أرصدة الديون الخارجية لموزمبيق في عام 2006 ولكنها ارتفعت إلى 13% بحلول عام 2017. وفي عام 2012، كان المعدل مرتفعاً قياسياً عند 19%. ووفقاً لمبادرة أبحاث الصين وأفريقيا، تمتلك الصين 21 مشروعاً على الأقل في موزمبيق، خاصة في قطاعي النقل والزراعة وكذلك في التعدين وبناء المباني الحكومية. [5] فعلى سبيل المثال، قدمت الصين في عام 2013 مبلغ 416.5 مليون دولار أمريكي إلى موزامبيق لتمويل إصلاح طريق بيرا - ماتشيباندا. [6]

الشكل: تكوين رصيد ديون موزامبيق



المصدر: مبادرة خدمة تعليق الديون من البنك الدولي

تحديات التمويل الحالية

شهدت موزمبيق نمواً أبطأ في الفترة 2016-2017، إلى جانب انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر والدعم المقدم من الجهات المانحة. في عام 2019، انخفض معدل النمو إلى 2.2%. ومع ذلك، فإن البلد لديه احتياجات كبيرة لتمويل الهياكل الأساسية، ولا سيما لضمان مستويات المعيشة الأساسية للسكان والحد من الفقر - لا سيما فيما يتعلق بالحصول على الكهرباء وشبكة الإنترنت والبنية التحتية للطرق محدودة بشكل خاص. ونظراً للنمو والإيرادات المحلية، فمن غير المرجح أن تتمكن موزامبيق من إدارة ذلك بإيرادات محلية، وستحتاج إلى التماس الدعم الخارجي.

موزامبيق

ما الذي لا تزال تحتاج موزامبيق لتمويله؟
بعض الأمثلة



الحصول على الكهرباء لـ 69% من السكان
الحصول على مياه الشرب لـ 44% من السكان
الوصول إلى الإنترنت لـ 79% من السكان
تحسين البنية التحتية للموانئ بنسبة 22% للوصول إلى المستويات الصينية
تحسين البنية التحتية للطرق بنسبة 144% للوصول إلى المستويات الصينية

ومع ذلك، يصنف صندوق النقد الدولي موزامبيق على أنها تعاني بالفعل من ضائقة الديون، بسبب ارتفاع مستويات الديون، والعجز المالي الكبير، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي. وتجري حملة اليوبييل للديون تقييماً مماثلاً، مما يشير إلى أن موزامبيق تعاني بالفعل من أزمة ديون في عام 2020. ومن حيث الجدارة الائتمانية، خفضت وكالة فيتش في وقت سابق من عام 2020 السندات الحكومية الموزمبيقية إلى - CCC ما يعادل السندات غير المرغوب فيها - مشيرة إلى مخاوف بشأن قدرة البلاد على الاستمرار في خدمة ديونها.

تأثير كوفيد-19

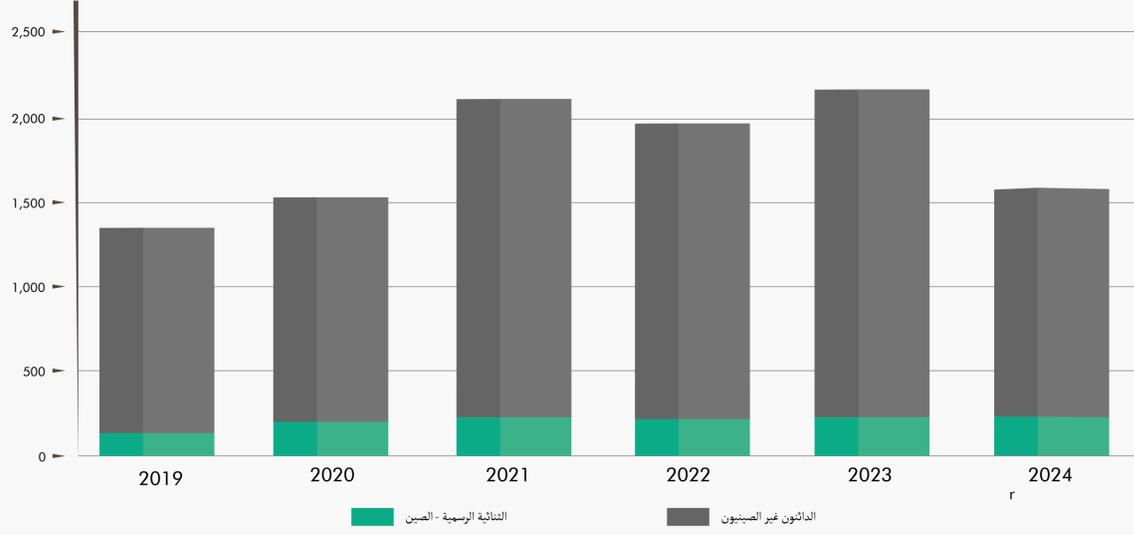
عانى اقتصاد موزامبيق من المزيد من النكسات بسبب جائحة كوفيد-19، بسبب التأثيرات السلبية على سلاسل الطلب والعرض. ومن المتوقع أن ينخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2020 إلى 2.25%. ويتوقع بنك التنمية الأفريقي حدوث عجز مالي "في أسوأ الحالات" بنسبة 8.2% في عام 2020 و 4.6% في عام 2021. ومع ذلك، كانت الحكومة مقيدة للغاية في استجابتها لكوفيد-19. وبحلول سبتمبر 2020، كانت الحكومة في موزامبيق قد خصصت 48 مليون دولار فقط (0.3% من الناتج المحلي الإجمالي) على برامج التخفيف من كوفيد-19. وكانت برامج المساعدة الاجتماعية الخاصة بها، بما في ذلك قسائم الطعام للأسر المستضعفة، تهدف إلى الوصول إلى 54 ألف شخص، أي 0.17% من السكان.

قررت موزامبيق المشاركة في مبادرة مجموعة العشرين لتعليق الديون، والتي من شأنها أن تسمح للبلد بتلقي تعليق خدمة الدين الإجمالي البالغ 294 مليون دولار أمريكي [7] من الدائنين الثنائيين الرسميين - بما في ذلك الصين - بحلول نهاية عام 2020. وبالإضافة إلى ذلك، طلبت موزامبيق من صندوق النقد الدولي في 24 أبريل صرف مبلغ 309 مليون دولار أمريكي في إطار برنامج تسهيلات الائتمان السريع بدون فوائد، [8] من أجل مساعدة طارئة من أجل كوفيد-19. [9] وسيلزم سداد هذا في غضون 10 أعوام.

نيجيريا نظرة عامة على البلد



(خدمة الدين المتوقعة للصين مقابل الدائنين الآخرين (بملايين الدولارات الأمريكية).



الديون الخارجية قصيرة الأجل

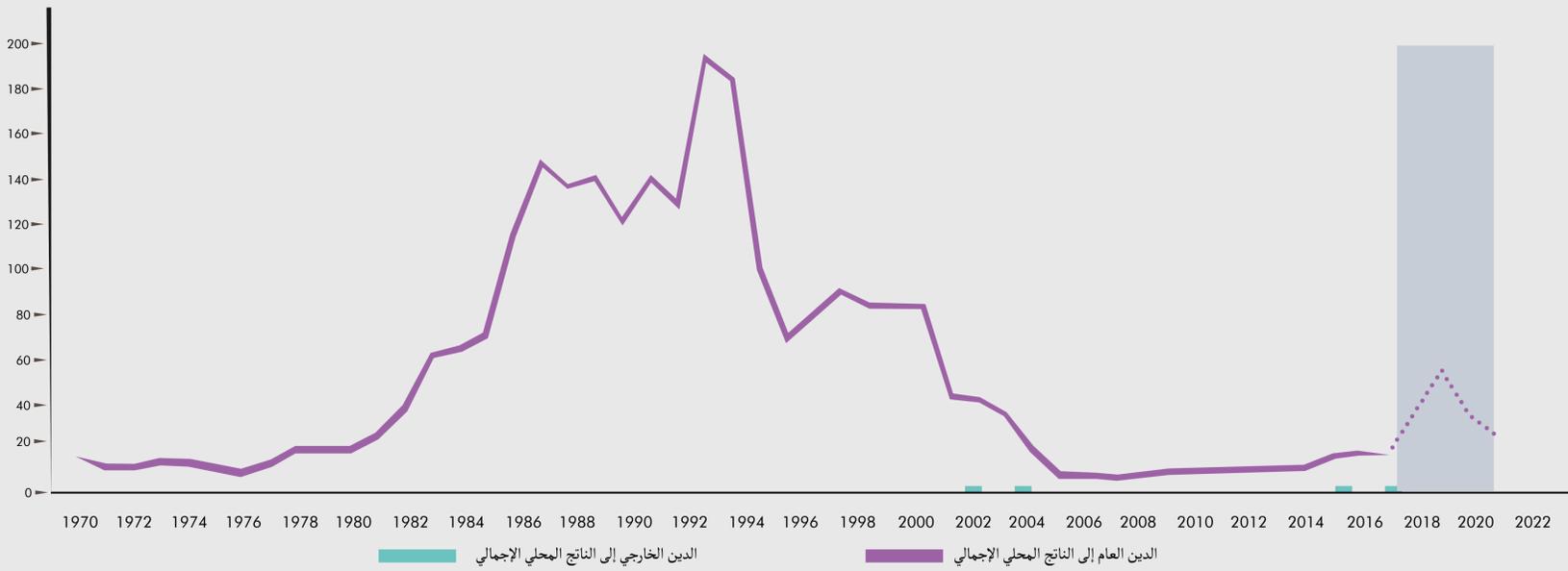


الديون الخارجية طويلة الأجل

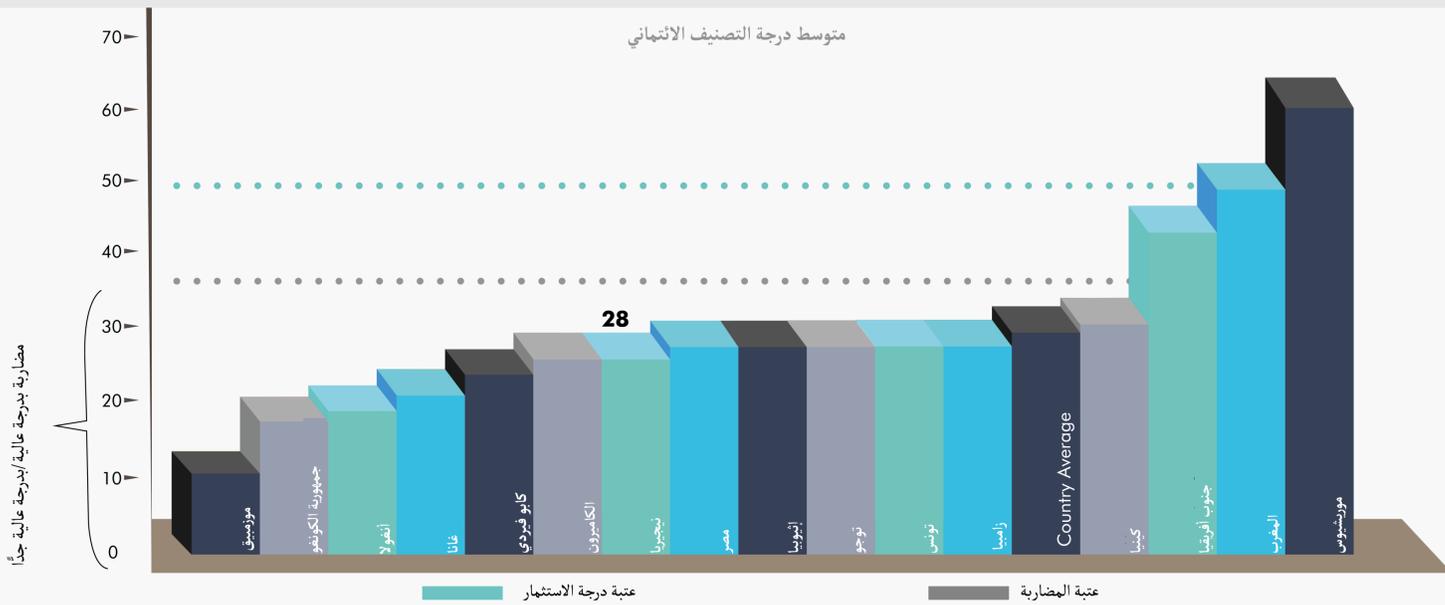
(القطاع الخاص) 44%



نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي



متوسط درجة التصنيف الائتماني



مبادرة الحزام والطريق و اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية



هل وقعت على مذكرة تفاهم بشأن مبادرة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير؟ نعم

هل صادقت على اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية؟ نعم

نيجيريا

نيجيريا في عام 2021

نمو اقتصادي 2.4%

نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي 35%

رصيد الميزانية -5%

مؤشر شفافية الديون نسبة للمؤشر المعياري 7.8/8

مليون دولار لتخفيف الديون الصينية 5.5

ليست جزءاً من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون

تاريخ الديون

تقلب مستوى الدين في نيجيريا بشكل كبير خلال الفترة من 1970 إلى 2018، حيث ارتفعت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من 16.41% في عام 1970 إلى 193.67% في عام 1993 وانخفضت مرة أخرى إلى 17.5% في عام 2018. ويعزى أحد الأسباب الرئيسية لارتفاع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 1986 و1995 بمتوسط قدره 140.37 في المائة سنوياً إلى الصدمة النفطية العالمية في أواخر السبعينات واستمرار انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية.

وبالإضافة إلى ذلك، ارتفعت أيضاً في تلك الفترة أسعار الفائدة على القروض الخارجية المقترضة في فترة السبعينات والثمانينات في إطار خطة التنمية الوطنية الثانية (1970-1974) والخطة الإنمائية الوطنية الثالثة (1975-1980) التي تهدف أساساً إلى تمويل الهياكل الأساسية الإنمائية. [1] وقد جعل الانخفاض في أسعار النفط البلد بحاجة إلى الاقتراض أكثر لدعم سداد الديون، مما أدى إلى زيادة الديون مع مرور الوقت خلال هذه الفترة. [2] غير أن الصين لم تمنح نيجيريا سوى القليل من التخفيف من عبء الديون خلال الفترة 2000-2018 - ولم تكن مدرجة في المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC).

وأنشأت نيجيريا مكتباً لإدارة الديون في عام 2000 لتنسيق إدارة ديون البلد مركزياً. ومنذ ذلك الحين، ومع وجود استراتيجية جديدة لإدارة الديون، كانت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في نيجيريا منخفضة نسبياً مقارنة بالبلدان الأفريقية الأخرى، بمتوسط قدره 11.8% سنوياً بين عامي 2005-2018. وتجدر الإشارة إلى أن الدين العام لنيجيريا كان في عام 2006 عند مستوى قياسي عند 7.71% من ناتجها المحلي الإجمالي. ووضعت نيجيريا، بمشاركة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، استراتيجية متوسطة الأجل لإدارة الديون للفترة 2012-2015 تضمنت افتراضات الاقتصاد الكلي، ومصادر التمويل، وافتراضات التسعير. [3] وطرح البلد في عام 2016 استراتيجية جديدة لإدارة الديون مدتها ثلاثة أعوام. [4] في عام 2019، تمت صياغة استراتيجية أخرى تغطي الفترة 2020-2023 تركز على مواضيع تشمل استراتيجيات الاقتراض، وخفض تكلفة خدمة الديون، وتخفيف المخاطر المتعلقة بالديون، وضمان القدرة على تحمل الديون. [5] وهذا يعكس اتجاهًا أوسع في محاولات نيجيريا لإتاحة جميع البيانات المتعلقة بالديون السيادية للتدقيق العام. وسجلت نيجيريا ثالث أعلى نتيجة في مؤشر الشفافية نسبة للمقياس المعياري في الديون، بعد كينيا وغانا فقط. ومع ذلك، قبل الوباء، أدى انخفاض أسعار النفط إلى خلق تحديات في حشد الإيرادات. وشهدت نيجيريا عجزاً مالياً متزايداً منذ عام 2013: فقد شكل العجز المالي 2.3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013 ولكنه ارتفع إلى 5.4% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017.

ومع ذلك، سجلت نيجيريا أعلى مستوى في مؤشر شفافية الديون بين البلدان التي تم تحليلها مع مجموعة شاملة من بيانات الديون بما في ذلك بيانات الديون، والتقارير السنوية لمكتب إدارة الديون، وتحليلها الخاص للقدرة على تحمل الديون. وتنتج نيجيريا أيضاً استراتيجية متاحة للجمهور لإدارة الديون، وهي من الموقعين على الشراكة الحكومية المفتوحة، مما يتيح للجمهور الاطلاع على الإحصاءات والبيانات الحكومية. وترد أدناه أمثلة على أنواع المشاريع الممولة مؤخراً بقروض من الصين والبنك الدولي - وأهداف التنمية المستدامة التي قد تسهم فيها.

نيجيريا

نيجيريا



SUSTAINABLE DEVELOPMENT GOALS



THE WORLD BANK

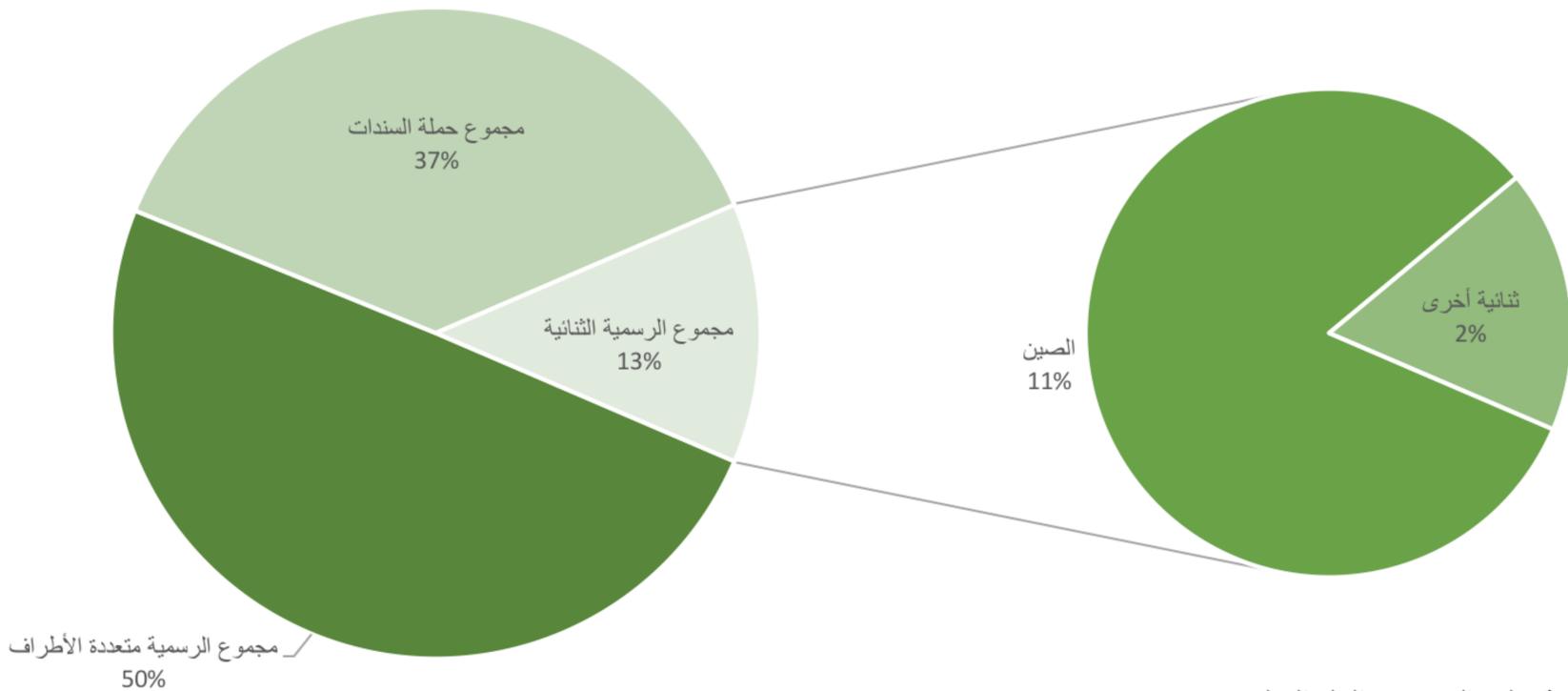
اسم المشروع	مليون دولار	أهداف التنمية المستدامة
مشروع البنية التحتية المحورية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الثاني (2018).	328	9 INDUSTRY, INNOVATION AND INFRASTRUCTURE
توريد مجموعة عربات السكة ومعدات المستودع لمشروع السكة الحديدية الخفيفة في أبوجا (2018).	157	9 INDUSTRY, INNOVATION AND INFRASTRUCTURE
مشروع إمداد المياه في أبوجا الكبرى (2018).	389	6 CLEAN WATER AND SANITATION

اسم المشروع	مليون دولار	أهداف التنمية المستدامة
قطاع التعليم الأساسي في إدو وعملية تحويل المهارات (2020).	293	4 QUALITY EDUCATION
مبادرة الفتيات المراهقات للتعلم والتمكين (2020).	500	5 GENDER EQUALITY
التشغيل القائم على أداء استعادة قطاع الطاقة (2020).	750	9 INDUSTRY, INNOVATION AND INFRASTRUCTURE

التعرض للديون الصينية

لدى نيجيريا نسبة صغيرة نسبياً من الديون الصينية في حافظة تمويلها. ووفقاً لمكتب إدارة الديون في نيجيريا، بلغ إجمالي الاقتراض من الصين [3.121 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل 3.94% من إجمالي الدين العام للبلاد حتى 31 مارس 2020].

الشكل: تكوين رصيد ديون نيجيريا



نيجيريا

المنظمات الرسمية المتعددة الأطراف هي أكبر الدائنين لنيجيريا، يليها دائنو القطاع الخاص. وتعد الصين أكبر دائن ثنائي رسمي في نيجيريا. وقد بلغ إجمالي القروض المقرضة من الصين، في عام 2019، 3% من إجمالي مدفوعات الديون الثنائية الرسمية ولكنها شكلت 11% من إجمالي مدفوعات ديونها. وهناك حالياً 11 مشروعاً نشطاً تمويلها الصين، تركز معظمها على قطاعات النقل والطاقة، والمدرجة على موقع مكتب إدارة الديون لنيجيريا. على سبيل المثال، أقرضت الصين 460.82 مليون دولار أمريكي في عام 2018 من أجل إعادة تأهيل طريق أبوجا - كفي - ماركويدي وتحديثه.

تحديات التمويل الحالية

ليس لدى نيجيريا مستوى عالٍ من الدين الخارجي، وعلى أي حال، لا يقيم صندوق النقد الدولي قدرة نيجيريا على تحمل الديون لأنها تصنف على أنها بلد متوسط الدخل. ولا تحدد حملة اليوبييل للديون أي خطر بشأن مستويات الديون في نيجيريا. غير أن الشواغل المتعلقة بضعف البلد تنبثق من أماكن أخرى. [7]

على وجه الخصوص، يعتمد اقتصاد نيجيريا بشكل كبير على صناعة النفط والبترو، حيث تمثل ما يقرب من 80% من الناتج المحلي الإجمالي وأكثر من 90% من إجمالي الصادرات. [8] وبسبب انهيار أسعار النفط في الفترة 2014-2016، انخفض معدل النمو الاقتصادي إلى 2.7% في عام 2015 وانكمش باستمرار في عام 2016 بنسبة سلبية 1.6% مقارنة بمتوسط قدره 7.4% خلال الفترة 2000-2015. وتباطأ النمو الاقتصادي المتوقع أكثر منذ ذلك الحين، بمتوسط 1.63% بين عامي 2016 و2019. وساهم انهيار أسعار النفط في 2020/2019 في زيادة التحدي الذي تواجهه البلاد من حيث المساحة المالية.

وعلاوة على ذلك، وكما هو مبين أدناه، لدى البلاد احتياجات إضافية كبيرة لتمويل الهياكل الأساسية لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان، ولا سيما توفير الهياكل الأساسية للطرق، فضلاً عن الحصول على المياه والكهرباء.

ما الذي ما زالت نيجيريا بحاجة إلى تمويله؟
بعض الأمثلة



الحصول على الكهرباء لـ 44% من السكان
الحصول على مياه الشرب لـ 49% من السكان
الوصول إلى الإنترنت لـ 39% من السكان
تحسين البنية التحتية للطرق بنسبة 79% للوصول إلى المستويات الصينية

ومع ذلك، من حيث جدارتها الائتمانية، تم الإبلاغ عن تصنيف فيتش الائتماني لنيجيريا في B مع توقعات مستقرة، ولكنها أقل من درجة الاستثمار والمضاربة إلى حد كبير ولكنها تشير إلى القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية الحالية دون أي صدمات اقتصادية كبيرة. [9] ويعتبر تصنيفها الائتماني من أدنى المعدلات بين البلدان المختارة في هذا الدليل، مما يعني وجود قيود تمويلية كبيرة في المستقبل.

تأثير كوفيد-19

أدى كوفيد-19 إلى زيادة العجز المالي لنيجيريا. يتوقع بنك التنمية الأفريقي حدوث عجز مالي "في أسوأ الحالات" بنسبة 7.2% في عام 2020، وهو ما قد يشكل تحدياً لقدرة البلاد على سداد خدمة الديون. ونتيجة لذلك، كانت استجابة نيجيريا لكوفيد-19 مقيدة للغاية. وبحلول سبتمبر 2020، كانت الحكومة في نيجيريا قد خصصت 1.4 مليار دولار فقط (0.4% من الناتج المحلي الإجمالي) على برامج التخفيف من كوفيد-19. وشمل ذلك تقديم المساعدة الاجتماعية من خلال التحويلات النقدية إلى الأشخاص المدرجين في السجل الاجتماعي وتقديم المساعدة الغذائية للأسر المعيشية في لاغوس والمشردين داخلياً. وكان الهدف من هذه البرامج هو الوصول إلى 19 مليون شخص، أي 9.3% من السكان.

نيجيريا

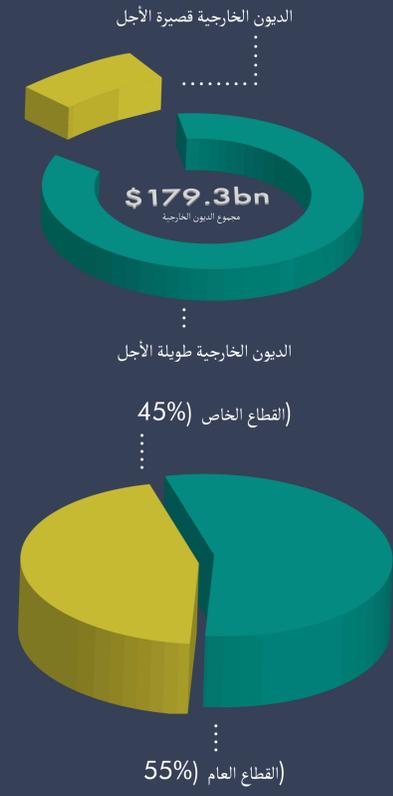
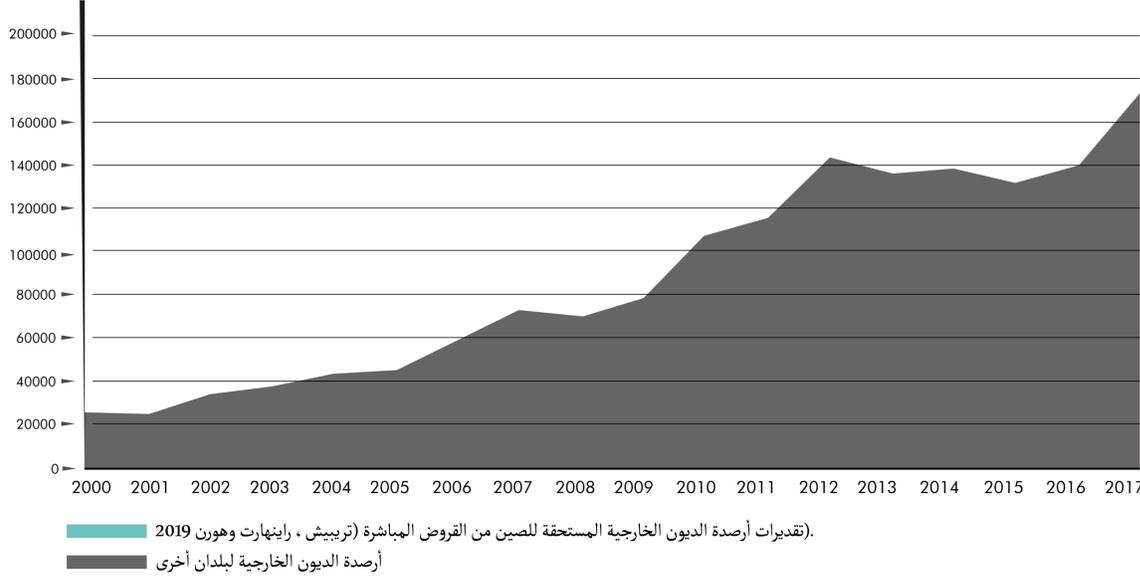
ومع ذلك، وعلى الرغم من أن نيجيريا بلد متوسط الدخل، إلا أن مجموعة العشرين تعتبر نيجيريا واحدة من 22 دولة أفريقية مؤهلة للحصول على مبادرة تعليق الديون التي من شأنها أن تسمح للبلاد بالحصول على تعليق خدمة ديون بقيمة 123.5 مليون [10] دولار أمريكي من قبل دائنيها الثنائيين الرسميين - بما في ذلك الصين - بحلول نهاية عام 2020. وبالإضافة إلى ذلك، طلبت نيجيريا في منتصف عام 2020 (وتم الموافقة عليها) قرضًا بقيمة 3.4 مليار دولار أمريكي في إطار برنامج أدوات التمويل السريع بدون فوائد. [11] وسيلزم سداد هذا في غضون 3.5 إلى 5 أعوام.

جنوب أفريقيا

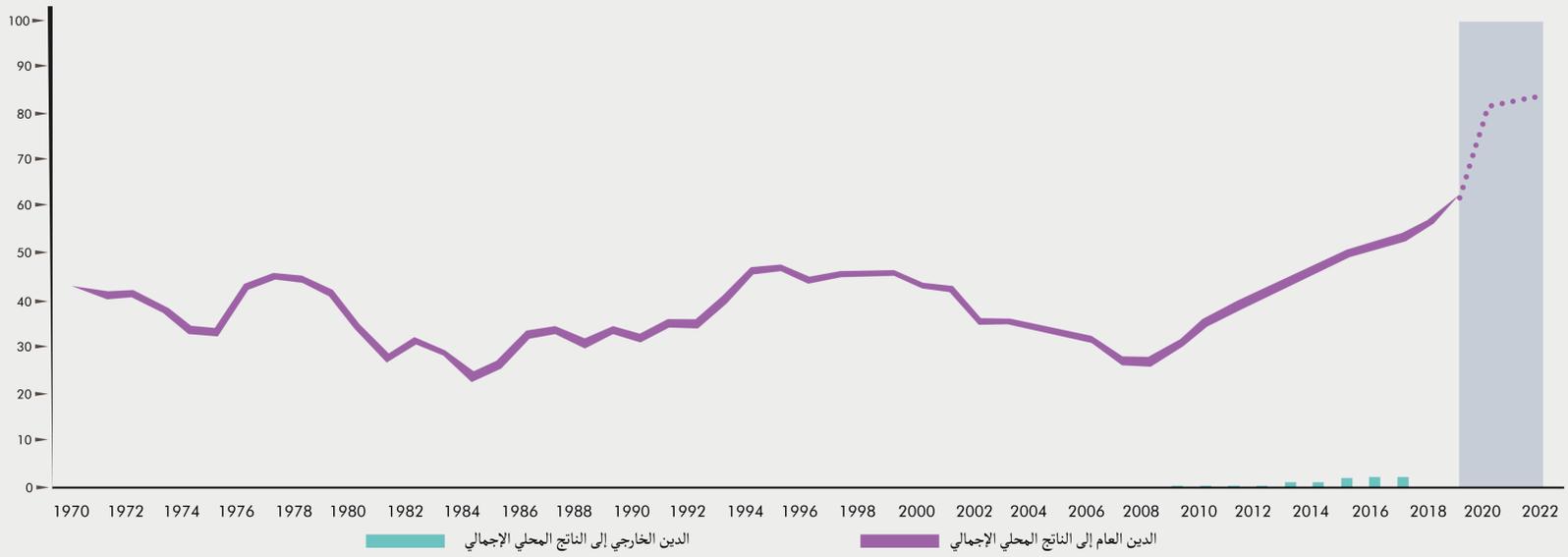
نظرة عامة على البلد



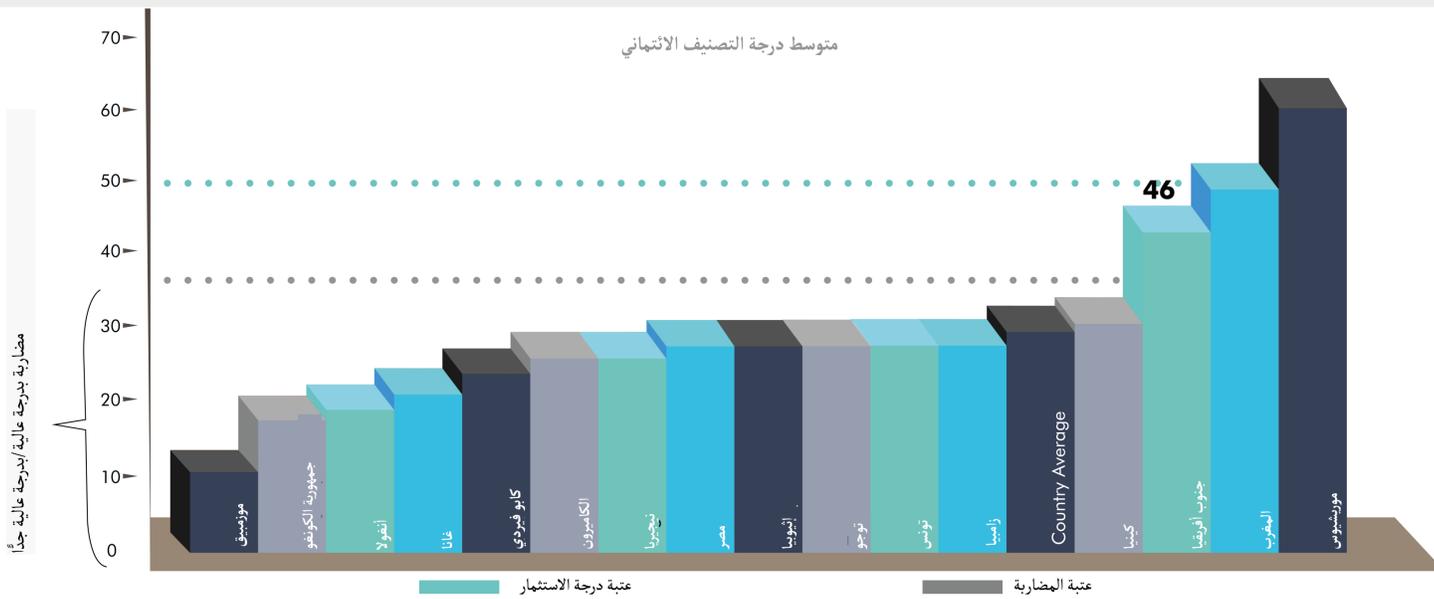
أرصدة الديون الخارجية للصين مقابل بلدان أخرى بملايين الدولارات الأمريكية



نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي



متوسط درجة التصنيف الائتماني



مبادرة الحزام والطريق و اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية



هل وقعت على مذكرة تفاهم بشأن مبادرة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير؟ نعم

هل صادقت على اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية؟ نعم

جنوب أفريقيا

جنوب أفريقيا في عام 2021

نمو اقتصادي 4%

نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي 83%

رصيد الميزانية -11.1%

مؤشر شفافية الديون نسبة للمؤشر المعياري 7/8

تاريخ الديون

حتى أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كان وضع ديون جنوب أفريقيا مستقرًا نسبيًا: فقد بلغت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي 26.51%، وكان عجز الميزانية 0.5% فقط من الناتج المحلي الإجمالي، ومثل إجمالي أرصدة الدين الخارجي 24% من الناتج المحلي الإجمالي اعتبارًا من عام 2008. وكان أحد الأسباب الرئيسية لذلك هو الإطار المالي والقانوني المتطور لسوق التمويل المحلي منذ التسعينات.

على سبيل المثال، طورت الحكومة بورصة السندات في جنوب إفريقيا، ومجلس الخدمات المالية، وبنك الاحتياطي في جنوب إفريقيا. وأنشأت حكومة جنوب إفريقيا فيما بعد شعبة إدارة الأصول والخصوم في إطار الخزانة الوطنية في عام 1999 لتطوير استراتيجيتها لإدارة الديون. [1] وبالإضافة إلى ذلك، تتلقى جنوب إفريقيا مساعدة تقنية من البنك الدولي في إطار البرنامج الحكومي لإدارة الديون والمخاطر. [2] ومع ذلك، لم تكن جنوب إفريقيا أبدًا جزءًا من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ولم تعلن أبدًا عن أي إلغاء لديون الصين

منذ عام 2008، ارتفع مستوى الدين العام في جنوب إفريقيا بشكل مستمر وبلغ 62.2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019. وقد تغيرت هذه النسبة بدرجة أقل نتيجة للمزيد من الديون، بل أكثر نتيجة لانخفاض الأداء الاقتصادي: فقد انخفض النمو الاقتصادي إلى متوسط 1.5% سنويًا. وارتبط ذلك بارتفاع معدل البطالة بنسبة 30%، وانخفاض الاستثمار الخاص، وزيادة الإنفاق الحكومي لتمويل الطاقة (عن طريق شركة إسكوم (Eskom) المملوكة للدولة). [3] وقد أدى ذلك أيضًا إلى توسيع العجز المالي في البلاد، والذي كان من المتوقع أن يصل إلى 6.25% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019، مقارنة بنسبة 0.53% فقط من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008.

قبل عام 2020، تباطأت التنمية الاقتصادية في جنوب إفريقيا أكثر لعامين متتاليين، حيث بلغت نسبة النمو 0.8% في عام 2018 و0.2% فقط في عام 2019.

تتمتع البلاد بنظام تمويل جيد الأداء نسبيًا، مقارنة بالدول الأفريقية الأخرى. واحتلت جنوب إفريقيا المرتبة 34 بين 195 دولة في جميع أنحاء العالم في مؤشر الأمن الصحي العالمي لعام 2019 - وهو أعلى مستوى من جميع البلدان الأفريقية. [4] وفي عام 2017، خصصت البلاد 13.3% من إجمالي الإنفاق الحكومي لقطاع الصحة، ومع ذلك تم استخدام 11.3% من إجمالي الإنفاق الحكومي لتسديد فوائد الديون، مما قد يشير إلى تكاليف الفرص المتاحة، اعتمادًا على ما إذا كانت الأنشطة الممولة من الديون تزيد من رفاهية المواطنين أو مما يولد عوائد اقتصادية. ومع ذلك، زادت خدمة ديون جنوب إفريقيا مع ارتفاع مستوى ديون البلاد. وكانت مدفوعات الفائدة على الديون من إجمالي الإنفاق الحكومي في عام 2008 أقل بنسبة 4% مما كانت عليه في عام 2018.

تحظى جنوب أفريقيا بواحدة من أعلى الدرجات في مؤشر شفافية الديون مع بوابة بيانات فعالة ووجود مكتب لإدارة الديون. وأقر البلد قانون تعزيز الوصول إلى المعلومات وهو من الموقعين على الشراكة الحكومية المفتوحة، حيث نشر جميع العقود الحكومية من أجل الوصول إلى الجمهور. وترد أدناه أمثلة على أنواع أحدث المشاريع الممولة من قروض من الصين والبنك الدولي، لتوضيح تأثيرها على أهداف التنمية المستدامة في البلاد.

جنوب أفريقيا

جنوب أفريقيا



SUSTAINABLE DEVELOPMENT GOALS



THE WORLD BANK

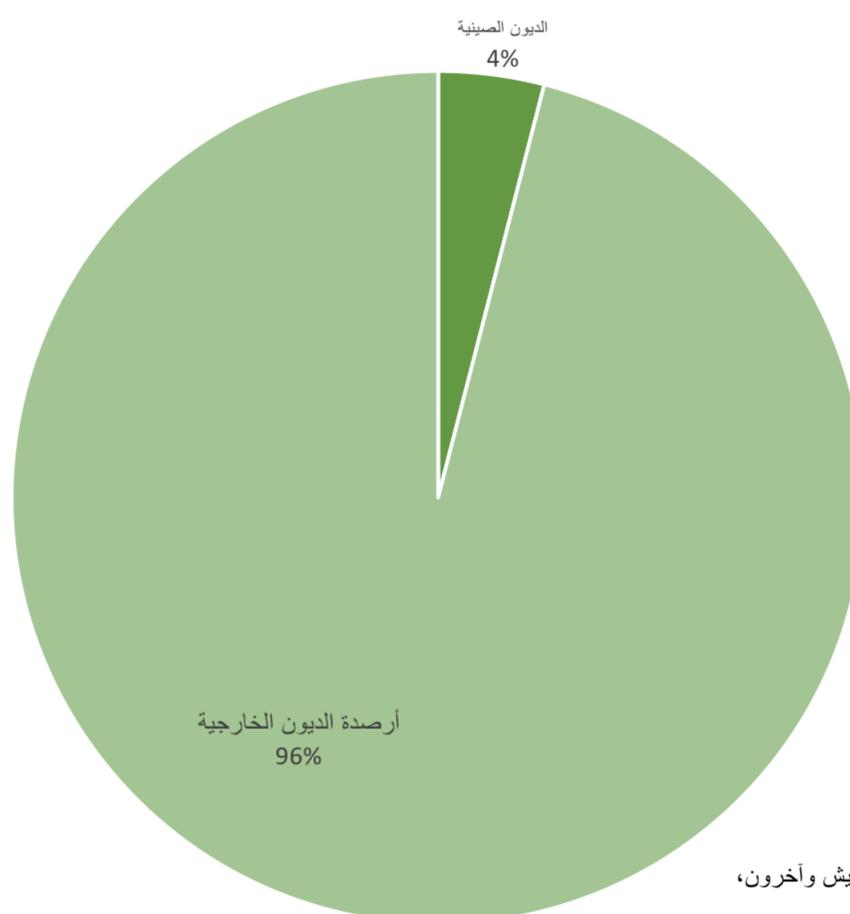
اسم المشروع	مليون دولار	أهداف التنمية المستدامة
توسيع محطة توليد الطاقة من الفحم في ميدوبي (2018).	900	9 INDUSTRY, INNOVATION AND INFRASTRUCTURE
قرض نادي ترانسنيث (2017).	242	9 INDUSTRY, INNOVATION AND INFRASTRUCTURE
مشتريات قاطرة ترانسنيث (2017).	667	9 INDUSTRY, INNOVATION AND INFRASTRUCTURE

اسم المشروع	مليون دولار	أهداف التنمية المستدامة
مشروع المساعدة الفنية لتطوير احتجاز الكربون وتخزينه في جمهورية جنوب إفريقيا (2017).	38	13 CLIMATE ACTION
مشروع الوساطة المالية لبنك الأراضي (2017).	93	9 INDUSTRY, INNOVATION AND INFRASTRUCTURE
شراكة جنوب أفريقيا من أجل جاهزية السوق (2017).	7	8 DECENT WORK AND ECONOMIC GROWTH

التعرض للديون الصينية

تأخذ جنوب أفريقيا قدرًا متزايدًا من القروض من الصين منذ عام 2009 ولكنها لا تمثل حصة كبيرة من أرصدة الديون الخارجية لجنوب أفريقيا - حيث كان حوالي 4% فقط من إجمالي أرصدة ديونها الخارجية من الصين في عام 2017 - وهي زيادة تدريجية من 1.2% في عام 2009. وطبقًا لمبادرة البحوث الأفريقية الصينية، طلبت جنوب أفريقيا من الصين تمويل 17 مشروعًا على الأقل بين عامي 2000-2018. وكان معظمهم (11) قرضًا لدعم وضع العملة الأجنبية في البلاد. [5] وركز الباقي بشكل رئيسي على قطاع النقل والطاقة. وقد يكون السبب في النوع السابق من القروض هو أن الصين هي واحدة من أهم الشركاء التجاريين لجنوب أفريقيا. وفي عام 2018، أصبحت الصين أكبر وجهة تصدير لها، وصدرت جنوب أفريقيا 18.1 مليار دولار أمريكي إلى الصين، أي ما يمثل 15.7% من إجمالي قيمة صادرات جنوب أفريقيا. وكانت المنتجات [الرئيسية المصدرة من جنوب أفريقيا هي الذهب وخام الحديد وخام المنغنيز]. [6]

الشكل: الدين الصيني كنسبة من مجموع الديون الخارجية لجنوب أفريقيا



المصدر:
البنك الدولي، وكريستوف تريبيش وآخرون،
وقاعدة بيانات الديون الصينية

جنوب أفريقيا

تحديات التمويل الحالية

لا يقيم صندوق النقد الدولي حالة ديون جنوب أفريقيا لأنها تصنف بلدًا متوسط الدخل. كما أنها لا تعتبر معرضة لخطر ضائقة الديون من قبل حملة اليوبيل للديون (Jubilee Debt Campaign) ويرجع ذلك جزئيًا إلى أن جنوب أفريقيا لديها مراكز تصنيع ومالية متطورة وهياكل أساسية لوجستية راسخة تربط الأسواق الإقليمية والعالمية، فضلًا عن كونها غنية بالموارد الطبيعية. [7] ولكن ارتفاع معدل البطالة، وعدم استقرار إمدادات الكهرباء، والافتتال السياسي بين الحزب الحاكم قد أدى في الآونة الأخيرة إلى زيادة تباطؤ النمو الاقتصادي. كما زادت التحديات في إدارة الشركة المملوكة للدولة إسكوم (Eskom) من عبء الديون. [8] ومع ذلك، فمن حيث احتياجات تمويل الهياكل الأساسية، فإن جنوب أفريقيا في وضع أقوى من العديد من البلدان الأخرى التي تم تحليلها في هذا الدليل. ويبدو أن الوصول إلى الإنترنت هو الوحيد المتأخر بشكل كبير، لذلك من الممكن أن تتمكن جنوب أفريقيا من تحقيق هذه التحسينات من خلال التمويل المحلي.

ما الذي لا تزال جنوب أفريقيا بحاجة إلى تمويله؟
بعض الأمثلة:

الحصول على الكهرباء لـ 9% من السكان
الحصول على مياه الشرب لـ 7% من السكان
الوصول إلى الإنترنت لـ 45% من السكان



مع ذلك، خفضت وكالة التصنيف الائتماني التابعة لفيتش تصنيف جنوب أفريقيا إلى "BB" في 3 أبريل مع نظرة مستقبلية سلبية بسبب فشلها في استقرار الدين الحكومي وكذلك تأثير كوفيد-19 المرتبط بالصدمات على الإيرادات الحكومية والنمو. [9] ومع ذلك، فإن هذا التصنيف الائتماني هو ثالث أقوى البلدان التي تم تحليلها في هذا الدليل.

تأثير كوفيد-19

إن جنوب إفريقيا، بصفتها عضوًا في مجموعة العشرين، هي نفسها تقدم تعليق الديون لمساعدة البلدان الضعيفة على مواجهة الوباء.

مع ذلك، كان على جنوب أفريقيا أيضًا أن تمول استجابتها الخاصة بها لكوفيد-19. وبحلول سبتمبر 2020، كانت الحكومة قد خصصت 37 مليار دولار (10.3% من الناتج المحلي الإجمالي) لبرامج التخفيف من كوفيد-19. وشمل ذلك تقديم المساعدة الاجتماعية عن طريق زيادة مدفوعات منحة إعالة الأطفال، وتوفير توزيع الأغذية من خلال برنامج التغذية المدرسية. كان الهدف من هذه البرامج هو الوصول إلى 21 مليون شخص في جميع أنحاء البلاد، أي 37% من السكان.

على الرغم من هذا الدعم، لا يزال من المتوقع أن يتقلص اقتصاد جنوب أفريقيا بنسبة -5.8% في عام 2020، وقدرت دائرة الإيرادات في جنوب أفريقيا خسارة في الإيرادات بمبلغ 15 مليار دولار أمريكي في عام 2020. [10] وتوقع بنك التنمية الأفريقي أن الوباء يمكن أن يدفع العجز في ميزانية جنوب أفريقيا إلى 13.1% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 و12.6% في عام 2021، في ظل سيناريو "أسوأ الحالات"، مما يثير الشك في القدرة على خدمة مدفوعات ديون جنوب أفريقيا. ومع ذلك، من المتوقع أن يعود النمو الاقتصادي إلى جنوب أفريقيا في عام 2021 بمعدل 4%. وينتج هذا عن الانتعاش الاقتصادي العالمي المفترض في حقبة ما بعد كوفيد-19، ولكن لا يمكن ضمانه.

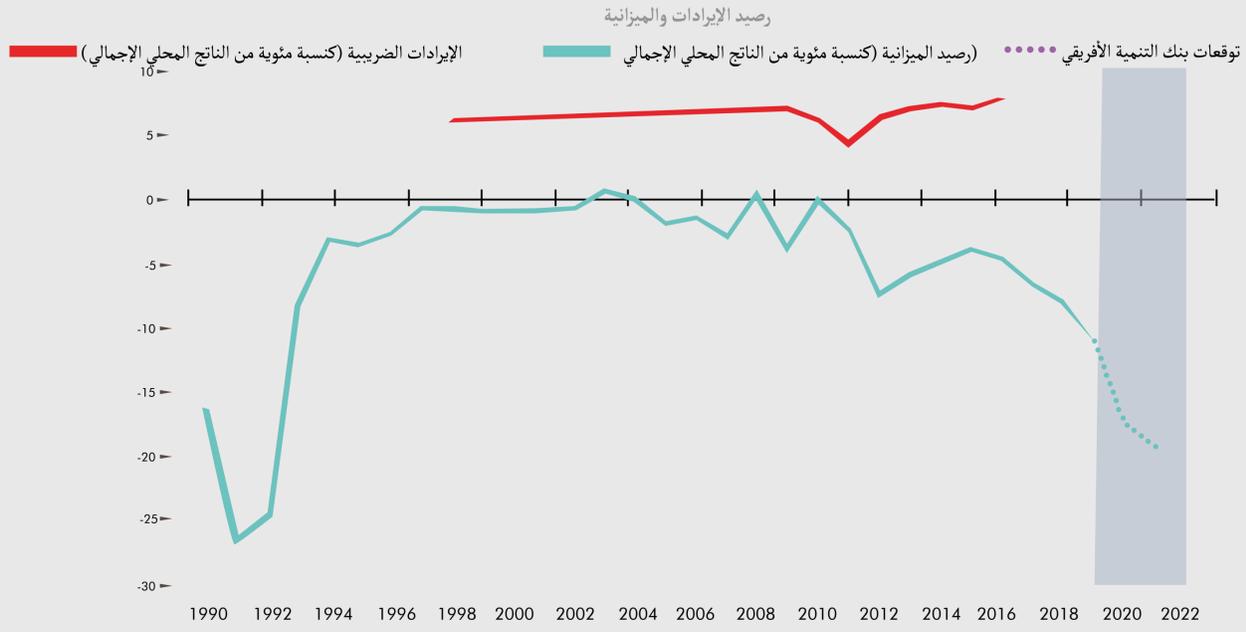
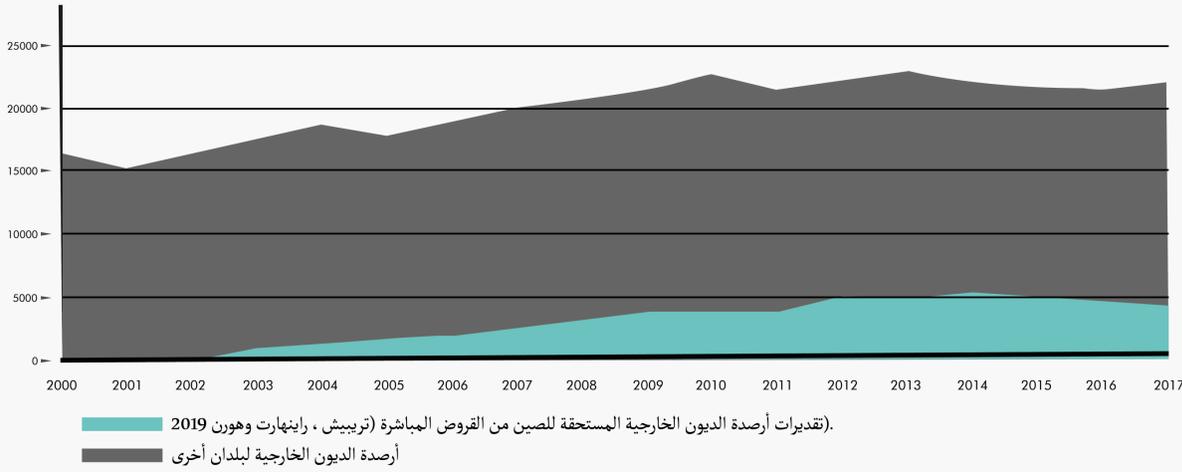
لدعم جهودها، سعت جنوب إفريقيا في 27 يوليو للحصول على قرض ميسر جديد بقيمة 4.3 مليار دولار أمريكي من صندوق النقد الدولي بسعر فائدة ميسرة كجزء من أداة التمويل السريع، والتي يجب سدادها في غضون 3.5 إلى 5 أعوام. [11] وبالإضافة إلى ذلك، تعزز استراتيجية الخزانة الوطنية للفترة 2020-2025 تعبئة 10 مليارات دولار من مصارف التنمية المتعددة الأطراف لمواصلة دعم الاقتصاد. [12]

السودان

نظرة عامة على البلد



أرصدة الديون الخارجية للصين مقابل بلدان أخرى بملايين الدولارات الأمريكية



مبادرة الحزام والطريق و اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية

هل وقعت على مذكرة تفاهم بشأن مبادرة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير؟ نعم

هل صادقت على اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية؟ لا

السودان

السودان في عام 2021

نمو اقتصادي 3%-

نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي 75%

رصيد الميزانية 4.3%-

مؤشر شفافية الديون نسبة للمؤشر المعياري 2/8

مليون دولار لتخفيف الديون الصينية 205

ليست جزءاً من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون

تاريخ الديون

بلغت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في السودان ذروتها عند 45% في عام 1992 ولكنها انخفضت إلى 75% في عام 2015. وتعكس الأسباب مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية. أولاً، عانت السودان من تخلف اقتصادي في السبعينيات والثمانينيات بسبب حربين أهليتين. وأدى ضعف الأداء الاقتصادي، إلى جانب عدم الاستقرار السياسي والاعتماد على المعونة والتمويل الخارجي، إلى اختلال في التوازن التجاري وانخفاض في الإيرادات، مما أدى إلى تراكم كبير في متأخرات خدمة الديون، مما جعل البلد مثقلًا بالديون في التسعينيات.

ثانياً، لم تتمكن السودان من الوصول إلى النظام المالي الدولي بسبب العقوبات الأمريكية في عام 1997. وشملت العقوبات حظرًا تجاريًا وتجميدًا للأصول الحكومية وقيودًا على التعامل بالدولار الأمريكي. [1] ولذلك، لم تقدم المؤسسات متعددة الأطراف برامج تخفيف الديون أو إعادة جدولة الديون للسودان. وأدى الإخفاق في سداد إجمالي خدمة الدين إلى زيادة اقتراض السودان لخدمة مدفوعات ديونها مما أدى إلى تصاعد دائرة المديونية. [2] ومع ذلك، قدمت الصين بعض الإغاثة خلال الفترة 2000-2018، في أربع مناسبات مختلفة، آخرها في عام 2018 [3].

في الأعوام القليلة الماضية، ظل مستوى ديون السودان مرتفعًا. وشكلت ديونها الحكومية العامة نحو 202% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019. وتشمل التحديات الرئيسية تقلص الاقتصاد، وارتفاع معدلات التضخم، والمغالاة في تقييم قيمة العملة، والعجز المالي الكبير. وبسبب ضعف بيئة الأعمال والاضطراب الاجتماعي، انكمش النمو الاقتصادي في عامي 2018 و2019، بنسبة تقدر بـ 2.3% و 2.5% على التوالي. وقد اتسع العجز المالي من 3.8% في عام 2015 إلى 10.8% في عام 2019، مما جعل البلاد أكثر عرضة لخدمة مدفوعات ديونها. وعلاوة على ذلك، ظلت السودان حتى أواخر عام 2020 مدرجةً على قائمة الولايات المتحدة الراعية للإرهاب، والتي استمرت في استبعاد البلاد من أن تكون جزءًا من برنامج تخفيف عبء الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

وعلاوة على ذلك، سجلت السودان أدنى نسبة مشتركة في مؤشر شفافية الديون، مع عدم وجود بوابة بيانات فعالة توفرها الحكومة، ولا مكتب لإدارة الديون أو استراتيجية عامة متوسطة الأجل للديون، على الرغم من أنها أصدرت قانون حرية المعلومات في عام 2015. وبالتالي، فإن المعلومات المتعلقة بالمشاريع الأخيرة الممولة من قروض من الصين والبنك الدولي وتركيزها من حيث أهداف التنمية المستدامة مستمد من مصادر أخرى، كما هو موضح أدناه.

السودان

السودان



SUSTAINABLE DEVELOPMENT GOALS



THE WORLD BANK



اسم المشروع	مليون دولار	أهداف التنمية المستدامة
المسلخ المتكامل (2017).	15	2 ZERO HUNGER
مطار الخرطوم الدولي الجديد (2014).	700	9 INDUSTRY, INNOVATION AND INFRASTRUCTURE
إعادة تأهيل مدرسة اللغات (2012).	19	9 INDUSTRY, INNOVATION AND INFRASTRUCTURE

اسم المشروع	مليون دولار	أهداف التنمية المستدامة
الاستجابة للتعليم حول كوفيد-19 في السودان (2020).	15	4 QUALITY EDUCATION
مشروع إدارة الموارد الطبيعية المستدامة - التمويل الإضافي الثاني (2020).	5.9	12 RESPONSIBLE CONSUMPTION AND PRODUCTION
الدعم الطارئ للتعليم الأساسي في السودان (2020).	11.58	4 QUALITY EDUCATION

التعرض للديون الصينية

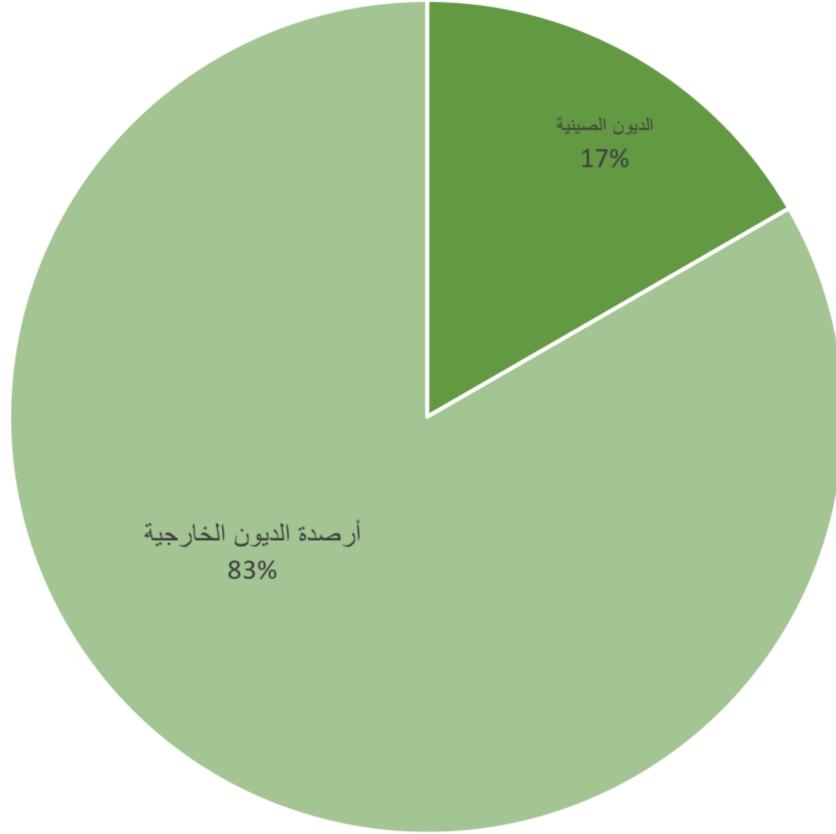
تمثل الديون الصينية حصة كبيرة من أرصدة الديون الخارجية للسودان، وقد ارتفعت من 174.1 مليون دولار أمريكي في عام 2002 إلى 4.4 مليار دولار أمريكي في عام 2017، وهو [4] ما يمثل الآن 20% من إجمالي أرصدة الديون الخارجية للسودان. ويرجع ذلك جزئياً إلى أن الجهات المانحة الأخرى غير نشطة في السودان بسبب العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة. على سبيل المثال، حتى عام 2020 لم تتمكن السودان من الحصول على قروض تساهلية من البنك الدولي بسبب حالة عدم الاستحقاق التي طال أمدها [5]. ومع ذلك، فإن الصين تقوم بتقييمها الخاص. وهكذا، سجلت مبادرة أبحاث الصين وأفريقيا أن هناك ما لا يقل عن 68 مشروع إقراض صيني في السودان، تتنوع بين محطات توليد الطاقة، والنقل، وقطاع الزراعة، فضلاً عن قروض المعدات العسكرية. ويبلغ إجمالي القروض الصينية المقدمة للسودان خلال الفترة 2000-2018 6.81 مليار دولار أمريكي على أساس رقم [6] كاري (CARI)، على الرغم من أن هذا قد يكون تقديراً متحفظاً.

من أجل الحصول على التمويل، ونظراً لانخفاض قاعدة الأصول، استخدمت السودان تدفقات مواردها مثل النفط والذهب لتوفير ضمانات تمكنها من الحصول على قروض من الصين - المعروفة باسم القروض القائمة على الموارد (RBLs). وقد وفرت هذه القروض المدعومة بالموارد فائدة واضحة لمواطني السودان من حيث ضمان تخصيص عائدات النفط بالكامل (أي افتراض) لمشاريع الإنفاق على البنية التحتية وضمان فرص أقل لضياح الأموال في الملاذات الضريبية، على سبيل المثال. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن في بعض الحالات، إذا تم التفاوض بشكل جيد، تصميم هذه الأدوات لتوفير حاجز للمقترضين ضد انخفاض أسعار النفط (أو الموارد الطبيعية الأخرى)، وهي مسألة أصبحت ذات صلة في عام 2020 عندما انخفضت أسعار النفط. [7]

من ناحية أخرى، هناك تكاليف لفرص محتملة مرتبطة بالقروض القائمة على الموارد (RBLs) ربما يفضل المواطنون السودانيون إنفاق عائدات النفط على قضايا أخرى مثل التعليم أو الصحة. وبالإضافة إلى ذلك، لا تقضي هذه الصكوك على احتمال إفراط عطاءات المشاريع، والتي يمكن أن تكون مرتبطة بالفساد. وأخيراً، إن لم يتم التفاوض بشأنها بشكل جيد، يمكن أن تترك السودان عرضة لتقلبات أسعار النفط، وخاصة صدمات الأسعار التي لم يسبق لها مثيل. فعلى سبيل المثال، إذا ارتبطت التزامات الديون وسداد القروض بسعر ثابت يعني أن السعر ينخفض، وعليه فإن السودان سيكون ملزماً بتصدير كميات أكبر من الموارد إلى الصين لخدمة ديونه. ومع ذلك، ليس من الواضح كيف تفاوض السودان على هذه القروض مع الصين، ومع استقلال جنوب السودان من الواضح أن هذه القروض محدودة. فعلى سبيل المثال، حصل السودان في عام 2013 على قرض بقيمة 1.5 مليار دولار أمريكي مع فترة سماح مدتها خمسة أعوام من الصين. [8] وفي عام 2018، وافقت الصين على تقديم منح السودان بقيمة 58 مليون دولار أمريكي وقرض بدون فوائد بقيمة 30 مليون دولار أمريكي من أجل أمن السلام والتنمية الاقتصادية خلال منتدى التعاون الصيني الأفريقي. [9]

السودان

الشكل: الدين الصيني كنسبة من إجمالي الدين الخارجي للسودان



المصدر:
البنك الدولي، وكريستوف تريبيش وآخرون،
وقاعدة بيانات الديون الصينية

تحديات التمويل الحالية

إن متأخرات خدمة الدين تحد من التمويل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي، مما يجعل من الصعب للغاية على السودان إدارة الديون أو الاستثمار في التنمية الاقتصادية والحد من الفقر. [10] وفي الوقت نفسه، من المرجح أن تحتاج السودان إلى تمويل كبير من الهياكل الأساسية لتلبية الاحتياجات الأساسية المتبقية للسكان والحد من الفقر. والوصول إلى الإنترنت والكهرباء متأخر بشكل خاص، والبنية التحتية للطرق محدودة للغاية حاليًا.

ما الذي لا يزال السودان بحاجة لتمويله؟
بعض الأمثلة

الحصول على الكهرباء لـ 40% من السكان
الوصول إلى الإنترنت لـ 70% من السكان
تحسين البنية التحتية التجارية بنسبة 42% للوصول إلى المستويات الصينية
تحسين البنية التحتية للطرق بنسبة 37% للوصول إلى المستويات الصينية



مع ذلك، ومع وجود مستويات "مرتفعة" بالفعل من الدين العام، فمن غير الواضح كيف يمكن توفير ذلك داخليًا أو حتى خارجيًا. ووفقًا لصندوق النقد الدولي، فإن السودان تعاني من أزمة ديون، حيث تتوقع حملة اليوبيل المتعلقة بالديون حدوث أزمة ديون في عام 2020، مما يسلط الضوء على نقاط الضعف في قدرة السودان على الوفاء بالتزامات الديون.

تأثير كوفيد-19

خلق كوفيد-19 المزيد من التحديات لوضع ديون السودان. يعتمد السودان بشكل كبير على الزراعة، التي شكلت 32% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019. ومع ذلك، أدى الوباء إلى جانب الإغلاق والافتقار إلى البنية التحتية الأساسية إلى انخفاض الصادرات الزراعية. بسبب كوفيد-19، من المتوقع أن يكون النمو الاقتصادي سالبًا 7.2% في عام 2020 وسالبًا 3% في عام 2021. ومن المتوقع أن يؤدي انهيار أسعار النفط وانخفاض الصادرات وزيادة الإنفاق العام لمواجهة الوباء إلى توسيع العجز المالي في عام 2020 إلى 17.2% من الناتج المحلي الإجمالي في أسوأ الحالات التي توقعها بنك التنمية الأفريقي، مما يجعل من الصعب على البلاد خدمة مدفوعات ديونها.

السودان

بالتالي، كان لا بد من أن تقتصر استجابة السودان لكوفيد-19 على 0.3% فقط من الناتج المحلي الإجمالي - وبحلول سبتمبر 2020 كانت الميزانية 120 مليون دولار أمريكي فقط. وشمل ذلك تقديم المساعدة الاجتماعية من خلال توزيع الأغذية والتحويلات النقدية التي كان الغرض منها الوصول إلى 1.9 مليون شخص في جميع أنحاء البلد، أي 4.4% من السكان. [11]

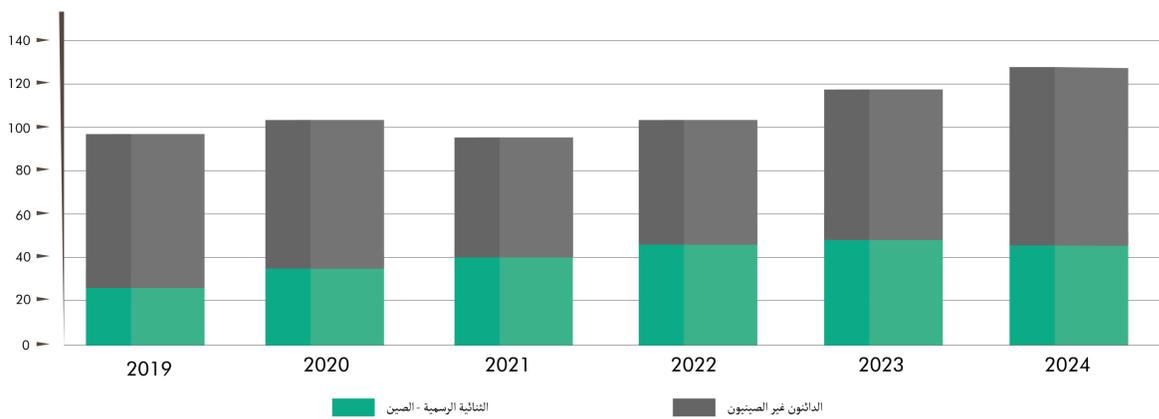
علاوة على ذلك، فإن السودان مقيدة بتصنيف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في المشاركة في مبادرة وقف الديون الصادرة عن مجموعة العشرين (DSSI) ومع ذلك، في 30 سبتمبر 2020، سعت السودان إلى الحصول على منحة صغيرة بقيمة 22 مليون دولار أمريكي من البنك الدولي في إطار الصندوق الاستئماني للتأهب لحالات الطوارئ الصحية وصندوق دعم الانتقال والإنعاش في السودان (15.5 مليون دولار أمريكي) للمساعدة في إدارة الآثار الصحية والاقتصادية لكوفيد-19. [12] وجاء ذلك في أعقاب اتفاق السودان في يونيو 2020 على برنامج جديد تحت إشراف الموظفين من قبل صندوق النقد الدولي يهدف إلى تغيير ظروف الاقتصاد الكلي والهيكل الاقتصادية والحوكمة. [13]

توجو

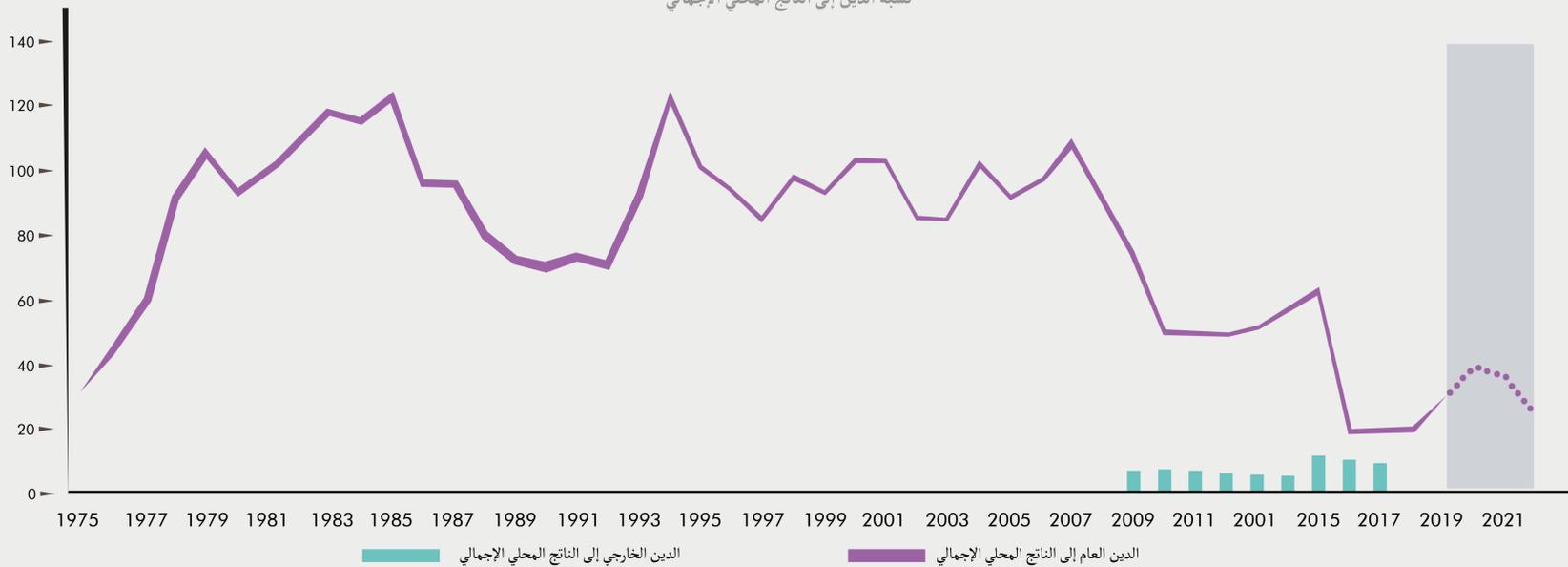
نظرة عامة على البلد



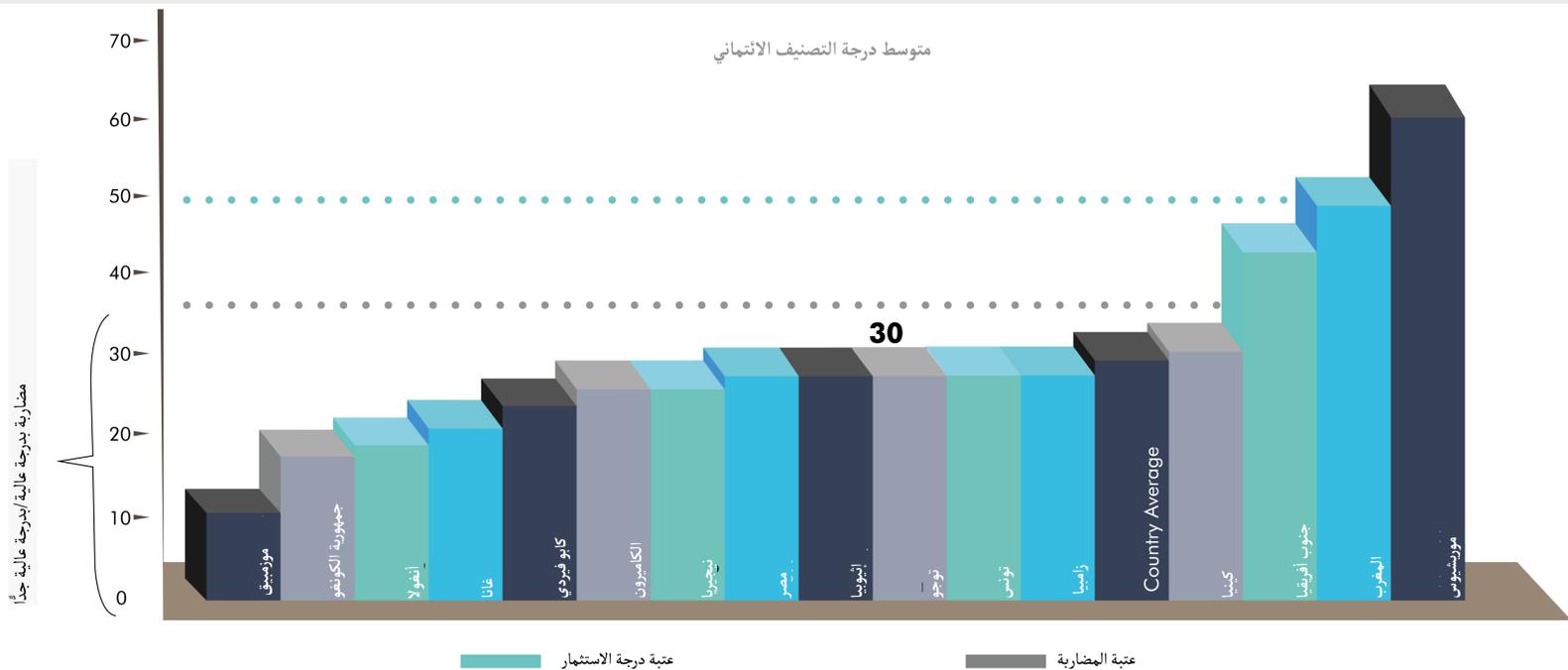
(خدمة الدين المتوقعة للصين مقابل الدائنين الآخرين (بملايين الدولارات الأمريكية).



نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي



متوسط درجة التصنيف الائتماني



مبادرة الحزام والطريق و اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية



هل وقعت على مذكرة تفاهم بشأن مبادرة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير؟ نعم

هل صادقت على اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية؟ نعم

توجو

مليون دولار تعهد بتخفيف عبء الديون عن 282

طريق مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون

مليون دولار لتخفيف الديون الصينية 53

ملايين دولار لتخفيف ديون المملكة المتحدة 6

لا شيء لتخفيف ديون الولايات المتحدة الأمريكية

توجو في عام 2021

نمو اقتصادي 4%

نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي 37%

رصيد الميزانية -1.6%

مؤشر شفافية الديون نسبة للمؤشر المعياري 4.5/8

تاريخ الديون

ارتفعت ديون توجو خلال أزمة الديون في الثمانينات وأوائل التسعينات. وتعتمد البلاد اعتمادًا كبيرًا على الزراعة التجارية والمعيشية وهي من بين أكبر منتجي الفوسفات في العالم. [1] وتتمتع توجو أيضًا بأهمية استراتيجية بالنسبة للعديد من المانحين في الشبكات البحرية في خليج غينيا، بما في ذلك الصين.

وبلغت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في توجو ما متوسطه 93% سنويًا بين عامي 1977 و1995. وقبل ذلك، كانت توجو تستثمر بشكل طموح في البنية التحتية، ولكن انخفاض أسعار السلع الأساسية وارتفاع أسعار الفائدة قد أدى إلى ارتفاع حجم الاقتراض الخارجي مقابل الناتج المحلي الإجمالي. [2] وقد حدثت الاضطرابات السياسية في عامي 1992 و1993 وأدى انخفاض الإيرادات من صناعة الفوسفات إلى جعل البلاد غير قادرة على خدمة ديونها، مما أدى إلى تفاقم الوضع وأدى إلى ارتفاع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 122% بحلول عام 1995. ومع ذلك، قررت الحكومة منذ عام 2007 إجراء تغييرات في السياسة الديمقراطية وتسوية المتأخرات المستحقة للبنك الدولي، مما مكنها من أن تكون مؤهلة للمبادرة المتعلقة بالديون المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وقد ساعد ذلك على خفض مستوى الدين العام في توجو إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 62% في عام 2015 [3]. كما قدمت الصين بعض التخفيف من عبء الديون إلى توجو خلال الفترة 2000-2018، وهو ما يعادل قرابة 20% من المبلغ الذي تم تلقيه عن طريق مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. (HIPC)

منذ عام 2008، شهدت توجو نموًا اقتصاديًا بمتوسط معدل 5.5% سنويًا، ولا سيما بسبب نجاح مناطق تجهيز الصادرات. [4] بالإضافة إلى ذلك، يوجد في توجو أحد موانئ المياه العميقة الطبيعية القليلة في غرب إفريقيا - والتي استفادت من الاستثمار الأجنبي المباشر متعدد الأطراف والصيني (وليس القروض)، والذي عزز التجارة الإقليمية والدولية. [5] وأدى الأداء الاقتصادي القوي إلى تقليص العجز المالي إلى 0.8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018، مقارنة بـ 6.3% في عام 2011.

مع ذلك، في عام 2017، تم دفع 8.1% من إجمالي الإنفاق الحكومي لصالح فوائد الديون. وعلى سبيل المقارنة، لم يمثل الإنفاق الصحي سوى 5% من إجمالي الإنفاق الحكومي [6]. وقد يعني هذا أن هناك تكاليف الفرصة لسداد الديون - ما لم تساعد الديون التي يتم خدمتها على رفع مستويات معيشة المواطن و/أو تدر عائداً. وترد أدناه أمثلة على أنواع المشاريع التي تمكنت توجو من تمويلها مؤخرًا عن طريق الحصول على قروض من البنك الدولي والصين.



SUSTAINABLE DEVELOPMENT GOALS



THE WORLD BANK



اسم المشروع	مليون دولار	أهداف التنمية المستدامة
إعادة تطوير مطار نيامتوجو (2016).	44	9 INDUSTRY, INNOVATION AND INFRASTRUCTURE
تمديد مطار لومي الدولي (محطتان إضافيتان) (2016).	62	9 INDUSTRY, INNOVATION AND INFRASTRUCTURE
سد أديجارالا (2016).	57	9 INDUSTRY, INNOVATION AND INFRASTRUCTURE

اسم المشروع	مليون دولار	أهداف التنمية المستدامة
مشروع الاستجابة للتعليم حول كوفيد-19 في توجو (2020).	6.85	4 QUALITY EDUCATION
مشروع تعزيز تأهب النظم والاستجابة لطوارئ كوفيد-19 في توجو (2020).	8.1	3 GOOD HEALTH AND WELL-BEING
صندوق عوائد الديون لإصلاح الطاقة والإدارة المالية الأول في توجو.	150	7 AFFORDABLE AND CLEAN ENERGY

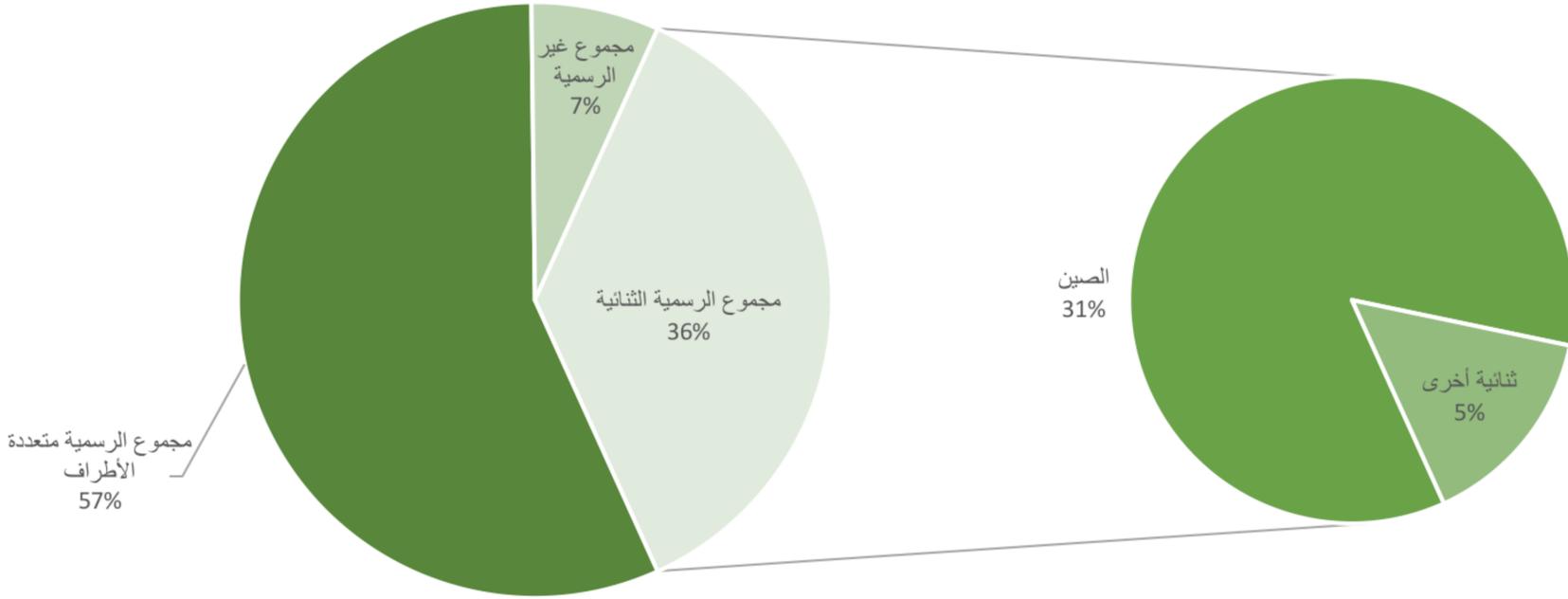
أعدت توجو تنظيم مكتبها لإدارة الديون وأصدرت قانونًا بشأن حرية المعلومات في عام 2016، لكنها لم تنشر سوى معلومات محدودة عن البيانات المتعلقة بالميزانية والتحليل الاقتصادي، مما جعل البلد متوسط المدى في مؤشر شفافية الديون.

التعرض للديون الصينية

سعت توجو إلى الحصول على مزيد من الديون من الصين على مدى العقود الماضية، حيث شكلت الديون الصينية 0.8% من إجمالي أرصدة ديونها الخارجية في عام 2004، بزيادة إلى 45% في عام 2015، على الرغم من أن النسبة بلغت 26% في عام 2017. ووفقًا لمبادرة أبحاث الصين وأفريقيا، قدمت الصين على الأقل 16 مشروعًا قرضًا لتوجو، مع التركيز على النقل والطاقة بالإضافة إلى قطاع الاتصالات. [7] فعلى سبيل المثال، منحت الصين في عام 2008 قرضًا يزيد على 9.2 مليون دولار أمريكي لتوجو لمشاريع في مجالات الصحة والتعليم والزراعة والطاقة. [8] وفي عام 2009، قدمت الصين قرضًا بقيمة 241 مليون دولار أمريكي لتوجو لإعادة تأهيل الطرق. [9]

الصين هي أكبر دائن ثنائي رسمي لتوجو. ففي عام 2018، بلغت الديون الصينية حوالي 81% من إجمالي الدين الثنائي الرسمي لتوجو. وتوغو هي واحدة من 44 دولة أفريقية وقعت مذكرات تفاهم مع الصين لمبادرة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير (BRI). ووقعت الصين الدعم لتوجو في مجالات تشمل الزراعة وتنمية الهياكل الأساسية. كما التزمت الصين بزيادة مساعدة توجو على زيادة التصنيع واتخاذ إجراءات صارمة ضد الجرائم العابرة للحدود [10].

الشكل: تكوين رصيد ديون توجو



المصدر: مبادرة خدمة تعليق الديون من البنك الدولي

تحديات التمويل الحالية

ما الذي لا تزال توجو بحاجة لتمويله؟
بعض الأمثلة

الحصول على الكهرباء بالنسبة لـ 1% من السكان
الحصول على مياه الشرب لـ 35% من السكان
الوصول إلى الإنترنت لـ 88% من السكان
تحسين البنية التحتية التجارية بنسبة 41% للوصول إلى المستويات الصينية
تحسين البنية التحتية للطرق بنسبة 33% للوصول إلى المستويات الصينية



تتمتع توجو ببنية تحتية عامة قوية من حيث الوصول إلى الكهرباء، ولكن لا تزال هناك احتياجات تمويل مستقبلية كبيرة لتلبية أهداف التنمية المستدامة - على سبيل المثال الوصول إلى الإنترنت وكذلك بعض التحسينات في البنية التحتية للتجارة والطرق.

قد يكون من الممكن القيام بذلك عن طريق التمويل الخارجي. وانخفض الدين العام لتوجو من 76.2% من الناتج المحلي الإجمالي في 2018 إلى 70.9% من الناتج المحلي الإجمالي في 2019، ونتيجة لذلك يعتقد صندوق النقد الدولي أن هذا يعني ببساطة أن لديها مخاطر معتدلة لتحليل القدرة على تحمل الديون في عام 2020. [11] وتعمل توجو مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في مجال إدارة المالية العامة. ومن حيث الجدارة الائتمانية، تم الإبلاغ عن تصنيف موديز الائتماني لتوجو عند B3 مع نظرة مستقبلية مستقرة، لكنها أقل من الدرجة الاستثمارية والمضاربة بدرجة عالية. [12] وإلى جانب زامبيا، فإن تصنيفها الائتماني هو خامس أقوى البلدان التي تم تحليلها في هذا الدليل.

تأثير كوفيد-19

أدى كوفيد-19 إلى تباطؤ التنمية الاقتصادية في توجو. وتشير التقديرات إلى أن الاقتصاد ينمو بنسبة 1٪ فقط في عام 2020 ولكن يمكن أن يتقلص بنسبة 1.3٪ بناءً على أسوأ الحالات وفقاً لبنك التنمية الأفريقي.

حاولت توجو التصدي لهذه الآثار من خلال تخصيص ميزانية - بحلول سبتمبر 2020 - بقيمة 932 مليون دولار لبرامج التخفيف من كوفيد-19، أي ما يعادل 17.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وشمل ذلك تقديم المساعدة الاجتماعية من خلال التحويلات النقدية لتوفير الغذاء والماء والطاقة والاتصالات للأسر المعيشية المستضعفة. وفي المجموع، قُدرت برامج المساعدة الاجتماعية الخاصة بها لتصل إلى مليون شخص في جميع أنحاء البلاد، أي 12٪ من السكان.

مع ذلك، وبسبب انخفاض الإيرادات الحكومية وزيادة الإنفاق، سيتسع العجز المالي ليصل إلى 6.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 في أسوأ سيناريو لبنك التنمية الأفريقي.

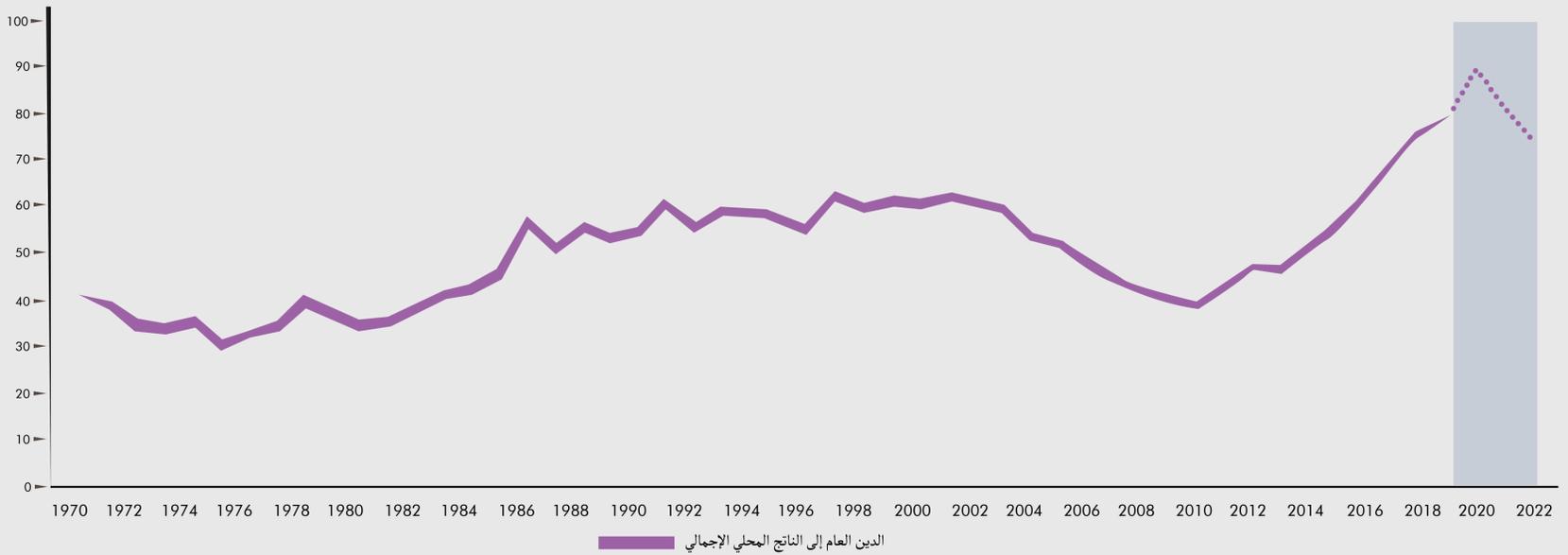
بالتالي، كانت توجو مؤهلة للمشاركة في مبادرة وقف خدمة الديون التي أطلقتها مجموعة العشرين، والتي من شأنها أن تسمح للبلاد بتعليق دفع ما مجموعه 24.4 مليون دولار أمريكي [13] لدائنيها الثنائيين الرسميين - بما في ذلك الصين - بحلول نهاية عام 2020. وفي 13 أبريل، طلبت توجو الحصول على منحة بقيمة 5.12 مليون دولار أمريكي وتمت الموافقة عليها في إطار الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون (CCRT)، ومنحة ثانية قدرها 3.26 مليون دولار أمريكي في 2 أكتوبر 2020. [14] وبالإضافة إلى ذلك، حصلت توجو أيضاً على قرض بقيمة 97.1 مليون دولار أمريكي من التسهيل الائتماني الممدد (ECF) التابع لصندوق النقد الدولي، والذي يعطي فترة سماح تبلغ 5.5 أعوام ويجب سداؤه في غضون 10 أعوام [15]. كما تبرعت الصين بالإمدادات الطبية لتوجو لمساعدة البلاد في مكافحة كوفيد-19. [16]

تونس

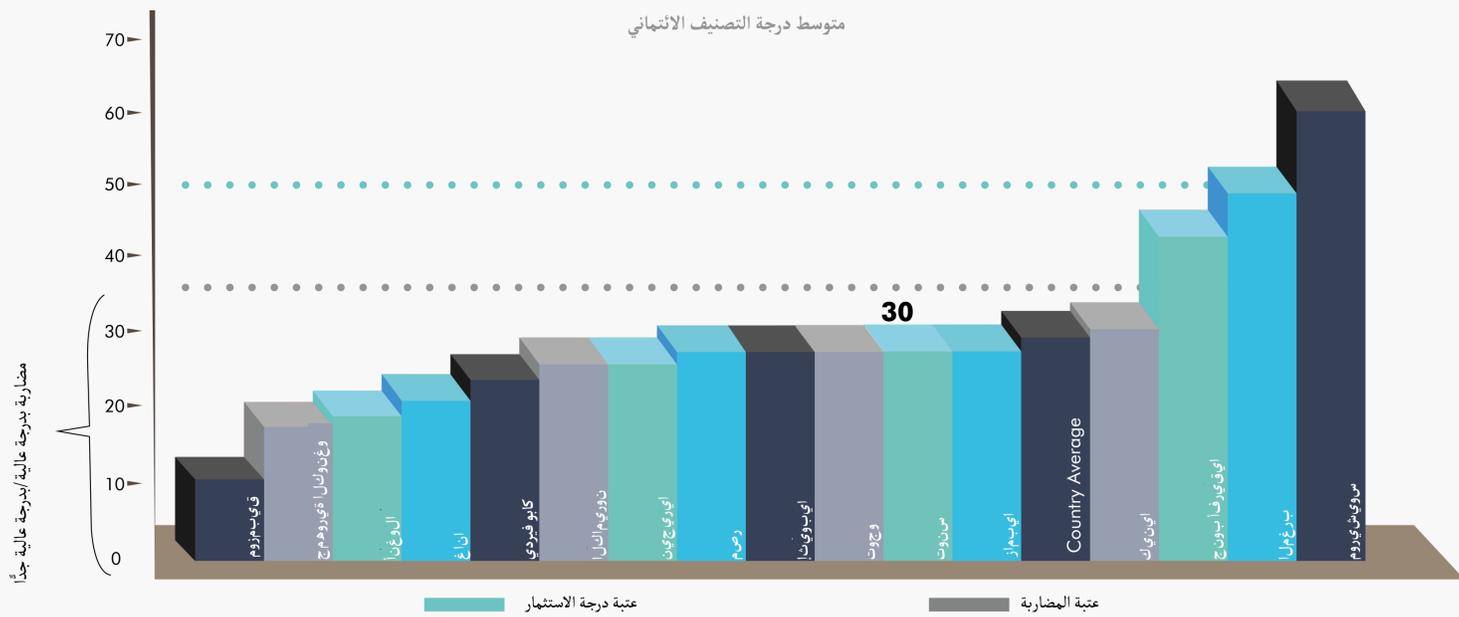
نظرة عامة على البلد



نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي



متوسط درجة التصنيف الائتماني



مبادرة الحزام والطريق و اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية

هل وقعت على مذكرة تفاهم بشأن مبادرة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير؟ نعم

هل صادقت على اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية؟ لا

تونس

تونس في عام 2021

نمو اقتصادي 4.1%

نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي 82%

رصيد الميزانية -4.5%

مؤشر شفافية الديون نسبة للمؤشر المعياري 6.5/8

تاريخ الديون

ظل مستوى الدين العام في تونس منخفضًا نسبيًا حتى أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين حيث بلغ متوسط نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي 48% سنويًا بحلول عام 2002. واستمرت النسبة في الانخفاض وبلغت 39% في عام 2010. ويعزى ذلك أساسًا إلى اتباع سياسة حكيمة لإدارة الديون، حيث أن تونس لم تكن أبدًا جزءًا من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ولم تعلن قط عن تلقي أي إلغاء للديون من الصين.

وعلى وجه التحديد، اضطلعت تونس ببرنامج للتكيف الهيكلي وحررت اقتصادها، مما جلب القروض من البنك الدولي ومن دائنين آخرين. وخلال هذه الفترة، طورت تونس إمكانيات وصولها إلى سوق رأس المال الدولية وأنشأت أدوات حكومية محلية للدخل الثابت، مما مكنها من الحد من الاعتماد على الدين الخارجي. وعلاوة على ذلك، أوردت خطة التنمية الخمسية لتونس بالتفصيل التزامًا بالحفاظ على المبلغ الإجمالي للديون الوطنية أقل من 60 إلى 65 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي - لضمان استدامتها المالية. [1]

مع ذلك، منذ الربيع العربي و2011، ارتفع عبء ديون تونس بشكل ملحوظ من 43% إلى 80% في عام 2019. وقبل ذلك، كان الاقتصاد ينمو بمعدل 4.3% سنويًا. وأدت فترة ما بعد الربيع العربي في تونس إلى انخفاض حاد في التنمية الاقتصادية: فقد قدر معدل النمو الاقتصادي بنسبة -1.9% في عام 2011. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من أن موقعها الجغرافي وفر سهولة الوصول إلى جنوب البحر الأبيض المتوسط والعالم العربي والسوق الأوروبية، إلا أن الركود في أوروبا بعد عام 2008 وبعد الأزمة المالية العالمية زاد من تدهور الاقتصاد، حيث استأثر الاتحاد الأوروبي بنحو 80% من صادرات تونس، مما جعل من الصعب تنوع الصادرات. [2] وقد بذلت الحكومة التونسية جهودًا لتعزيز النمو الاقتصادي بعد ذلك، ولكن التقدم كان بطيئًا. وعلى وجه التحديد، تسببت الهجمات الإرهابية المتتالية ضد قطاع السياحة وإضرابات العمال في قطاع الفوسفات، وهي مصادر رئيسية للدخل بالعملة الأجنبية، في انخفاض قيمة الدينار التونسي، مما أدى إلى زيادة انخفاض إيرادات الحكومة. [3] وبأخذ الأمرين معًا، اتسع العجز المالي من 0.6% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010 إلى 6% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017، الأمر الذي شكك في قدرة تونس على سداد الديون.

مع ذلك، تقدم تونس مجموعة شاملة نسبيًا من البيانات الحكومية، بما في ذلك الميزانية والمعلومات المالية ووثائق الديون. وأنشأت تونس مكتبًا لإدارة الديون، وأقرت قانون الحق في الوصول إلى المعلومات، ووقعت على شراكة الحكومة المفتوحة، مما جعلها تتصدر قائمة الدول التي تم تحليلها في مؤشر شفافية الديون. وفيما يلي أمثلة على المشاريع التي مولتها تونس مؤخرًا باستخدام قروض من البنك الدولي والصين:

تونس



THE WORLD BANK



اسم المشروع	مليون دولار	أهداف التنمية المستدامة
شراء 20 قطارًا (2009).	80	9 INDUSTRY, INNOVATION AND INFRASTRUCTURE
مشروع الاتصالات (2007).	3	9 INDUSTRY, INNOVATION AND INFRASTRUCTURE
شراء المعدات والخدمات الهندسية للمؤسسة الوطنية للاتصالات بتونس (2006).	6	9 INDUSTRY, INNOVATION AND INFRASTRUCTURE

اسم المشروع	مليون دولار	أهداف التنمية المستدامة
تمويل سياسة التنمية الطارئة الأولى للصمود والتعافي في تونس (2020).	175	8 DECENT WORK AND ECONOMIC GROWTH
مشروع تحسين قطاع الطاقة (2019).	151	7 AFFORDABLE AND CLEAN ENERGY
مشروع الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة في تونس (2019).	75	9 INDUSTRY, INNOVATION AND INFRASTRUCTURE

تونس

التعرض للديون الصينية

عدد القروض الصينية لتونس صغير نسبياً حيث بلغ إجمالي القروض 131 مليون دولار أمريكي بناءً على بيانات مبادرة أبحاث الصين وأفريقيا. [4] ولا تتوفر سوى بيانات قليلة، إلا أنها تشير إلى أن الصين قد تمثل أقل من 1% من محفظة القروض الخارجية الحالية لتونس. ولم تسجل سوى سبعة مشاريع قروض خلال الفترة بين عامي 2000 و2009، وخصص معظمها لقطاع الاتصالات. وقدم قرض واحد لبناء السكك الحديدية الوطنية التونسية في عام 2009، بلغت قيمتها 80 مليون دولار أمريكي. [5]

مع ذلك، ومنذ إطلاق مبادرة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير في عام 2013، زادت تونس والصين من التعاون. وفي عام 2018، أصبحت تونس واحدة من 44 دولة أفريقية وقعت على مذكرة تفاهم حول مبادرة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير (BRI) مع الصين. بعد ذلك في عام 2019، منحت الصين حكومة تونس تبرعين بقيمة 272 مليون يوان (حوالي 41 مليون دولار أمريكي) بموجب اتفاقيتي تعاون بين البلدين. [6] وساعدت الصين في بناء مستشفى صفاقس ابتداءً من عام 2016، وفي عام 2019 قدمت الصين أكثر من 70 مليون دولار أمريكي في شكل منح لتوسيع مستشفى جامعي جديد. [7] وتتعاون البلدان أيضاً في تبادل الشباب والبحث العلمي مثل تطوير الذكاء الاصطناعي وتعزيز مركز التجارة الدولية. [8]

تحديات التمويل الحالية

تتنبأ حملة اليوبيل لإلغاء الديون بحدوث أزمة ديون في تونس عام 2020، حيث تقلل مدفوعات الديون من القدرة على تعبئة الموارد المحلية وتسلب الضوء على نقاط الضعف في قدرة تونس على الوفاء بالتزامات الديون. [9] ولا يقيم صندوق النقد الدولي القدرة على تحمل الدين في تونس لأنها تصنف على أنها بلد متوسط الدخل. من حيث جدارتها الائتمانية، خفضت فيتش تصنيف تونس الائتماني إلى "B" مع نظرة مستقبلية مستقرة في 12 مايو 2020 [10]، وهو أقل من درجة الاستثمار والمضاربة العالية، ويشير إلى قدرة ضعيفة على مواصلة الدفع في ظل بيئة الأعمال والاقتصاد المتدهورة. [11] ومن شأن استمرار الحصول على التمويل المحلي والدولي أن يساعد تونس على تلبية الاحتياجات المتميزة لتمويل البنية التحتية طويلة الأجل - على سبيل المثال لتوفير الوصول إلى الإنترنت لجميع السكان، وكذلك تحسين التجارة والبنية التحتية للطرق إلى مستويات أكثر كفاءة.

ما الذي لا تزال تونس بحاجة لتمويله؟
بعض الأمثلة

الوصول إلى الإنترنت لـ 37% من السكان
تحسين البنية التحتية للموانئ بنسبة 28% للوصول إلى المستويات الصينية
تحسين البنية التحتية للطرق بنسبة 36% للوصول إلى المستويات الصينية



تأثير كوفيد-19

شكلت جائحة كوفيد-19 تحدياً للاقتصاد التونسي وبالتالي لديونها نسبة إلى مستويات الناتج المحلي الإجمالي. وكان من المتوقع أن يتباطأ النمو الاقتصادي في البلاد بالفعل عند 1% في عام 2019 قبل انتشار الوباء. وبحلول سبتمبر 2020، خصصت الحكومة التونسية 2.2% من الناتج المحلي الإجمالي (8 مليارات دولار) لتدابير تشمل المساعدة الاجتماعية من خلال التحويلات النقدية لأسر القطاع غير الرسمي والأسر التي بها مسنين أو معاقين مقيمين. وكان الهدف من هذه البرامج هو الوصول إلى 4.8 مليار شخص في جميع أنحاء البلاد، أي 41% من السكان. ومع ذلك، أدى الإغلاق العالمي وانهايار أسعار النفط وانخفاض الصادرات إلى ركود أعمق مع أحدث التوقعات بانكماش بنسبة -9% في عام 2020. [12] وفي هذا السياق، من المتوقع أن يرتفع معدل البطالة من 15% إلى 18%، وهو نفس المستوى الذي كان عليه عام 2011. وقد يساهم فقدان النمو في زيادة العجز المالي بنسبة 6% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 و4.5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021 بناءً على أسوأ سيناريو وفقاً لبنك التنمية الأفريقي.

تونس

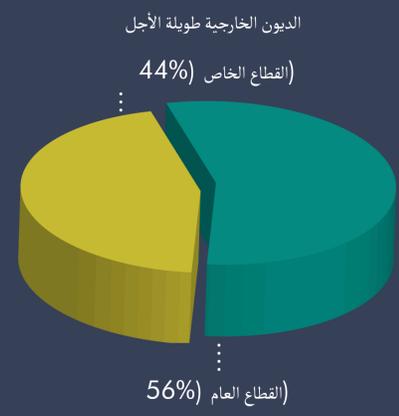
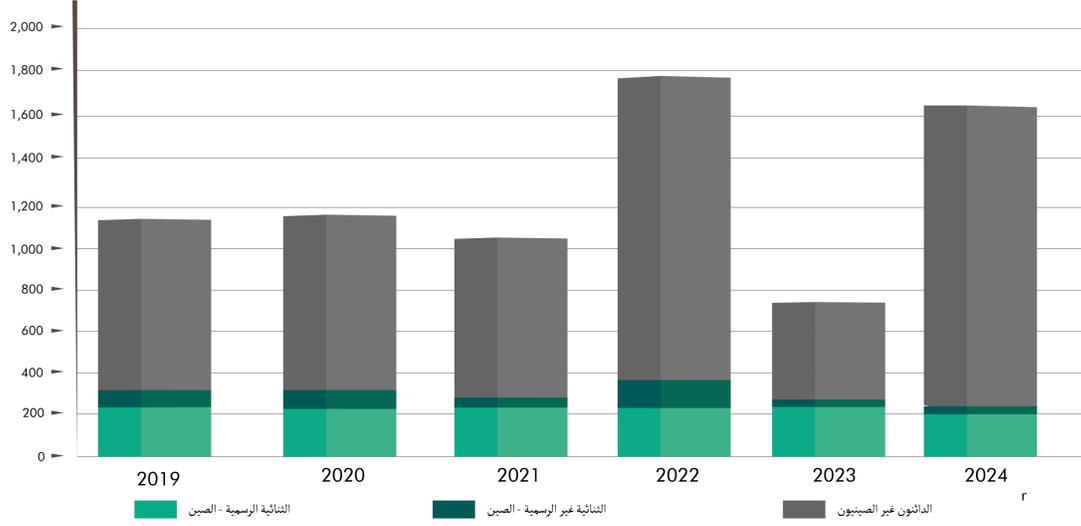
إن تونس، باعتبارها دولة من البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى، غير مؤهلة للحصول على مبادرة وقف الديون التي أطلقتها مجموعة العشرين. [13] ومع ذلك، طلبت تونس قرضًا للمساعدة الطارئة بقيمة 745 مليون دولار أمريكي من أداة التمويل السريع لصندوق النقد الدولي لمساعدة البلاد على مواجهة آثار جائحة كوفيد-19، والتي يجب سدادها في غضون 3.5 إلى 5 أعوام [14].

زامبيا

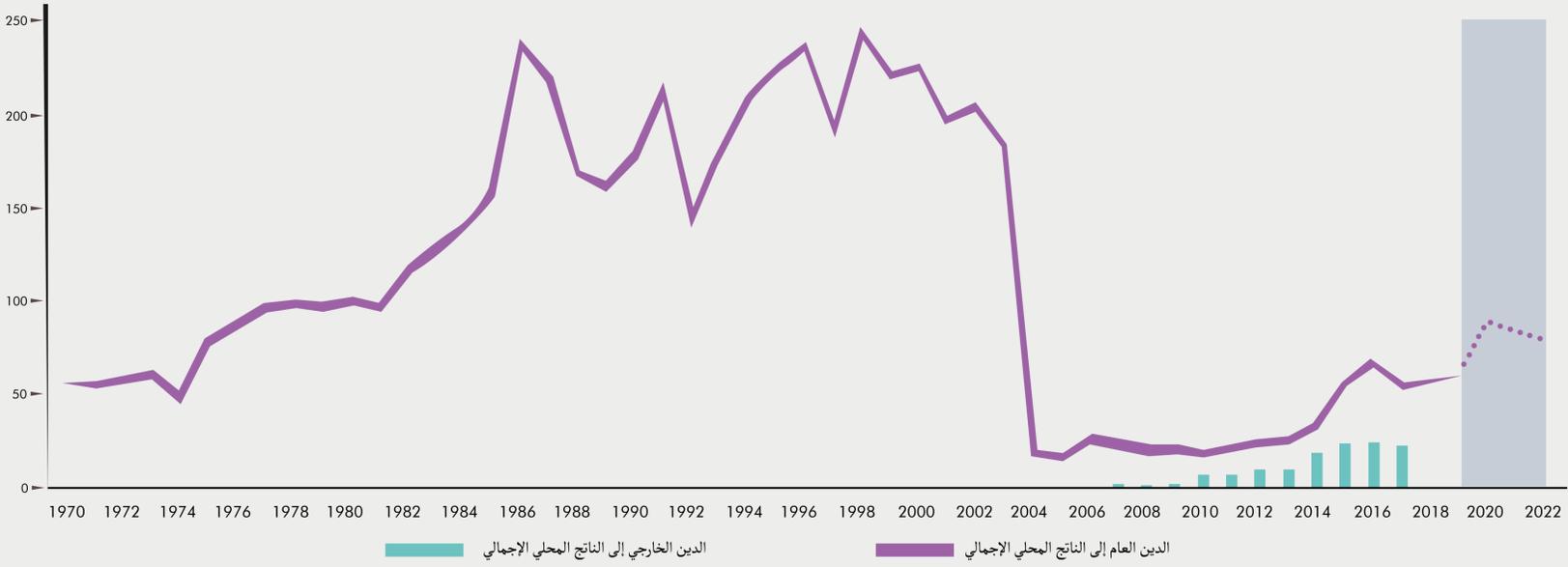
نظرة عامة على البلد



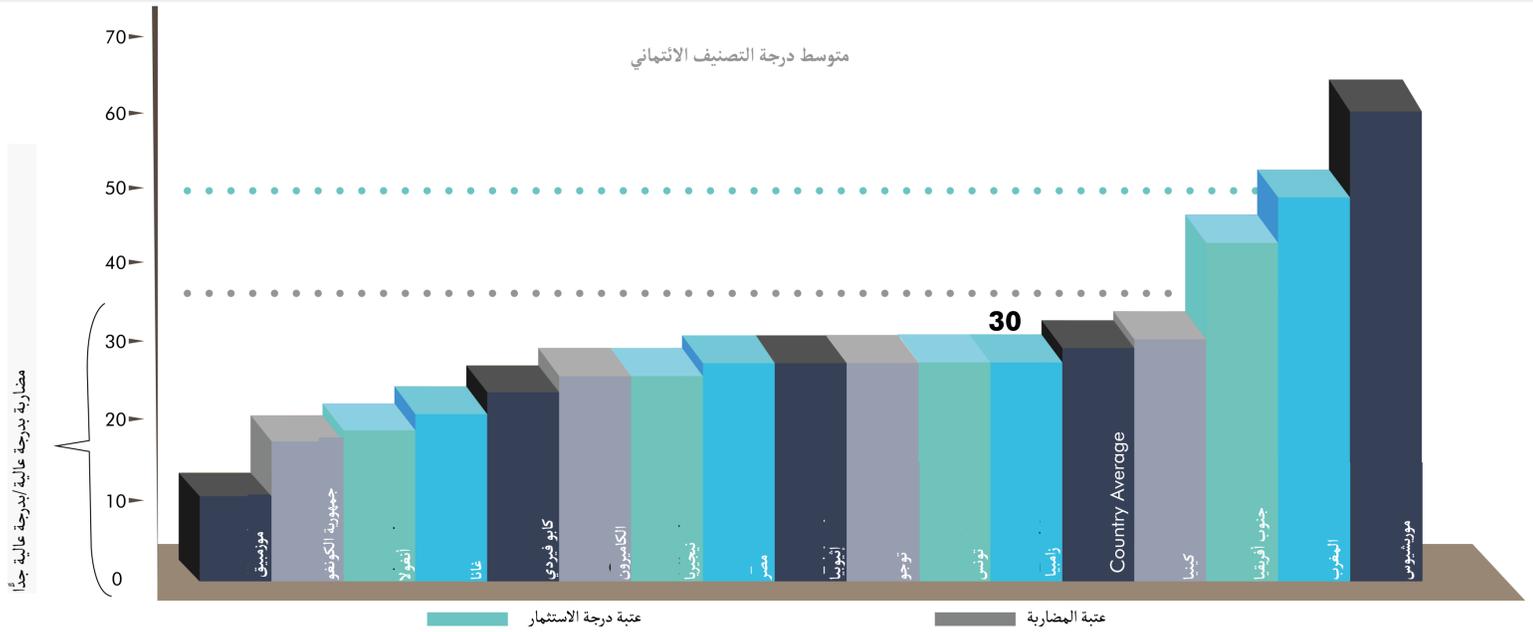
(خدمة الديون المتوقعة للصين مقابل الدائنين الآخرين (بملايين الدولارات الأمريكية).



نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي



متوسط درجة التصنيف الائتماني



مبادرة الحزام والطريق و اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية

هل وقعت على مذكرة تفاهم بشأن مبادرة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير؟ نعم
هل صادقت على اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية؟ في انتظار موافقة البرلمان لا

زامبيا

بليون دولار من الديون الملتزم بها من خلال مبادرة 2.5

البلدان الفقيرة المثقلة بالديون

مليون دولار لتخفيف الديون الصينية 259

مليون دولار لتخفيف ديون المملكة المتحدة 151

مليون دولار لتخفيف ديون الولايات المتحدة 122

الأمريكية

زامبيا في عام 2021

نمو اقتصادي 2.3%

نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي 85%

رصيد الميزانية -5.03%

مؤشر شفافية الديون نسبة للمؤشر المعياري 4.5 / 8

تاريخ الديون

زادت نسبة الدين العام في زامبيا إلى الناتج المحلي الإجمالي بشكل ملحوظ خلال السبعينيات، لتصل إلى أكثر من 100% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1980. وارتفعت هذه النسبة إلى متوسط قدره 182% من الناتج المحلي الإجمالي سنويًا بحلول أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. ويعزى ذلك أساسًا إلى انخفاض سعر النحاس - الذي كان العائد الرئيسي لزامبيا من الصادرات، وارتفاع سعر الفائدة على الديون القائمة - وليس أي ديون جديدة.

أولاً، في أوائل السبعينيات، شكل النحاس وتجهيز المعدن أكثر من 90% من عائدات زامبيا من النقد الأجنبي. [1] وقد أدى الانخفاض في أسعار النحاس العالمية وفي إنتاج النحاس الزامبي بسبب الفيضانات إلى انخفاض كبير في الإيرادات الحكومية، مما يعني أن زامبيا اضطرت إلى اقتراض المال للحفاظ على البلد على قيد التشغيل. ثانياً، بسبب الصدمة الثانية لأسعار النفط في عام 1979، بدأت أسعار الفائدة على القروض التي حصلت عليها زامبيا في السبعينيات للبنية التحتية والاستثمار في الارتفاع، مما جعل من الصعب على زامبيا سداد القروض. ثم أدى تراكم المتأخرات إلى زيادة كبيرة في مستوى ديونها.

انخفضت نسبة الدين العام في زامبيا إلى الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير من 183.5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2003 إلى 19.3% فقط من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2004. وكان تخفيف عبء الديون من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون هو الذي أسهم في الانخفاض الحاد في مستوى ديون زامبيا. [2] وأكملت زامبيا مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في عام 2005 إلى جانب دعم كبير من خلال المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون، وكذلك إلغاء الديون من الصين، مما خفف من عبء ديونها.

خلال الفترة من 2004 و2015، ظلت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي منخفضة، حيث بلغت حوالي 22.4% فقط من الناتج المحلي الإجمالي سنويًا. وشهدت هذه الفترة أيضًا التنمية الاقتصادية في زامبيا. وبلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2000 و2014 ما يقرب من 6.8% سنويًا. [3]

ثم تباطأ اقتصاد زامبيا مرة أخرى إلى 3.1% سنويًا بين عامي 2015 و2019، بسبب انخفاض أسعار النحاس، وانخفاض الإنتاج الزراعي، وحالات الجفاف. وفي الوقت نفسه، ارتفع مستوى الدين العام مرة أخرى إلى 59% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018. وكان أحد الأسباب الرئيسية في ذلك هو أن زامبيا خرجت من كونها من البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى في عام 2011، مما حد من إمكانية حصولها على القروض الميسرة. لذلك، بدأت زامبيا في اقتراض الأموال في سوق السندات الدولية بأسعار تجارية، مما يعني فائدة أعلى وأطر زمنية أقصر - وبالتالي سداد ديون أعلى بشكل عام. [4]

في عام 2017، وضعت وزارة المالية في زامبيا استراتيجية متوسطة الأجل للديون 2017-2019 لإدارة التعرض للمخاطر في محفظة الديون العامة في زامبيا وتوجيه عملية صنع القرار في البلاد. وتهدف الاستراتيجية إلى إعادة هيكلة مكتب الديون لزيادة القدرة على إدارة الديون وضمان مصداقية بيانات الديون. وتهدف الاستراتيجية أيضًا إلى اتباع العتبات / النسب التي يدعو إليها صندوق النقد الدولي لزيادة ضمان القدرة على تحمل الديون على المدى المتوسط إلى الطويل. [5]

ونتيجة لذلك، تسجل زامبيا في النطاق المتوسط لمؤشر شفافية الديون، حيث تقدم الحكومة بيانات غير كاملة عن أرصدة الديون أو تقارير اقتصادية، فضلًا عن مجرد صياغة قواعد حرية المعلومات. أمثلة على المشاريع التي تمكنت زامبيا مؤخرًا من تمويلها في الأعوام الأخيرة بقروض من البنك الدولي والصين، وترد أدناه أهداف التنمية المستدامة المختلفة التي قد تساعد زامبيا على تحقيقها.

زامبيا

زامبيا



THE WORLD BANK

اسم المشروع	مليون دولار	أهداف التنمية المستدامة
مشروع الدفاع (2018).	171	9 INDUSTRY, INNOVATION AND INFRASTRUCTURE
بناء جامعة إف تي جي لوابولا في مانسا (2018).	191	9 INDUSTRY, INNOVATION AND INFRASTRUCTURE
مشروع الدفاع (2018).	210	9 INDUSTRY, INNOVATION AND INFRASTRUCTURE

اسم المشروع	مليون دولار	أهداف التنمية المستدامة
التمويل الإضافي لمشروع دعم تطوير الري (2020).	30	2 ZERO HUNGER
مشروع تعزيز التعليم في زامبيا (2020).	120	4 QUALITY EDUCATION
التمويل الإضافي لمشروع تعليم الفتيات وتمكين النساء وسبل عيشهن (2020).	177	5 GENDER EQUALITY

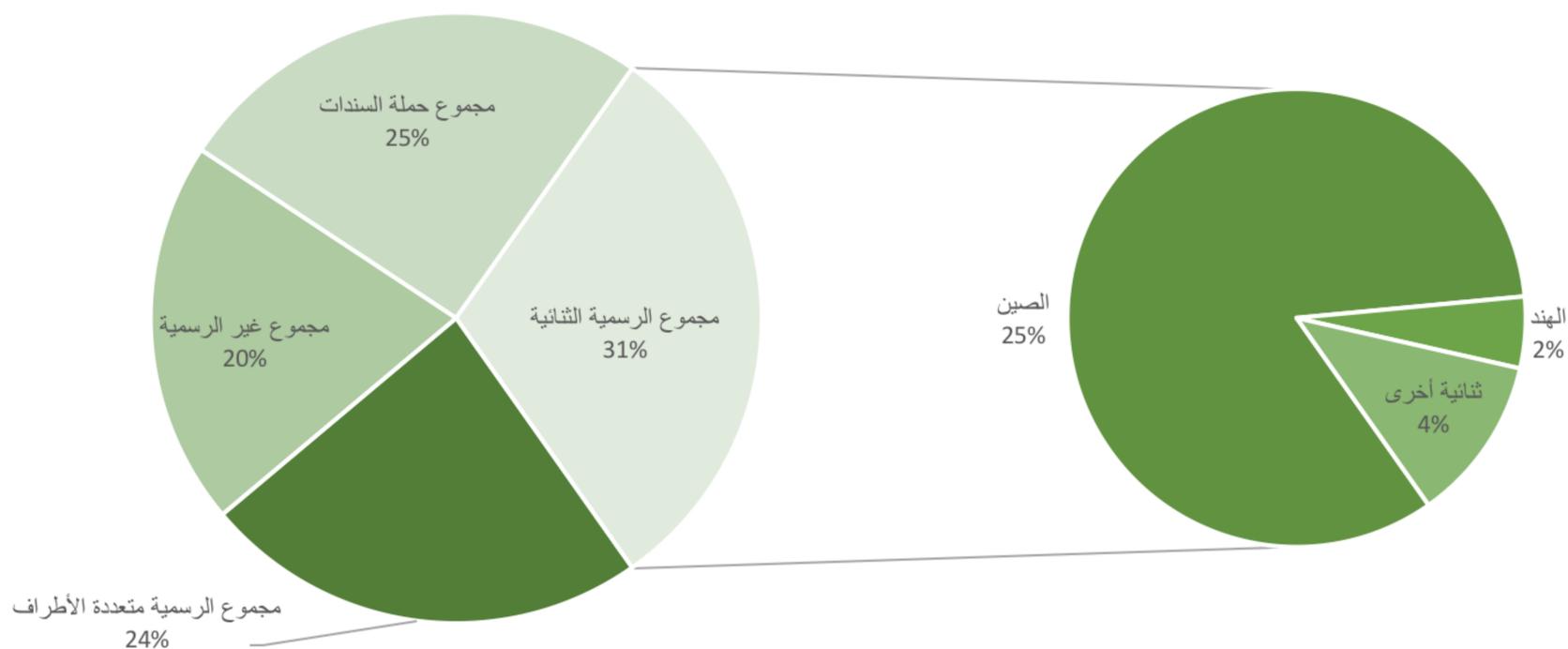
التعرض للديون الصينية

ولدى زامبيا حالياً 25% من جميع قروضها الخارجية المستحقة للصين، وهي نفس النسبة المستحقة للقطاع الخاص (عن طريق "سندات اليورو"). وهذا يجعل الصين أكبر دائن ثنائي رسمي في زامبيا. في عام 2019، شكلت مدفوعات الديون الصينية 29% من إجمالي مدفوعات ديون زامبيا، مقارنة بمدفوعات القطاع الخاص بنسبة 25%. ووفقاً لمبادرة أبحاث الصين وأفريقيا، قدمت الصين 69 قرضاً على الأقل - وذلك واحد من أعلى الأرقام من بين 20 دولة تم فحصها في هذا الدليل - إلى زامبيا في الفترة من 2000 إلى 2018، بإجمالي 9.7 مليار دولار أمريكي تقريباً في نهاية 2018. واستخدمت القروض أساساً في تطوير الهياكل الأساسية للنقل والطاقة. وبالإضافة إلى ذلك، ارتفع مبلغ القروض من الصين منذ عام 2000. استناداً إلى حساب البيانات من كاري (CARI)، في عام 2009، بلغت القروض الصينية 170 مليون دولار أمريكي في عام 2009، لكن زامبيا اقترضت 2.2 مليار دولار أمريكي في عام 2017 من الصين. [6]

ألغت الصين ديون زامبيا في الأعوام 2001 و2006 و2007 بمبلغ 40 مليون دولار أمريكي و211 مليون دولار أمريكي و8 ملايين دولار على التوالي. [7] وللمقارنة، تلقت زامبيا ملياري دولار أمريكي في شكل إعفاء من الديون من خلال مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. [8]

زامبيا

الشكل: تكوين أرصدة ديون زامبيا



المصدر: مبادرة خدمة تعليق الديون من البنك الدولي

تحديات التمويل الحالية

من المتوقع أن يصل الدين العام لزامبيا إلى 90% من ناتجها المحلي الإجمالي في عام 2020. وتحتاج زامبيا إلى تمويل كبير من الهياكل الأساسية لتلبية الاحتياجات الأساسية المتبقية للسكان والحد من الفقر. تأخر الوصول إلى المياه والكهرباء والإنترنت بشكل خاص، والبنية التحتية للطرق محدودة للغاية حاليًا.

ماذا لا تزال زامبيا بحاجة إلى تمويله؟
بعض الأمثلة

- الحصول على الكهرباء لـ 60% من السكان
- الحصول على مياه الشرب لـ 77% من السكان
- الوصول إلى الإنترنت لـ 46% من السكان
- تحسين البنية التحتية للطرق بنسبة 234% للوصول إلى المستويات الصينية



على الرغم من هذه الاحتياجات التمويلية، تم تحديد البلاد في خطر كبير من ضائقة الديون من قبل صندوق النقد الدولي، وتتنبأ حملة اليوبيل بأزمة ديون في البلاد في عام 2020، مع ارتفاع مدفوعات الديون جنبًا إلى جنب مع انخفاض القدرة على تعبئة الموارد المحلية بسبب كوفيد-19 (انظر أدناه). وفيما يتعلق بالجدارة الائتمانية، خفضت وكالة فيتش التصنيف الائتماني لزامبيا على عملتها الأجنبية إلى "RD" في 18 نوفمبر 2020، وهو ما يعني "التقصير المقيد" وتشير إلى أن زامبيا، في رأي وكالة فيتش، شهدت تخلفًا عن السداد أو ضائقة في صرف الديون بسبب التزامها المالي. [9] ومع ذلك، لا يزال تصنيف زامبيا الائتماني خامس أقوى تصنيف بين البلدان التي تم تحليلها في هذا الدليل.

تأثير كوفيد-19

جعل كوفيد-19 الاقتصاد المتباطأ أسوأ فعلياً. قبل كوفيد-19، انخفض النمو الاقتصادي في زامبيا إلى 1.5% في عام 2019 من 4% في عام 2018. يعتمد اقتصاد زامبيا بشكل كبير على صادرات النحاس، التي تولد 70% من عائدات صادرات البلاد. نظراً لأن الوباء عطل التجارة العالمية وأثر سلباً على القطاعات الرئيسية في البلاد بما في ذلك السياحة والتعدين والتصنيع وتجارة الجملة، فإنه ووفقاً لصندوق النقد الدولي، من المتوقع أن ينكمش الاقتصاد بنحو 4.5% في عام 2020. يتوقع بنك التنمية الأفريقي حدوث انكماش حاد في الاقتصاد بنسبة 6.5% في عام 2020 بناءً على السيناريو الأسوأ. [10] ومع ذلك، لمواجهة الآثار الصحية والاقتصادية لكوفيد-19، بحلول سبتمبر 2020، كانت الحكومة في زامبيا قادرة فقط على تخصيص 177 مليون دولار (0.7% من الناتج المحلي الإجمالي). وشمل ذلك برنامجاً للمساعدة الاجتماعية يقدم الدعم عن طريق التحويلات النقدية الشهرية للأسر المستضعفة. وكان الهدف من هذا البرنامج هو الوصول إلى مليون شخص في جميع أنحاء البلاد، أي 5.4% من السكان.

ومما زاد الأمور سوءاً، منذ يناير 2020، انخفضت أسعار النحاس بنحو 20%، مما أدى إلى انخفاض كبير في إيرادات الحكومة. ومن المتوقع أن يتسع العجز المالي إلى حوالي 10.7% في عام 2020 و9.8% في عام 2021، وفقاً للأسوأ توقعات من قبل بنك التنمية الأفريقي.

قررت زامبيا المشاركة في مبادرة مجموعة العشرين لتعليق خدمة الديون (DSSI)، وبعد بعض المفاوضات وافق المانحون الثنائيون في زامبيا ضمن مجموعة العشرين على تزويد زامبيا بتعليق خدمة الديون حتى نهاية عام 2020. وبلغت الوفورات المقدرة في إطار هذه المبادرة 165.4 مليون دولار أمريكي. [11]

في أكتوبر ونوفمبر 2020 على التوالي، أصبحت زامبيا أيضاً أول دولة تعلن عن مدفوعات مؤجلة لدائنيها الصينيين - تحديداً بنك التنمية الصيني (حيث المبلغ غير مكشوف عنه - والمدفوعات مستحقة حتى أبريل 2021)، وبنك إكسيم (Exim) بقيمة 110 مليون دولار أمريكي. [12] ووفقاً لتقريرها الاقتصادي لعام 2019، تدين زامبيا بمبلغ 391 مليون دولار أمريكي في عام 2019، بزيادة 20.38% عن عام 2018 [13]

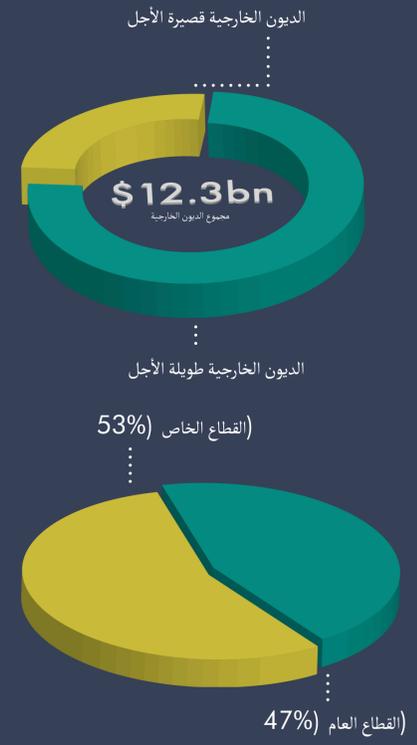
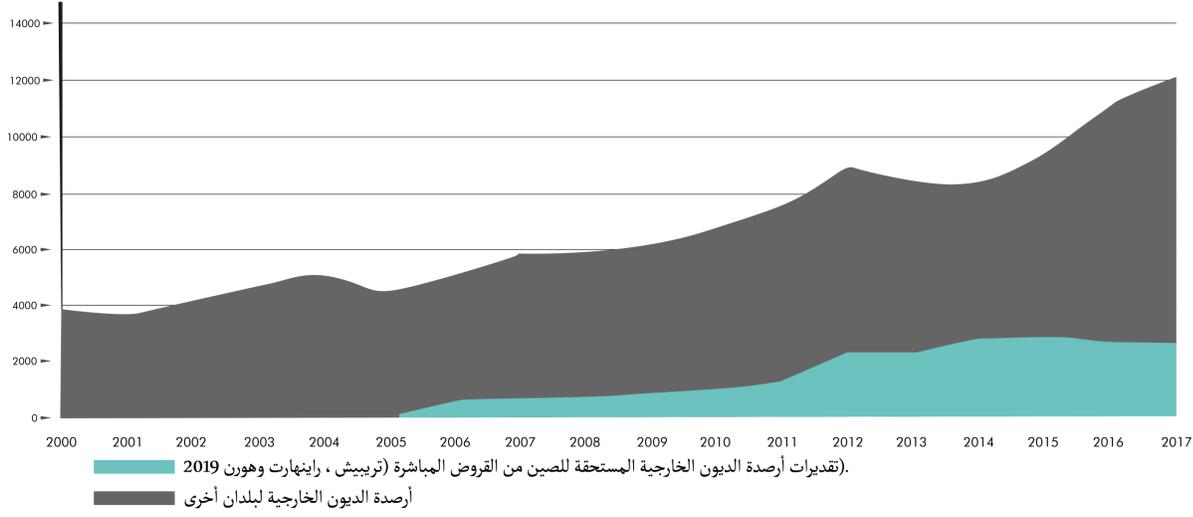
بالإضافة إلى ذلك، وبسبب القلق من تراكم متأخرات ديون سندات اليورو، التي لم تكن مدرجة ضمن مبادرة تعليق خدمة الديون (DSSI) لمجموعة العشرين، طلبت الحكومة الزامبية من حاملي سندات اليورو تجميد مدفوعات الفائدة لمدة ستة أشهر من 14 أكتوبر 2020 إلى 14 أبريل 2021، بقيمة 45 مليون دولار. [14] ومع ذلك، لم يتم منح هذا حتى الآن.

زيمبابوي

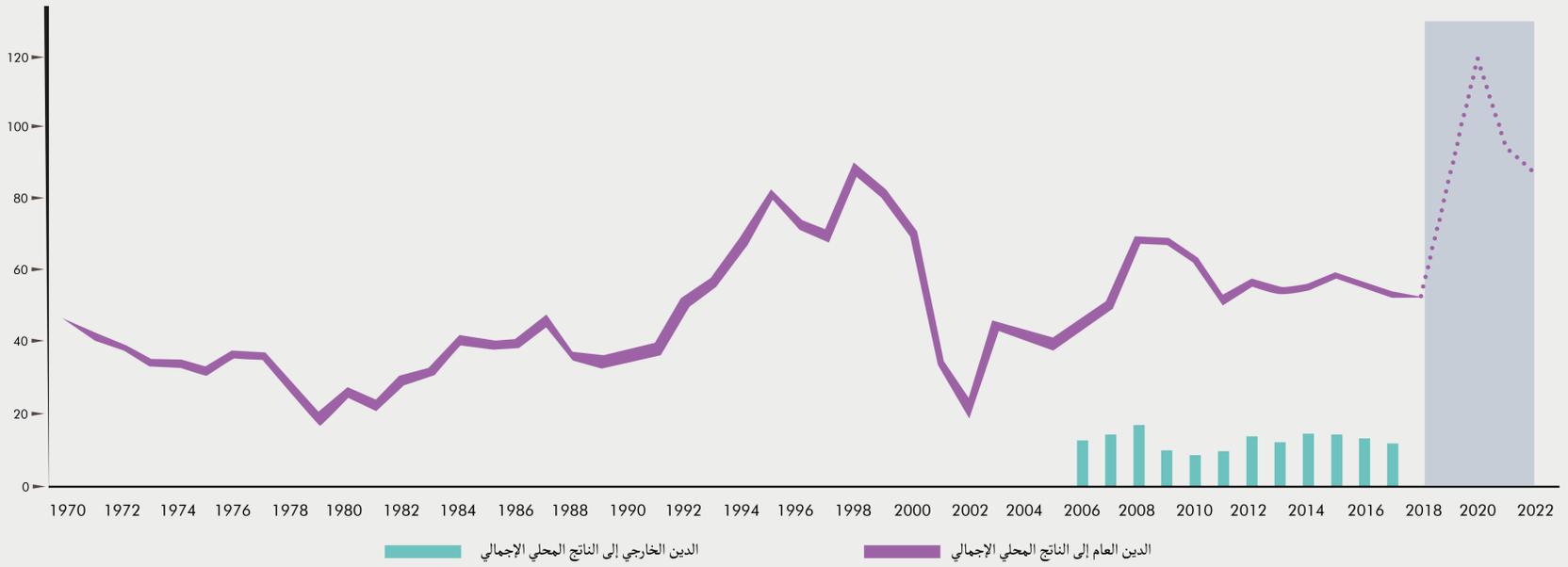
نظرة عامة على البلد



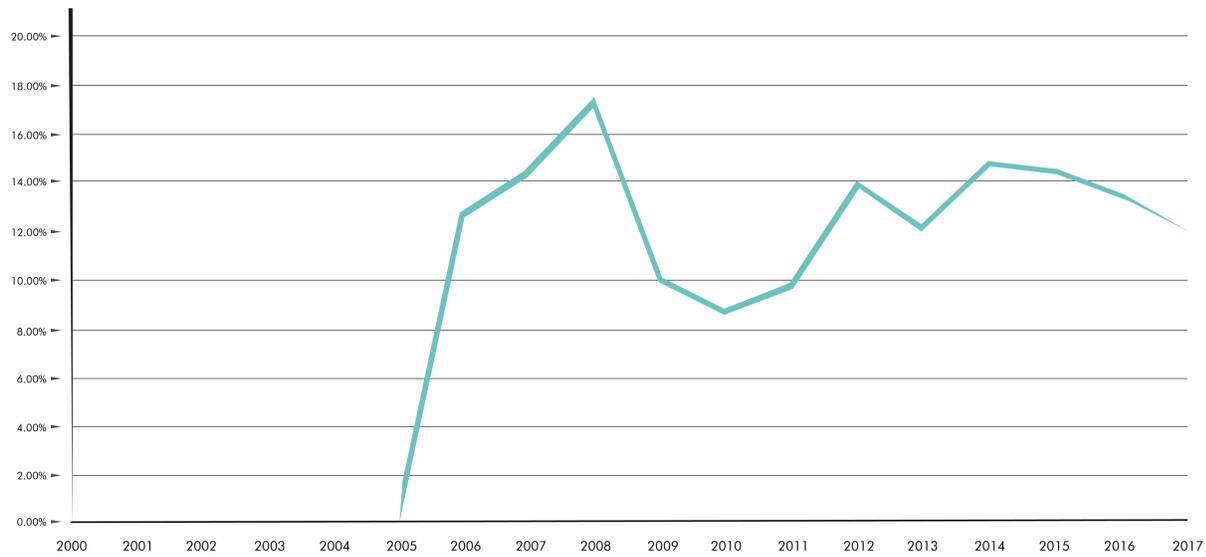
أرصدة الديون الخارجية للصين مقابل بلدان أخرى بملايين الدولارات الأمريكية



نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي



نسبة الدين الصيني إلى الناتج المحلي الإجمالي



مبادرة الحزام والطريق و اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية



هل وقعت على مذكرة تفاهم بشأن مبادرة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير؟ نعم

هل صادقت على اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية؟ نعم

زيمبابوي

زيمبابوي في عام 2021

نمو اقتصادي 2.5%

نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي 95%

رصيد الميزانية -0.82%

مؤشر شفافية الديون نسبة للمؤشر المعياري 6/8

مليون دولار لتخفيف الديون الصينية 155

(HIPC) ليست جزءاً من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون

تاريخ الديون

زاد مستوى الدين العام لزيمبابوي زيادة كبيرة بعد الاستقلال في عام 1980. وارتفعت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من 25.7% عام 1980 إلى 88% عام 1998. ونتج الارتفاع الأولي في الدين العام في الثمانينيات على خلفية ديون بقيمة 700 مليون دولار ورثتها عن حكومة روديسيا الاستعمارية السابقة. وارتفعت أسعار الفائدة على هذا الدين وتحتاج الحكومة الجديدة إلى اقتراض قروض جديدة لسداد الدين السابق.

وإلى جانب ذلك، حدث جفاف كبير في أوائل الثمانينات، مما تطلب أموالاً عامة، [1] وانكمش اقتصاد زيمبابوي في أواخر التسعينيات وأوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وهو أيضاً السبب الرئيسي لتراكم متأخرات الديون المستحقة على دائنيها الرئيسيين. وجعلت التغييرات غير الناجحة في سياسات الأراضي واستمرار آثار الجفاف من الصعب على بلد يعتمد على الزراعة أن يجمع المزيد من الإيرادات الضريبية. [2] ثم، في عام 1997، اضطرت الحكومة الزيمبابوية إلى الاقتراض من الخارج لدفع رواتب قدامى المحاربين. [3] وقد دخلت زيمبابوي في عام 1998 حرباً مع جمهورية الكونغو الديمقراطية (DRC)، والتي ساهمت أيضاً في ارتفاع الديون بسبب القروض من حكومة المملكة المتحدة لشراء الطائرات. وبأخذ هذه الأمور مجتمعة، بلغ مستوى الدين العام لزيمبابوي ذروته في عام 1998 وظل على هذا المستوى حتى عام 2000. وفي عام 1999، تخلفت زيمبابوي عن سداد القروض للمؤسسات متعددة الأطراف.

انخفض الدين العام من 70% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2000 إلى 34% فقط عام 2001. ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى إعادة هيكلة داخلية للدين العام المحلي - ما يقرب من 60% من إجمالي الدين العام - من قبل الحكومة، وتحويل سندات الخزنة لمدة ستة أشهر إلى سندات خزنة طويلة الأجل بأسعار فائدة أقل. [4] ومع ذلك، فإن العقوبات والكمية الكبيرة من المتأخرات المستحقة على زيمبابوي حالت دون حصول البلد على الإقراض من صندوق النقد الدولي وغيره من الدائنين متعددي الأطراف، مما يعني أن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ظلت في المتوسط 51% من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً بين عامي 2001 و2015.

ارتفع العجز في ميزانية زيمبابوي إلى حوالي -21% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2000. وإلى جانب الزيادة في تكاليف الإنتاج ونقص العملات الأجنبية الناجم عن ارتفاع معدل التضخم، بلغ متوسط الانكماش الاقتصادي، المقدر بين عامي 1999 و2008، 6.7% سنوياً.

على الرغم من كل هذه التحديات، لم تُمنح زيمبابوي قط إعفاء من الديون بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بسبب العقوبات والمتأخرات المستحقة في الوقت الذي حددت فيه الأهلية من قبل المانحين في نادي باريس والمؤسسات متعددة الأطراف. [5] وعلى النقيض من ذلك، ألغت الصين ديون زيمبابوي أربع مرات خلال الفترة 2000-2018.

وأخيراً، في عام 2009، شهدت البلاد نمواً اقتصادياً بمعدل 7.4% للمرة الأولى منذ عقد من الزمان بسبب اعتماد سلة متعددة العملات، مما أوقف التضخم المفرط وسمحت باستخدام عملات مثل الدولار الأمريكي والرائد الجنوب أفريقي وبولا بوتسوانا محلياً. [6]

وبالإضافة إلى ذلك، سجلت زيمبابوي واحدة من أعلى مؤشرات شفافية الديون داخل البلدان في هذا الدليل، مع إصدار منشورات شاملة نسبياً لمقترحات الميزانية الحكومية والاستعراضات الاقتصادية، على الرغم من أن الوصول إلى بيانات الديون محدود. وينعكس التزام البلد بزيادة شفافية البيانات في مشروع قانون حرية المعلومات الذي تم توقيعه ليصبح قانوناً في عام 2020.

زيمبابوي

وترد أدناه أمثلة للتوضيح على المشاريع التي تمكنت زيمبابوي من تمويلها مؤخرًا وأهداف التنمية المستدامة التي قد تساعد على تحقيقها بقروض من الصين والبنك الدولي.

زيمبابوي



THE WORLD BANK

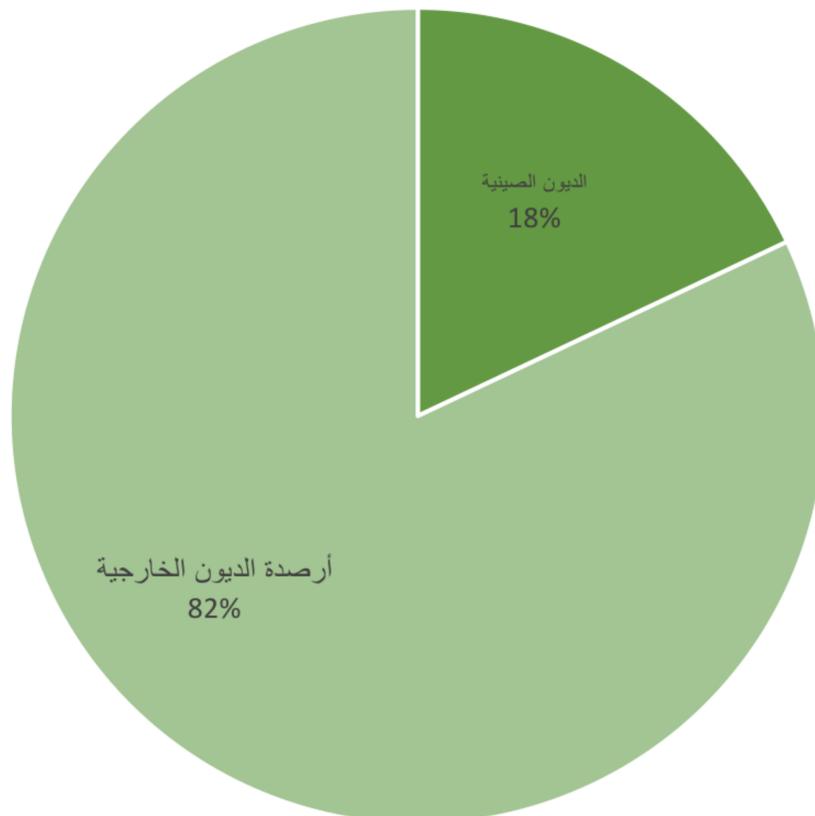
اسم المشروع	مليون دولار	أهداف التنمية المستدامة
تجديد مطار هراري روبرت غابرييل موغابي الدولي (2018).	152	9 INDUSTRY, INNOVATION AND INFRASTRUCTURE
المدفوعات لمعدات عمال المناجم الحرفيين 2 (2018).	5	9 INDUSTRY, INNOVATION AND INFRASTRUCTURE
بناء المحطات القاعدية الريفية - 250 وحدة (2018).	71	9 INDUSTRY, INNOVATION AND INFRASTRUCTURE

اسم المشروع	مليون دولار	أهداف التنمية المستدامة
التمويل الإضافي الخامس لمشروع دعم تنمية القطاع الصحي (2020).	49.6	3 GOOD HEALTH AND WELL-BEING
SPF - دعم تعافي زيمبابوي وقدرتها على الصمود (2020).	2	8 DECENT WORK AND ECONOMIC GROWTH
مشروع إنعاش إيداي في زيمبابوي (2020).	72	8 DECENT WORK AND ECONOMIC GROWTH

التعرض للديون الصينية

تعد الصين واحدة من أكبر المستثمرين والدائنين في زيمبابوي، على الرغم من المتأخرات الكبيرة التي تحتفظ بها حكومة زيمبابوي لدائنين آخرين، ولكن أيضا لأن الدائنين الآخرين لن يقرضوا زيمبابوي. حصلت زيمبابوي على نحو 3.0 مليار دولار أمريكي من القروض من الصين بين 2000-2018 بناءً على بيانات مبادرة أبحاث الصين وأفريقيا، والتي تركز بشكل رئيسي على قطاع النقل والطاقة والزراعة. على سبيل المثال، حصلت زيمبابوي على قرض بقيمة 153 مليون دولار أمريكي لبناء مطارها الرئيسي، مطار روبرت موغابي الدولي في عام 2018. وفي عام 2017، حصلت زيمبابوي على قرض إضافي بقيمة 998 مليون دولار أمريكي لتوسيع محطة هوانج لتوليد الطاقة بالفحم. [7]

الشكل: الدين الصيني كنسبة من مجموع الدين الخارجي لزيمبابوي



المصدر:
البنك الدولي، وكريستوف تريبيش وآخرون،
وقاعدة بيانات الديون الصينية

زيمبابوي

تحديات التمويل الحالية

يصنف صندوق النقد الدولي زيمبابوي على انها "في محنة الديون" بسبب الدين العام والاجمالي والمتأخرات الخارجية الكبيرة، بينما تتوقع حملة اليوبيل ان البلاد "في أزمة ديون". [8]

مع ذلك، تحتاج زيمبابوي إلى تمويل كبير للهياكل الأساسية لتلبية الاحتياجات الأساسية المتبقية للسكان والحد من الفقر. فالوصول إلى الكهرباء والإنترنت هي تحديات خاصة من غير المرجح مواجهتها من خلال إيرادات الحكومة المحلية أو غيرها من الوسائل المحلية.

ما الذي لا تزال زامبيا بحاجة لتمويله؟
بعض الأمثلة:

الحصول على الكهرباء لـ 59% من السكان
الحصول على مياه الشرب لـ 36% من السكان
الوصول إلى الإنترنت لـ 43% من السكان



تأثير كوفيد-19

تدهور اقتصاد زيمبابوي منذ كوفيد-19. وتشير التقديرات إلى أن النمو الاقتصادي قد انكمش بنسبة 8.1% في عام 2019، ومن المتوقع أن يستمر الركود في عام 2020 ليتقلص بنسبة 7.4%. وقد أثر الوباء سلبيًا على قطاعات الاقتصاد الرئيسية، بما في ذلك الصادرات والسياحة والتصنيع، مما أدى إلى انخفاض كبير في الإيرادات الضريبية، وأدى إلى توسيع العجز المالي إلى 5.6% بناءً على أسوأ سيناريو لبنك التنمية الأفريقي. وفي الواقع، بحلول سبتمبر 2020، كانت الحكومة في زيمبابوي قادرة فقط على تخصيص 220 مليون دولار (0.7% من الناتج المحلي الإجمالي) لتخفيف كوفيد-19. وشمل ذلك برنامج للمساعدة الاجتماعية لتوسيع شبكات الأمان الاجتماعي وتوفير الدعم الغذائي، بهدف الوصول إلى 7.4 ملايين شخص في جميع أنحاء البلد، أي 50% من السكان. وقد تساهم البنية التحتية العامة والموارد الطبيعية والقوى العاملة الماهرة في مساعدة انتعاش اقتصاد البلاد في عصر ما بعد كوفيد-19 في عام 2021. [9]

قد يكون ذلك ضروريًا، لأن زيمبابوي لديها متأخرات كبيرة مطولة للدائنين متعددي الأطراف، بما في ذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي، والتي منعت حصولها على التمويل الرسمي وبرامج الدعم ذات الصلة بكوفيد-19، مثل مبادرة تعليق خدمة الديون في مجموعة العشرين (DSSI) في 2 أبريل، كتب وزير المالية الزيمبابوي مثولي نكوبي رسالة إلى رؤساء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي ونادي باريس وبنك الاستثمار الأوروبي للبحث عن برنامج تخفيف عبء الديون والتخليص من المتأخرات، مما قد يخفف من تأثير كوفيد-19 والأداء الاقتصادي الضعيف. غير أنه بحلول نهاية عام 2020، لم تتلق زيمبابوي أي رد. [10]

الملحق الأول: مسرد المصطلحات

مبادرة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير (Belt and Road Initiative)

في عام 2013، تم الكشف عن مبادرة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير - وهي اقتراح الصين لبناء حزام اقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين بالتعاون مع البلدان ذات الصلة. وتركز المبادرة على تعزيز تنسيق السياسات، وربط الهياكل الأساسية والمرافق، والتجارة دون عائق، والتكامل المالي، وتوثيق الروابط بين الأفراد.

-الحزام الاقتصادي لطريق الحرير: ممر عابر للقارات يربط الصين بجنوب شرق آسيا وجنوب آسيا والوسطى وروسيا وأوروبا بـ،

-طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين: طريق بحري يربط المناطق الساحلية في الصين بجنوب شرق وجنوب آسيا وجنوب المحيط الهادئ والشرق الأوسط وشرق إفريقيا وأوروبا.

الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون (Catastrophe Containment and Relief Trust)

تم إنشاء الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون في فبراير 2015 أثناء تفشي فيروس إيبولا وتم تعديله في مارس 2020 استجابةً لوباء كوفيد-19. ويسمح هذا الصندوق لصندوق النقد الدولي بتقديم منح لتخفيف عبء الديون عن أشد البلدان فقرًا وضعفًا التي تعاني من كوارث طبيعية أو كوارث صحية عامة. ويحرر تخفيف عبء مدفوعات خدمة الدين موارد إضافية لتلبية الاحتياجات الاستثنائية لميزان المدفوعات التي أوجدتها الكوارث ولاحقًا والتعافي منها. وتكمل منح الصندوق تمويل المانحين والإقراض الميسر من صندوق النقد الدولي من خلال الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر. (Poverty Reduction and Growth Trust)

القرض الميسر (Concessional Loan)

قرض يقدمه الدائنون الرسميون متعدّدو الأطراف والثنائيون بتكلفة منخفضة للغاية بالنسبة للمقرض؛ وتبلغ قيمة عنصر المنحة في القرض التساهلي حوالي 35%.

المؤشر القطري لتقييم السياسات والأداء المؤسسي (Country Policy and Institutional Assessment Index)

تصنيف مؤشر يُعطى للبلاد استنادًا إلى مجموعة من المعايير في 4 مجموعات رئيسية: الإدارة الاقتصادية، والسياسات الهيكلية، وسياسات الإدماج الاجتماعي والإنصاف، وإدارة القطاع العام والمؤسسات.

الدائن (Creditor)

الطرف الذي لديه مطالبة على خدمات طرف ثانٍ؛ شخص أو مؤسسة مستحقة له المال؛ الطرف الذي يقدم الائتمان أو يقرض لطرف آخر.

الدين (Debt)

المطالبات المالية التي تتطلب قيام المدين بتسديد مبلغ/مبالغ الفوائد و/أو الأصل إلى الدائن في تاريخ لاحق.

ضائقة الديون (Debt Distress)

تقييم صريح لمخاطر تعرض بلد ما لضائقة الديون الخارجية. ويستند التصنيف إلى تحليل الديون العامة ضمن نظام تحليل القدرة على تحمل الدين.

الإعفاء من الديون (Debt Forgiveness)

الإعفاء من الديون هو الإلغاء الطوعي لالتزام الديون كله أو جزء منه في إطار اتفاق تعاقدي بين الدائن والمدين.

الديون المتراكمة (Debt Overhang)

حالة يتجاوز فيها رصيد ديون السيادة القدرة على السداد؛ وهو عبء ديون كبير لدرجة أنه لا يمكن للكيان الاقتراض للمساعدة في إيفائه؛ وهو شرط يكون فيه العبء الضريبي المتوقع للديون مرتفعاً لدرجة أنه يثني الاستثمار/الاستهلاك الحالي وبالتالي يشكل عبئاً هائلاً للنشاط الاقتصادي.

إعادة هيكلة الديون (Debt Restructuring)

يُعرف أيضاً باسم إعادة تنظيم الديون؛ وهو ترتيب يشمل كلا من الدائن والمدين (وأحياناً أطراف ثالثة) يغير الشروط المقررة لمدفوعات خدمة الديون القائمة.

مدفوعات خدمة الديون (Debt Service)

المدفوعات على الديون (الفائدة + الاستهلاك) التي تستحق خلال الفترة الحالية.

مبادرة تعليق خدمة الدين (Debt Service Suspension Initiative)

وافقت لجنة التنمية التابعة للبنك الدولي ووزراء مالية مجموعة العشرين في أبريل على مبادرة تعليق خدمة الديون (DSSI) من قبل لجنة التنمية التابعة للبنك الدولي ووزراء مالية مجموعة العشرين للاستجابة لمنح تعليق خدمة الديون لأفقر البلدان لمساعدتها على إدارة التأثير الحاد لوباء كوفيد-19.

القدرة على تحمل الديون (Debt Sustainability)

الحالة التي بموجبها لا تحتاج الدولة (أو حكومتها)، في المستقبل، إلى التخلف عن السداد أو إعادة التفاوض أو إعادة هيكلة ديونها أو إجراء تعديلات كبيرة بشكل غير معقول في السياسة بما ينطوي على التضحية بأهدافها الإنمائية.

تحليل القدرة على تحمل الديون (Debt Sustainability Analysis)

تحليل لقدرة دولة ما على تمويل أهداف سياستها وخدمة الدين المترتب على ذلك دون إجراء تعديلات كبيرة لا داعي لها، الأمر الذي قد يعرض استقرارها للخطر.

إطار القدرة على تحمل الديون (Debt Sustainability Framework)

الإطار الذي يتم من خلاله إنتاج جميع تحليلات القدرة على تحمل الدين لضمان إمكانية المقارنة عبر تحليلات القدرة على تحمل الدين الصادرة لدول مختلفة.

المدين (Debtor)

الطرف الذي يدين لطرف ثان؛ أو شخص أو مؤسسة تدين بالمال؛ أو الطرف الذي يقترض من طرف آخر.

التخلف عن السداد (Default)

طرف غير راغب أو غير قادر على سداد التزامات ديونه؛ أو حكومة غير قادرة على الدفع لدائنيها.

مخاطر التخلف عن السداد (Default Risk)

فرصة تخلف أحد الأطراف عن السداد؛ وعادة ما يطلب الدائنون أو المستثمرون علاوة على العائد لحساب مستوى مخاطر التخلف عن السداد للمدين.

الصدمة الاقتصادية (Economic Shock)

حدث غير متوقع أو لا يمكن التنبؤ به يؤثر على الاقتصاد، سواء بشكل إيجابي أو سلبي.

مخاطر سعر الصرف (Exchange Rate Risk)

مخاطر الاستثمار أو الأداة المالية المتغيرة في القيمة بسبب التغيرات في أسعار الصرف.

تسهيل الصندوق الممدد (Extended Fund Facility)

عندما يواجه بلد ما مشاكل خطيرة في ميزان المدفوعات على المدى المتوسط بسبب نقاط الضعف الهيكلية التي تتطلب وقتًا لمعالجتها، يمكن لصندوق النقد الدولي أن يساعد في عملية التعديل بموجب تسهيل الصندوق الممدد. ومقارنةً بالمساعدة المقدمة بموجب ترتيب الاستعداد، فإن المساعدة بموجب ترتيب ممدد تتميز بمشاركة أطول للبرنامج - لمساعدة البلدان على تنفيذ تغييرات سياسية هيكلية متوسطة الأجل - وفترة سداد أطول. وقد تم إنشاء الصندوق لتقديم المساعدة للبلدان التي: (1) تعاني من اختلالات خطيرة في المدفوعات بسبب العوائق الهيكلية؛ أو (2) تتميز بنمو بطيء وضعف في ميزان المدفوعات. ويقدم المنتدى المساعدة لدعم البرامج الشاملة التي تشمل سياسات ذات نطاق وطابع مطلوب لتصحيح الاختلالات الهيكلية على مدى فترة ممددة.

الدين الخارجي (External Debt)

التزامات الديون المستحقة على المقيمين لغير المقيمين.

الرصيد المالي (Fiscal Balance)

الأصول السيادية ناقصًا التزاماتها في فترة زمنية معينة، عادة لمدة عام واحد؛ ويشير الرصيد المالي السلبي إلى عجز في الميزانية، أما الرصيد المالي الإيجابي فيشير إلى فائض.

خط الائتمان المرن (Flexible Credit Line)

تم تصميم خط الائتمان المرن الخاص بصندوق النقد الدولي لتلبية الطلب على الإقراض للوقاية من الأزمات والتخفيف من حدة الأزمات للبلدان التي لديها أطر سياسات قوية للغاية وسجلات تتبع الأداء الاقتصادي. وقد تم إنشاء هذه الأداة كجزء من عملية تغيير الطريقة التي يقرض بها صندوق النقد الدولي الأموال للبلدان التي تجد نفسها في أزمة نقدية - لتجنب الشروط الإضافية أو تدابير التقشف في كل مرة، مع فكرة تكييف أدوات الإقراض الخاصة به مع الاحتياجات والظروف المتنوعة من الدول الأعضاء. وحتى الآن، استخدمت خمس دول، وهي تشيلي وكولومبيا والمكسيك وبيرو وبولندا خط الائتمان المرن.

الاستثمار الأجنبي المباشر (Foreign Direct Investment)

استثمار رأس المال من قبل الأجانب في بلد واحد؛ يمكن أن يكون لتمويل المشاريع المحلية أو المشاريع الأجنبية في البلد المحلي.

احتياطات النقد الأجنبي (Foreign Exchange Reserves)

الأموال الاحتياطية المقومة بالعملة الأجنبية التي تحتفظ بها السلطة النقدية في الدولة.

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP Growth Rate)

النسبة المئوية للتغير في القيمة المضافة للاقتصاد من فترة إلى أخرى (عادة عام واحد).

الدين الحكومي (Government Debt)

المعروف أيضًا باسم الدين العام، أو الدين السيادي، أو الدين الوطني؛ أو الدين المستحق من قبل الحكومة المركزية.

الإنفاق الحكومي (Government Expenditure)

إجمالي المدفوعات والنفقات الحكومية.

فترة السماح (Grace Period)

الفترة الزمنية التي لا يكون فيها سداد أصل القرض مستحقًا.

الناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic Product)

القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل بلد ما في فترة معينة، ويتم تحديد الناتج المحلي الإجمالي باستخدام بيانات الإنتاج أو النفقات أو الدخل ويتم عرضه بالأسعار الجارية أو الثابتة.

الدخل القومي الإجمالي (Gross National Income)

مجموع الناتج المحلي الإجمالي وصافي الدخل الأجنبي المتولدة عن أنشطة الإنتاج في الخارج. وقد كان الدخل القومي الإجمالي هو الناتج القومي الإجمالي في إصدارات نظام الحسابات القومية قبل عام 1993.

التضخم (Inflation)

زيادة مطردة في مستوى السعر العام. ومعدل التضخم هو النسبة المئوية للتغير في مستوى السعر في فترة معينة (عادة عام واحد).

معدل التضخم (Inflation Rate)

معدل التضخم هو النسبة المئوية للتغير في مستوى السعر في فترة معينة (عادة عام واحد).

مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (Initiative for Heavily Indebted Poor Countries)

أطلق صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في عام 1996 بهدف ضمان ألا تواجه أي دولة فقيرة أعباء ديون لا تستطيع إدارتها. ومنذ ذلك الحين، عمل المجتمع المالي الدولي، بما في ذلك المنظمات المتعددة الأطراف والحكومات معا من أجل خفض أعباء الديون الخارجية للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون إلى مستويات يمكن تحملها.

دفع الفائدة (Interest Payment)

دفعة يتم سدادها على قرض كل فترة منفصلة عن سداد القرض. مدفوعات الفائدة هي مدفوعات دورية مرتبطة بالاقتراض، تعكس من الناحية المفاهيمية تكلفة استخدام الأصول المالية لشخص آخر.

سعر الفائدة (Interest Rate)

العائد السنوي لأصل مالي ثابت السعر معبراً عنه كنسبة مئوية من سعر الأصل.

استراتيجية الديون متوسطة الأجل (Medium-Term Debt Strategy)

إطار صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتصميم خصائص حافظة الديون السيادية مع مراعاة هدف متوسط/طويل الأجل؛ كما وأنها وضع إطار لدراسة التكاليف والمخاطر المرتبطة باستراتيجيات الاقتراض الممكنة لتغطية الحاجة إلى التمويل.

مبادرة تخفيف عبء الديون متعددة الأطراف (Multilateral Debt Relief Initiative)

تم إطلاق مبادرة تخفيف عبء الديون متعددة الأطراف في عام 2005 للمساعدة على التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي وضعتها الأمم المتحدة. وهي تنص على إعفاء بنسبة 100 في المائة من الديون المستحقة من ثلاث مؤسسات متعددة الأطراف (صندوق النقد الدولي والمؤسسة الدولية للتنمية وصندوق التنمية الأفريقي) لمجموعة من البلدان منخفضة الدخل. وفي عام 2007، قرر بنك التنمية للبلدان الأمريكية أيضاً تقديم تخفيف إضافي ("خارج البلدان الفقيرة المثقلة بالديون") إلى البلدان الفقيرة المثقلة بالديون الخمسة في نصف الكرة الغربي.

خط الوقاية والسيولة (Precautionary Liquidity Line)

تم تصميم خط الوقاية والسيولة التابع لصندوق النقد الدولي لتلبية احتياجات السيولة في البلدان الأعضاء ذات الأسس الاقتصادية السليمة بمرونة ولكن مع بعض نقاط الضعف المتبقية التي تمنعها من استخدام خط الائتمان المرن. وحتى الآن، استخدم بلدان، هما جمهورية مقدونيا الشمالية والمغرب، خط الوقاية والسيولة.

الدين العام (Public Debt)

مجموع الالتزامات المالية التي تتحملها جميع الهيئات الحكومية لدولة ما؛ أو مجموع الالتزامات من جانب القطاع العام للدولة.

إدارة الدين العام (Public Debt Management)

عملية وضع وتنفيذ استراتيجية لإدارة الديون لتحقيق التمويل الحكومي والمخاطر وأهداف التكلفة وغيرها من الأهداف، مثل تطوير سوق الدين المحلي.

نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (Public Debt-to-GDP Ratio)

نسبة الدين العام الإجمالي للدولة إلى ناتجها المحلي الإجمالي.

الصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر (Poverty Reduction Growth Trust)

الصندوق الاستثماري للتمويل الميسر من صندوق النقد الدولي. هناك ثلاث تسهيلات ميسرة - التسهيل الائتماني الممدد (ECF) لتوفير دعم مرن متوسط الأجل؛ والتسهيل الائتماني الاحتياطي (SCF) لمعالجة الاحتياجات قصيرة الأجل والاحتياطية؛ وتسهيل الائتمان السريع (RCF) لتقديم الدعم في حالات الطوارئ.

وكالة التصنيفات (Ratings Agency)

شركة تقوم بتقييم الجدارة الائتمانية لكل من أوراق الدين ومصدرها؛ ومن الأمثلة على ذلك ستاندرد آند بورز (Standard and Poor's) ، وموديز (Moody's) ، وفيتش (Fitch).

القدرة على السداد (Repayment Capacity)

مقياس لقدرة الكيان على خدمة التزاماته الحالية (الديون) من خلال دخله.

التسهيلات الائتمانية السريعة (Rapid Credit Facility)

يوفر التسهيل الائتماني السريع (RCF) من قبل صندوق النقد الدولي مساعدة مالية ميسرة سريعة مع شروط محدودة للبلدان منخفضة الدخل (LICs) التي تواجه حاجة ملحة لميزان المدفوعات. وقد تم إنشاء التسهيلات الائتمانية السريعة في إطار الصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر (PRGT) كجزء من تغيير أوسع نطاقاً لجعل الدعم المالي للصندوق أكثر مرونة ومصمماً بشكل أفضل لتلبية الاحتياجات المتنوعة للبلدان منخفضة الدخل، بما في ذلك أوقات الأزمات. وتركز التسهيلات الائتمانية السريعة على هدفي الحد من الفقر وتحقيق النمو في الدولة.

أداة التمويل السريع (Rapid Financing Instrument)

توفر أداة التمويل السريع التابعة لصندوق النقد الدولي مساعدة مالية سريعة غير ميسرة، وهي متاحة لجميع البلدان الأعضاء التي تواجه حاجة ملحة في ميزان المدفوعات.

الملحق الثاني: تقييم مؤشر شفافية الديون

لاستكمال البحث في هذا الدليل، تم تجميع مؤشر شفافية الديون لكل دولة، بدرجة تتراوح بين 0 و8. ويهدف مؤشر شفافية الديون إلى توفير تقييم بسيط ومقارن لمقدار توافر البيانات الحكومية المتعلقة بإحصاءات الديون للمواطنين وكيفية الوصول إليها. وتضمن المؤشر أيضاً جوانب إضافية لإدارة الديون، مثل ما إذا كان لدى الدولة مكتب إدارة ديون وظيفي واستراتيجية دين متوسطة الأجل للإشراف على محفظة ديونها.

يلخص الجدول التالي المعايير الرئيسية المستخدمة لإنشاء الفهرس.

جدول 1: موجز المعايير ونظام تحديد درجات مؤشر شفافية الديون

مؤشر شفافية الديون القطرية (0-8)		
الملاحظات/المعايير	النقاط	المعايير
ما إذا كانت المواقع الحكومية لديها: أي من المعلومات التاريخية معلومات محدثة تفاصيل البيانات على سبيل المثال، هل تغطي جميع بيانات الديون، أو بشكل جزئي فقط موقع إلكتروني سهل الاستخدام	4 نقاط	موقع إلكتروني حكومي سهل الاستخدام/بوابة بيانات مع بيانات متاحة للجمهور
نصف نقطة إذا كان موجوداً نقطة كاملة إذا كان لديها موقع على شبكة الإنترنت متاح للجمهور أو يقدم معلومات متاحة للجمهور بشأن محفظة الديون.	1 نقطة	وجود مكتب لإدارة الديون
استراتيجية الديون متوسطة الأجل - نصف نقطة إن وجدت، ونقطة كاملة إذا كانت متاحة للجمهور.	1 نقطة	نشر استراتيجية متوسطة الأجل لليون
	1 نقطة	وجود قواعد حرية المعلومات
ما إذا كانت الدولة تشارك في شراكة الحكومة المفتوحة أم لا	1 نقطة	نشر العقود

الجدول 2: مؤشر شفافية الديون لجميع البلدان العشرين

الدولة	مؤشر شفافية الديون (من ثمانية)
أنغولا	3
كابو فيردي	4.5
الكاميرون	3.5
جمهورية الكونغو	2
جيبوتي	1
إثيوبيا	4
مصر	4.5
غانا	7
كينيا	7.5
موريتانيا	1
موريشيوس	5
المغرب	4
موزمبيق	3.5
نيجيريا	7.75
جنوب أفريقيا	7
السودان	2
توجو	4.5
تونس	6.5
زامبيا	4.5
زيمبابوي	6

الملحق الثالث: الأفريقيون الموقعون على مبادرة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير

44 دولة أفريقية موقعة على مبادرة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير	
الجزائر	مدغشقر
أنغولا	مالي
بنين	موريتانيا
بوروندي	موزمبيق
كابو فيردي	المغرب
الكاميرون	ناميبيا
تشاد	النيجر
جزر القمر	نيجيريا
جمهورية الكونغو	رواندا
كوت ديفوار	السنغال
جيبوتي	سيشيل
مصر	سيراليون
غينيا الاستوائية	الصومال
إثيوبيا	جنوب أفريقيا
الجابون	جنوب السودان
غامبيا	السودان
غانا	تنزانيا
غينيا	توجو
كينيا	تونس
ليسوتو	أوغندا
ليبيريا	زامبيا
ليبيا	زيمبابوي
11 دولة أفريقية لم توقع على مبادرة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير	
بوتسوانا	مالاوي
بوركينافاسو	موريشيوس
جمهورية أفريقيا الوسطى	الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية
جمهورية الكونغو الديمقراطية	سان تومي وبرينسيبي
إريتريا	مملكة سوازيلاند
غينيا بيساو	

حواشي

مقدمة إلى الدليل

[1] فاينانشال تايمز، «هناك حاجة إلى استجابة عالمية لمنع أزمة ديون في أفريقيا»، 30 نوفمبر 2020.

ماذا يكشف هذا الدليل؟

[1] إزنيوي، أوكا. "أزمة الديون الأفريقية وتحدي التنمية Intereconomics". المجلد 28، العدد 1، يناير 1993، الصفحات 35-43، <http://dx.doi.org/10.1007/BF02928100>

[2] البنك الدولي. "نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (النسبة المئوية السنوية) - أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى | البيانات". Data.worldbank.org/Indicator/Ny.gdp.pcap.kd.zg?end=1995&Locations=ZG&Start=1975.

[3] البنك الدولي. "مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC) البنك الدولي، 2018، www.worldbank.org/en/topic/debt/brief/hipc.

[4] استبعدت أنغولا وتونس وجيبوتي وجنوب أفريقيا وزمبابوي والسودان وكينيا والمغرب وكينيا وموريشيوس من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

[5] بنك التنمية الأفريقي. "الاستعراض السنوي لفعالية التنمية لعام 2013: نحو نمو مستدام لأفريقيا 2013".

[6] براوتغام، وديورا، وجيهونج هوانج، وجوردان لينك، وكيفين أكير (2020). "قاعدة بيانات القروض الصينية لأفريقيا" واشنطن العاصمة: المبادرة البحثية حول الصين وأفريقيا، جامعة جونز هوبكنز للدراسات الدولية المتقدمة <http://www.sais-cari.org/data>

[7] إعادة تصور التنمية. "تخفيف ديون الصين جنبًا إلى جنب مع الحزام الاقتصادي لطريق الحرير - ما هي القصة؟" 25 أبريل 2019. <https://developmentreimagined.com/2019/04/25/chinas-debt-relief-along-the-belt-and-road-whats-the-story/> - تبين هذه الدراسة أن الصين شطبت ما مجموعه 1.7 بليون دولار إلى البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في الفترة 2000-2018، وهو رقم مماثل تقريبًا لمبلغ 800 مليون دولار و 2.3 بليون دولار شطبتها المملكة المتحدة والولايات المتحدة على التوالي في نفس الفترة.

[8] لم تعلن تونس وجيبوتي وجنوب أفريقيا ومصر والمغرب وموريشيوس عن أي تخفيف للديون من قبل الصين. وأعلنت كابو فيردى الإغاثة من الصين ولكنها لم تكشف عن المبلغ.

[9] بنك التنمية الأفريقي، 2020. دعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص في أفريقيا: بنك التنمية الأفريقي جاهز للتوسع.

[10] تي فيلدي، وديرك ويليم. السندات السيادية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى جيدة للنمو أو هي في وقت مبكر؟ أبريل 2014. <https://www.odi.org/sites/odi.org.uk/files/odi-assets/publications-opinion-files/8883.pdf>

[11] كوليبيالي، وإبراهيم سانغافوا، وآخرون. "أزمة الديون التي تلوح في الأفق في أفريقيا: أسطورة أم حقيقة؟" بروكينغز، 5 أبريل 2019، www.brookings.edu/blog/africa-in-focus/2019/04/05/looming-debt-crisis-in-africa-myth-or-reality/.

[12] صندوق النقد الدولي. "أسئلة وأجوبة: استجابة صندوق النقد الدولي لكوفيد-19". صندوق النقد الدولي، 28 أكتوبر 2020، www.imf.org/en/About/FAQ/imf-response-to-covid-19#Q1

[13] شينخوا قاعدة بيانات طريق الحرير. "ما هي بلدان الحزام الاقتصادي لطريق الحرير؟" 23 يونيو 2020. <https://en.imsilkroad.com/p/314398.html>

[1] بنك التنمية الأفريقي. "التوقعات الاقتصادية لأنغولا"، 29 مارس 2019، www.afdb.org/en/countries/southern-africa/angola/angola-economic-outlook

[2] فيليب لو بيلون. هل هي أرض ملعونة بثرواتها؟ اقتصاد الحرب في أنغولا 1975-1999. هلسنكي، فنلندا، المعهد العالمي لبحوث اقتصاديات التنمية، 28 أكتوبر 1999، www.wider.unu.edu/sites/default/files/rip23.pdf.

[3] مقابلة مع ديبورا بروتيجام، ديسمبر 2020.

[4] <https://resourcegovernance.org/sites/default/files/documents/resource-backed-loans-pitfalls-and-potential.pdf>

[5] إيبى جيوج. الديون الصينية المتزايدة تترك أنغولا مع القليل من النفط الاحتياطي. 16 مارس 2016، www.reuters.com/article/angola-oil-finance-idUSL5N16H3EV.

[6] جيفاس نيبيدج. تسعى أنغولا إلى إعادة النظر في صفقة الديون مع الصين مع تراجع عائدات النفط. 7 يونيو 2020، www.scmp.com/news/china/diplomacy/article/3087914/angola-seeks-debt-restructuring-deal-china-oil-revenue-slumps.

[7] صندوق النقد الدولي. التقارير القطرية لموظفي صندوق النقد الدولي. 21 سبتمبر 2020، صفحة 134، www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2020/09/18/Angola-Third-Review-under-the-Extended-Arrangement-Under-the-Extended-Fund-Facility-Requests-49758

[8] تصنيفات فيتش. "فيتش تخفض تصنيف أنغولا إلى CCC." Fitchratings.com، 4 سبتمبر 2020، www.fitchratings.com/research/sovereigns/fitch-downgrades-angola-to-ccc-04-09-2020

[9] صندوق النقد الدولي. 16 سبتمبر 2020، www.imf.org/en/News/Articles/2020/09/16/pr20294-angola-imf-execboard-complete-3rdrev-ea-under-eff-augment-disbursement-address-covid19

[10] المزيد حول أفريقيا. تمتثل أنغولا لاتفاق صندوق النقد الدولي. 5 أغسطس 2020، furtherafrica.com/2020/08/05/angola-complies-with-imf-agreement/.

[11] البنك الدولي. كوفيد-19: مبادرة تعليق خدمة الديون. 19 يونيو 2020، www.worldbank.org/en/topic/debt/brief/covid-19-debt-service-suspension-initiative.

[12] مشروع الصين الأفريقي. إغلاق صفقة إعادة هيكلة الديون بين الصين وأنغولا، بحسب مسؤول رفيع. 21 سبتمبر 2020، chinaafricaproject.com/2020/09/21/china-angola-debt-restructuring-deal-close-says-srgraduate-official/.

كابو فيردي

[1] أخبار الأمم المتحدة. 14 يونيو 2007، news.un.org/en/story/2007/06/222422-un-advocate-salutes-cape-verdes-graduation-category-poorest-state

[2] مجموعة بنك التنمية الأفريقي. توقعات كابو فيردي الاقتصادية، 2020، www.afdb.org/en/countries/west-africa/cabo-verde/cabo-verde-economic-outlook.

[3] صندوق النقد الدولي. كابو فيردي، تقرير فريق العمل لمشاورة المادة الرابعة لعام 2018 - تحليل القدرة على تحمل الديون. 13 مارس 2013، www.imf.org/external/pubs/ft/dsa/pdf/2018/dsacr18104.pdf

[4] مجموعة بنك التنمية الأفريقي. توقعات كابو فيردي الاقتصادية، 2020، www.afdb.org/en/countries/west-africa/cabo-verde/cabo-verde-economic-outlook

[5] البنك الدولي. الاستثمار متعدد الأطراف يضمن إطار الشراكة القطرية للوكالات لجمهورية كابو فيردي للفترة المالية 20-25. 2019.

[6] ديبورا بروتيجام ويوفان هوانج وكيفين أكبر. "الأعمال المحفوفة بالمخاطر: بيانات جديدة عن القروض الصينية ومشكلة ديون أفريقيا". مبادرة أبحاث الصين وأفريقيا، www.SAIS-CARI.org، 2020.

[7] صندوق النقد الدولي. كابو فيردي، تقرير فريق العمل لمشاورة المادة الرابعة لعام 2018 - تحليل القدرة على تحمل الديون. 13 مارس 2018، www.imf.org/external/pubs/ft/dsa/pdf/2018/dsacr18104.pdf.

[8] مجموعة بنك التنمية الأفريقي. "التوقعات الاقتصادية الأفريقية 2020 وسط كوفيد-19، ملحق". 2020.

[9] تصنيفات فيتش. تعريفات التصنيف. www.fitchratings.com/products/rating-definitions#rating-scales.

[10] البنك الدولي. كوفيد-19: مبادرة تعليق خدمة الديون. 19 يونيو 2020، www.worldbank.org/en/topic/debt/brief/covid-19-debt-service-suspension-initiative.

[11] صندوق النقد الدولي. التسهيلات الائتمانية السريعة لصندوق النقد الدولي، 9 أبريل 2020، www.imf.org/ar/about/Factsheets/Sheets/2016/08/02/21/08/Rapid-Credit-factsheets/2016/08/08/Rapid

[12] صندوق النقد الدولي. طلب كابو فيردي للتسديد بموجب مرفق رد سريع - بيان صحفي؛ تقرير الموظفين وبيان من المدير التنفيذي لكابو فيردي ". أبريل 2020.

الكاميرون

[1] صندوق النقد الدولي. "الكاميرون؛ تعزيز مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC) وثيقة نقطة الإنجاز والمبادرة متعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون."

[2] ماستري، لورانس. "الكاميرون - منحة تخفيف عبء الديون في إطار مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC) مستودع المعرفة المفتوحة، 1 فبراير 2008، openknowledge.worldbank.org/handle/10986/9536?show=full

[3] بنك التنمية الأفريقي. "التوقعات الاقتصادية للكاميرون". بنك التنمية الأفريقي - البناء اليوم، مستقبل إفريقيا أفضل، 29 مارس 2019، www.afdb.org/en/countries-central-africa-cameroon/cameroon-economic-outlook.

[4] صندوق النقد الدولي. الاستعراض الخامس للكاميرون بموجب ترتيب التسهيلات الائتمانية الموسعة - بيان صحفي؛ تقرير الموظفين؛ وبيان المدير التنفيذي للكاميرون، 22 يونيو 2018.

[5] البنك الدولي. "نظرة عامة، البنك الدولي في الكاميرون". البنك الدولي، 2017، www.worldbank.org/en/country/cameroon/overview.

[6] بنك التنمية الأفريقي. "التوقعات الاقتصادية للكاميرون". بنك التنمية الأفريقي - البناء اليوم، مستقبل إفريقيا أفضل، 29 مارس 2019، www.afdb.org/en/countries-central-africa-cameroon/cameroon-economic-outlook.

[7] صندوق النقد الدولي. تقرير موظفي الكاميرون لمشاورة المادة الرابعة لعام 2018. 2018.

[8] ديورا بروتيجام، ويوفان هوانج، وكيفين أكير. الأعمال الخطرة: بيانات جديدة عن القروض الصينية ومشكلة ديون أفريقيا www.Sais-cari.org، 2020.

[9] إعادة تصور التنمية، بيانات تاريخية عن الإعفاء من الديون الصينية، 2019.

[10] تصنيفات فيتش. "فيتش تعيد النظر في توقعات الكاميرون إلى السلبية؛ وتؤكد على ب"، www.fitchratings.com/research/sovereigns/fitch-revises-cameroon-outlook-to-negative-affirms-at-b-22-04-2020، 2020.

[11] المرجع نفسه.

[12] مجموعة بنك التنمية الأفريقي. التوقعات الاقتصادية الأفريقية وسط كوفيد-19، 2020، www.afdb-org.kr/wp-content/uploads/2020/08/AfDB_AEO_Supplement_Full_Report_ENG.pdf.

[13] مجموعة بنك التنمية الأفريقي. التوقعات الاقتصادية الأفريقية وسط كوفيد-19، 2020، www.afdb-org.kr/wp-content/uploads/2020/08/AfDB_AEO_Supplement_Full_Report_ENG.pdf.

[14] مرصد التعقيد الاقتصادي (OEC). الكاميرون (CMR) الصادرات والواردات والشركاء التجاريين". مرصد التعقيد الاقتصادي، 2018، oec.world/en/profile/country/cmr تم الوصول إليه في 28 نوفمبر 2020.

[15] صندوق النقد الدولي. "المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يتصدى لتأثير جائحة كوفيد-19". صندوق النقد الدولي، 4 أبريل 2020، www.imf.org/en/News/Articles/2020/05/04/pr20205-cameroon-imf-exec-board-approves-us-226m-disbursement-address-impact-covid19-pandemic. تم الوصول إليه في 28 نوفمبر 2020.

[16] صندوق النقد الدولي. طلبات دفع الكاميرون في إطار التسهيل الائتماني السريع، وتمديد ترتيب التسهيلات الائتمانية الموسعة، وإعادة توزيع النشرات الصحفية للبيانات؛ وتقرير الموظفين؛ وبيان الموظفين؛ وبيان المدير التنفيذي للكاميرون. يونيو 2020.

- [1] البنك الدولي. "نظرة عامة، البنك الدولي في جمهورية الكونغو". البنك الدولي، 2017،
www.worldbank.org/en/country/congo/overview.
- [2] صندوق النقد الدولي. تقرير موظفي جمهورية الكونغو عن تحليل القدرة على تحمل الديون في إطار المادة الرابعة لعام 2019 لجمهورية الكونغو: تحليل القدرة على تحمل الديون بين البنك والصندوق المشترك، مخاطر ضائقة الديون الخارجية في محنة الديون. 3 يناير 2020.
- [3] جلوبال ويتنس، 27 يناير 2020، www.globalwitness.org/en/press-releases/congos-debt-imf-،
#~:text=Congo%20has%20been%20in%20debt. تم الوصول إليه في 28 نوفمبر 2020.
- [4] بنك التنمية الأفريقي. "توقعات الكونغو الاقتصادية". بنك التنمية الأفريقي - بناء اليوم، أفريقيا أفضل غدًا، 29 مارس 2019،
www.afdb.org/ar/countries/central-africa/congo-econgo-economic-outlook. تم الوصول إليه في 12 نوفمبر 2019.
- [5] بنك التنمية الأفريقي. "توقعات الكونغو الاقتصادية". 29 مارس 2019، www.afdb.org/en/countries/central-africa/congo/congo-economic-outlook. تم الوصول إليه في 12 نوفمبر 2019.
- [6] مجموعة بنك التنمية الأفريقي. التوقعات الاقتصادية الأفريقية وسط كوفيد-19، 2020، www.afdb-org.kr/wp-content/uploads/2020/08/AfDB_AEO_Supplement_Full_Report_ENG.pdf.
- [7] شبكة تلفزيون الصين الدولية (CGTN) هل يمكن لصيغة المبادلة الصينية أن تحل قيود القروض في أفريقيا؟ News.Cgtn.com, 2019, news.cgtn.com/news/2019-12-09/Can-China-s-swap-formula-solve-Africa-s-loan-constraints--MhEIWorAFq/index.html. تم الوصول إليه في 28 نوفمبر 2020.
- [8] ديبورا بروتيجام، ويوفان هوانج، وكيفين أكير. "الأعمال المحفوفة بالمخاطر: بيانات جديدة عن القروض الصينية ومشكلة ديون أفريقيا". 2020.
- [9] المرجع نفسه.
- [10] ديبورا بروتيجام. "تخفيف الديون الصينية: الحقيقة والخيال". TheDiplomat.com, 15 May 2020, thediplomat.com/2020/04/chinese-debt-relief-fact-and-fiction/.
- [11] سوسيتيه جنرال (Societe Generale) مخاطر دولة الكونغو: الاقتصاد- import-export.societegenerale.fr/en/country/congo/economy-country-risk. Societegenerale.Fr, 2020, تم الوصول إليه في 28 نوفمبر 2020.
- [12] صندوق النقد الدولي. تقرير موظفي جمهورية الكونغو عن تحليل القدرة على تحمل الديون في إطار المادة الرابعة لعام 2019 لجمهورية الكونغو: تحليل القدرة على تحمل الديون بين البنك والصندوق المشترك، مخاطر ضائقة الديون الخارجية في محنة الديون. 3 يناير 2020.
- [13] صندوق النقد الدولي. تحديث تحليل القدرة على تحمل الدين المشترك بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في جمهورية الكونغو 2019.
- [14] المرجع نفسه.
- [15] مجموعة بنك التنمية الأفريقي. التوقعات الاقتصادية الأفريقية 2020 وسط كوفيد-19، 2020، www.afdb-org.kr/wp-content/uploads/2020/08/AfDB_AEO_Supplement_Full_Report_ENG.pdf.
- [16] صحافة، وكالة الصحافة الفرنسية «(AFP-Agence France) الكونغو تسعى للحصول على قرض من صندوق النقد الدولي يصل إلى 500 مليون دولار». Wwww.Barrons.com، 7 مايو 2020، www.barrons.com/news/congo-seeking-imf-loan-of-up-to-500-mn-01588866606. تم الوصول إليه في 28 نوفمبر 2020.

جيبوتي

- [1] الأمن العالمي. "جيبوتي - الاقتصاد". Wwww.Globalsecurity.org، 28 مارس 2016،
www.globalsecurity.org/military/world/djibouti/economy.htm. تم الوصول إليه في 28 نوفمبر 2020.
- [2] بنك التنمية الأفريقي. "توقعات جيبوتي الاقتصادية"، 28 مارس 2019، www.afdb.org/ar/countries-east-africa-djibouti/djibouti-economic-out. تم الوصول إليه في 28 نوفمبر 2020.

[3] البنك الدولي، جيبوتي، التطورات الأخيرة.

[4] تطوير الموانئ العالمية. الخطط الكبرى لجيبوتي. أبريل 2017، www.portdedjibouti.com/wp-content/uploads/2017/05/Djibouti-Article.pdf

[5] صندوق النقد الدولي. "المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام 2019 مع جيبوتي". صندوق النقد الدولي، 23 أكتوبر 2019، www.imf.org/en/News/Articles/2019/10/23/pr19383-djibouti-imf-executive-board-concludes-2019-article-iv-consultation.

[6] المرجع نفسه.

[7] المرجع نفسه

[8] خدمة أبحاث الكونغرس. انخراط الصين في جيبوتي. 4 سبتمبر 2019.

[9] البنك الدولي. "2015 سياسة أفريقيا القطرية و"ورقة حقائق تقييم المؤسسات". البنك الدولي، 28 يونيو 2016، www.worldbank.org/en/region/afr/brief/africa-country-policy-and-institution-assessment-factsheet-2015. تم الوصول إليه في 28 نوفمبر 2020.

[10] بنك لويدز. "المخطط الاقتصادي لجيبوتي - بوابة التجارة الدولية لبنك لويدز www.Lloydsbanktrade.com". أكتوبر 2020، www.lloydsbanktrade.com/en/market-potential/djibouti/economy. تم الوصول إليه في 28 نوفمبر 2020.

[11] مجموعة بنك التنمية الأفريقي. توقعات جيبوتي الاقتصادية www.afdb.org/en/countries-east-africa-djibouti/djibouti-economic.

[12] سينشو بينين، وتيودروس ماكونين. "توقع تأثير كوفيد-19 على الصادرات في إثيوبيا". اللجنة الحكومية الدولية، 24 يونيو 2020، www.theigc.org/blog/projecting-the-impact-of-covid-19-on-exports-in-ethiopia/. تم الوصول إليه في 28 نوفمبر 2020.

[13] مجموعة بنك التنمية الأفريقي. التوقعات الاقتصادية الأفريقية 2020 وسط كوفيد-19، 2020، www.afdb-org.kr/wp-content/uploads/2020/08/AfDB_AEO_Supplement_Full_Report_ENG.pdf

[14] سوسيتيه جنرال " (Societe General) مخاطر دولة جيبوتي: الاقتصاد- Societegenerale.Fr, 2020، export.societegenerale.fr/en/country/djibouti/economy-country-risk. تم الوصول إليه في 28 نوفمبر 2020

[15] صندوق النقد الدولي. "كوفيد-19: مبادرة تعليق خدمة الديون". البنك الدولي، 19 يونيو 2020، www.worldbank.org/en/topic/debt/brief/covid-19-debt-service-suspension-initiative.

[16] صندوق النقد الدولي. "جيبوتي: طلبات الدفع في إطار التسهيل الائتماني السريع" صندوق النقد الدولي، 22 مايو 2020، www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2020/05/12/Djibouti-Requests-for-Disbursement-Under-the-Rapid-Credit-Facility-and-Debt-Relief-Under-the-49410. تم الوصول إليه في 28 نوفمبر 2020.

[17] المرجع نفسه.

مصر

[1] الحياة والديون: دراسات عالمية للديون والمقاومة. الحياة والديون: دراسات عالمية للديون والمقاومة 23.

[2] بنك التنمية الأفريقي. "التوقعات الاقتصادية لمصر". البنك الأفريقي للتنمية - نبي اليوم، أفريقيا أفضل غدًا، 26 مارس 2019، www.afdb.org/en/countries/north-africa/egypt/egypt-economic-outlook.

[3] صندوق النقد الدولي. "مصر: طريق قدامًا من أجل الرخاء الاقتصادي". صندوق النقد الدولي، 2019، www.imf.org/en/News/Articles/2019/07/24/na072419-egypt-a-path-forward-for-economic-prosperity.

[4] صندوق النقد الدولي. طلب شراء جمهورية مصر العربية بموجب صك التمويل السريع - بيان صحفي؛ وتقرير الموظفين؛ وبيان المدير التنفيذي لجمهورية مصر العربية. سبتمبر 2020.

[5] تصنيفات فيتش. "فيتش تؤكد مصر عند مستوى "B+"؛ وتوقعات مستقرة Fitchratings.com". 2020، www.fitchratings.com/research/sovereigns/fitch-affirms-egypt-at-b-outlook-stable-27-07-2020. تم الوصول إليه في 28 نوفمبر 2020.

[6] تصنيفات فيتش. "تعريفات التصنيف". تصنيفات وكالة فيتش، www.fitchratings.com/products/rating-definitions#rating-scales.

[7] البنك المركزي المصري، البنك المركزي المصري المركز الخارجي للاقتصاد المصري 2019.

[8] بادويل، بنديكت، وآخرون. جمهورية مصر العربية مختارة من القضايا المعتمدة من قبل دائرة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. 27 نوفمبر 2017.

[9] صندوق النقد الدولي، 2019، www.imf.org/en/Countries/EGY/Egypt-qandas.

[10] مجموعة بنك التنمية الأفريقي. التوقعات الاقتصادية الأفريقية 2020 وسط كوفيد-19، 2020، www.afdb-org.kr/wp-content/uploads/2020/08/AfDB_AEO_Supplement_Full_Report_ENG.pdf

[11] مجموعة بنك التنمية الأفريقي. التوقعات الاقتصادية الأفريقية 2020 وسط كوفيد-19، 2020، www.afdb-org.kr/wp-content/uploads/2020/08/AfDB_AEO_Supplement_Full_Report_ENG.pdf

[12] مكتب التعقيد الاقتصادي (OECD) مكتب التعقيد الاقتصادي - مصر (EGY) الصادرات والواردات والشركاء التجاريين، *World*, 2018، oec.world/en/profile/country/egy.

[13] مجموعة بنك التنمية الأفريقي. التوقعات الاقتصادية الأفريقية 2020 وسط كوفيد-19، 2020، www.afdb-org.kr/wp-content/uploads/2020/08/AfDB_AEO_Supplement_Full_Report_ENG.pdf

إثيوبيا

[1] المنتدى الأفريقي والشبكة الأفريقية المعنية بالديون والتنمية. تحديات القدرة على تحمل الديون في أفريقيا لحالة إثيوبيا. 2006.

[2] البنك الدولي. "نظرة عامة". البنك الدولي، 2017، www.worldbank.org/en/country/ethiopia/overview

[3] تحليل القدرة على تحمل الديون بين البنك والصندوق المشترك - تحديث، 2018.

[4] البنك الدولي. "مبادرة بيانات التجارة والتنافسية: TCdata360 إثيوبيا". مبادرة بيانات التجارة والتنافسية (TCdata360)، 2019، tcdata360.worldbank.org/countries/ETH?indicator=916&countries=MOZ تم الوصول إليه في 28 نوفمبر 2020.

[5] المرجع نفسه.

[6] صندوق النقد الدولي. جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية لعام 2019 مشاورات المادة الرابعة.

[7] المرجع نفسه.

[8] المرجع نفسه.

[9] صندوق النقد الدولي. جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية لعام 2019 مشاورات المادة الرابعة.

[10] مجموعة بنك التنمية الأفريقي. التوقعات الاقتصادية الأفريقية 2020 وسط كوفيد-19. 2020، www.afdb-org.kr/wp-content/uploads/2020/08/AfDB_AEO_Supplement_Full_Report_ENG.pdf

[11] سينشو بييني، وتيودروس موكينيد. "توقع تأثير كوفيد-19 على الصادرات في إثيوبيا". مركز النمو الدولي (IGC)، 24 يونيو 2020، www.theigc.org/blog/projecting-the-impact-of-covid-19-on-exports-in-ethiopia تم الوصول إليه في 28 نوفمبر 2020.

[12] مجموعة بنك التنمية الأفريقي. التوقعات الاقتصادية الأفريقية 2020 وسط كوفيد-19. 2020، www.afdb-org.kr/wp-content/uploads/2020/08/AfDB_AEO_Supplement_Full_Report_ENG.pdf

[13] تصنيفات فيتش. "تعريفات التصنيف". تصنيفات وكالة فيتش، www.fitchratings.com/products/rating-definitions#rating-scales.

[14] تصنيفات فيتش. "فيتش تؤكد إثيوبيا عند "B"، والتوقعات سلبية - Fitch Affirms Ethiopia at B Outlook Negative - 30-06-2020". www.fitchratings.com/research/sovereigns/fitch-affirms-ethiopia-at-b-outlook-negative-30-06-2020 تم الوصول إليه في 28 نوفمبر 2020.

[15] البنك الدولي. "كوفيد-19: مبادرة تعليق خدمة الديون". البنك الدولي، 19 يونيو 2020، www.worldbank.org/en/topic/debt/brief/covid-19-debt-service-supservice-

[16] أيوديجي أديغبويغا. "صندوق النقد الدولي يمدد تخفيف عبء الديون إلى 28 دولة منخفضة الدخل". بريميوم تايمز (Premium Times)، 7 أكتوبر 2020، www.premiumtimesng.com/news/top-news/418890-imf-extends-debt-relief-to-28-low-income-countries.html. تم الوصول إليه في 28 نوفمبر 2020.

غانا

[1] جونز، تيم، وآخرون. سقوط وصعود ديون غانا كيف تم وضع فخ ديون جديد. 2016.

[2] بنك التنمية الأفريقي. "التوقعات الاقتصادية لغانا". 28 مارس 2019، www.afdb.org/en/countries/west-africa/ghana/ghana-economic-outlook.

[3] المرجع نفسه.

[4] تحليل القدرة على تحمل الديون المشترك بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. 2019.

[5] آسين، إلك. "تقرير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: الإيرادات الضريبية في البلدان الأفريقية". المؤسسة الضريبية، 28 مايو 2020، taxfoundation.org/oced-report-africa-tax-revenue-in-african-countries/.

[6] صندوق النقد الدولي. غانا 2019 المقال الرابع - بيان صحفي؛ تقرير الموظفين وبيان المدير التنفيذي لغانا. ديسمبر 2019.

[7] البنك الدولي. "نظرة عامة". البنك الدولي، 2015، www.worldbank.org/en/country/ghana/overview.

[8] بنك التنمية الأفريقي. «التوقعات الاقتصادية لغانا»، 28 مارس 2019، www.afdb.org/en/countries/west-africa/ghana/ghana-economic-outlook.

[9] تايمز الغانية. (Ghanaian Times) غانا: البرلمان يوافق على تعليق قاعدة المسؤولية المالية لعام 2020. AllAfrica.com، 7 أغسطس 2020، allafrica.com/stories/202008070662.html. تم الوصول إليه في 28 نوفمبر 2020.

[10] اليوبيل (Jubilee) أزمة الديون المتنامية في أفريقيا: لمن الديون المستحقة؟ 2018.

[11] ديبورا براوتيجام، ويوفان هوانغ، وكيفن آكر. الأعمال الخطرة: بيانات جديدة عن القروض الصينية ومشكلة الديون في أفريقيا. 2020.

[12] تحليل القدرة على تحمل الديون المشترك بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. 2019.

[13] فريق أبحاث. "SSS: سندات اليورو في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى: (SSA) أداء 2019". Cytonnreport.com، 31 يناير 2020، cytonnreport.com/research/ssa-eurobonds-2019-performance. تم الوصول إليه في 28 نوفمبر 2020.

[14] مجموعة بنك التنمية الأفريقي. التوقعات الاقتصادية الأفريقية 2020 وسط كوفيد-19. 2020، www.afdb-org.kr/wp-content/uploads/2020/08/AfDB_AEO_Supplement_Full_Report_ENG.pdf

[15] مجموعة بنك التنمية الأفريقي. التوقعات الاقتصادية الأفريقية 2020 وسط كوفيد-19. 2020، www.afdb-org.kr/wp-content/uploads/2020/08/AfDB_AEO_Supplement_Full_Report_ENG.pdf

[16] مكتب التعقيد الاقتصادي. (OEC) غانا (GHA) الصادرات والواردات والشركاء التجاريين". مكتب التعقيد الاقتصادي، oec.world/en/profile/country/gha. تم الوصول إليه في 28 نوفمبر 2020.

[17] تصنيفات فيتش. "فيتش تؤكد غانا عند "B"، والتوقعات مستقرة، 2020، Fitchratings.com، www.fitchratings.com/research/sovereigns/fitch-affirms-ghana-at-b-outlook-stable-15-10-2020. تم الوصول إليه في 28 نوفمبر 2020.

[18] البنك الدولي. "كوفيد-19: مبادرة تعليق خدمة الديون". البنك الدولي، 19 يونيو 2019، www.worldbank.org/en/topic/debt/brief/covid-19-debt-service-supservice-

[19] صندوق النقد الدولي. "Imf.org، 2020، www.imf.org/en/News/Articles/2020/04/13/pr20153-ghana-imf-executive-board-approves-a-us-1-billion-disbursement-to-ghana-to-address-covid-1. تم الوصول إليه في 28 نوفمبر 2020.

[20] تصنيفات فيتش. "تعريفات التصنيف". تصنيفات وكالة فيتش، www.fitchratings.com/products/rating-definitions#rating-scales.

[21] تصنيفات فيتش. "فيتش تؤكد غانا عند "B"، والتوقعات مستقرة، 2020، Fitchratings.com. www.fitchratings.com/research/sovereigns/fitch-affirms-ghana-at-b-outlook-stable-15-10-2020.

كينيا

[1] البنك الدولي. "نظرة عامة على البنك الدولي في كينيا". البنك الدولي، 2010، www.worldbank.org/en/country/kenya/overview.

[2] بنك التنمية الأفريقي. "التوقعات الاقتصادية لكينيا"، 28 مارس 2019، www.afdb.org/en/countries-east-africa-kenya/kenya-economic-outlook.

[3] صندوق النقد الدولي. كينيا 2018 مشاورات المادة الرابعة. أكتوبر 2018.

[4] مجموعة البنك الدولي. تحليل الإنفاق العام في كينيا 2019، خلق مساحة مالية لتحقيق القضايا الأربعة الكبرى مع القيام بتوحيد مالي مطلوب. يونيو 2019.

[5] صندوق النقد الدولي. كينيا 2018 مشاورات المادة الرابعة. أكتوبر 2018.

[6] المرجع نفسه.

[7] الخزانة الوطنية والتخطيط في كينيا. "تقرير إدارة الدين العام 2020/2019". سبتمبر 2020.

[8] صندوق النقد الدولي. كينيا 2018 مشاورات المادة الرابعة. أكتوبر 2018.

[9] المرجع نفسه.

[10] آسين، إلك. "تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: (OECD) الإيرادات الضريبية في البلدان الأفريقية". المؤسسة الضريبية، 28 مايو 2020، taxfoundation.org/oeecd-report-africa-tax-revenue-in-african-countries/.

[11] الاختيار الأفريقي. 5 مايو 2020، africacheck.org/spot-check/yes-over-half-of-kenyas-debt-owed-to-external-lenders-with-china-lending-nearly-70-of-bilateral-debt/. 28 نوفمبر 2020.

[12] ديبورا بروتيجام، ويوفان هوانج، وكيفين أكير. أعمال محفوفة بالمخاطر: بيانات جديدة عن القروض الصينية ومشكلة ديون أفريقيا. 2020.

[13] المؤسسة الدولية للتنمية (IDA) وصندوق النقد الدولي. (IMF) كينيا: تحليل مشترك بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي للقدرة على تحمل الديون". مايو 2020.

[14] المرجع نفسه.

[15] سيتون. (Cytomn) الدين العام لكينيا Cytomn.com، "19 يوليو 2020، www.cytomn.com/topicals/kenyas-public-debt-2020. الوصول إليه في 28 نوفمبر 2020.

[16] صندوق النقد الدولي. كينيا 2018 مشاورات المادة الرابعة أكتوبر 2018.

[17] مجموعة بنك التنمية الأفريقي. التوقعات الاقتصادية الأفريقية 2020 وسط كوفيد-19. 2020، www.afdb-org.kr/wp-content/uploads/2020/08/AfDB_AEO_Supplement_Full_Report_ENG.pdf

[18] مكتب التعقيد الاقتصادي. (OEC) كينيا (KEN) الصادرات والواردات والشركاء التجاريين". مكتب التعقيد الاقتصادي (Oec.World)، oec.world/en/profile/country/ken.

[19] مجموعة بنك التنمية الأفريقي. التوقعات الاقتصادية الأفريقية 2020 وسط كوفيد-19. 2020، www.afdb-org.kr/wp-content/uploads/2020/08/AfDB_AEO_Supplement_Full_Report_ENG.pdf

[20] تصنيفات فيتش. "تعريفات التصنيف". تصنيفات وكالة فيتش، www.fitchratings.com/products/rating-definitions#rating-scales.

[21] تصنيفات فيتش. "فيتش تعيد النظر في توقعات كينيا إلى سلبية؛ وتؤكد على "+B". Fitchratings.com, 2020, وتم الوصول إليه في www.fitchratings.com/research/sovereigns/fitch-revises-kenya-outlook-to-negative-affirms-at-b-19-06-2020. 28 نوفمبر 2020.

[22] البنك الدولي. "كوفيد-19: مبادرة تعليق خدمة الديون". البنك الدولي، 19 يونيو 2020، www.worldbank.org/en/topic/debt/brief/covid-19-debt-service-suspension-initiative

[23] صندوق النقد الدولي. طلب جمهورية كينيا للإنفاق بموجب التسهيلات الائتمانية السريع - بيان صحفي؛ تقرير الموظفين وبيان المدير التنفيذي لجمهورية كينيا. مايو 2020.

موريتانيا

[1] قسم تقييم العمليات. "تقرير تقييم أداء المشروع للجمهورية الإسلامية الموريتانية". مجموعة البنك الدولي 1 يوليو 2004. <https://www.oecd.org/countries/mauritania/35303721.pdf>

[2] مجموعة بنك التنمية الأفريقي. التوقعات الاقتصادية لموريتانيا 2020، <https://www.afdb.org/en/countries/mauritania/mauritania-economic-outlook>

[3] مجموعة البنك الدولي. نظرة عامة على موريتانيا. 18 أكتوبر 2019، <https://www.worldbank.org/en/country/mauritania/overview2019>

[4] كوفيس (Coface). دراسات اقتصادية: موريتانيا. فبراير 2020، <https://www.coface.com/Economic-Studies-and-Country-2020-Risks/Mauritania>

[5] صندوق النقد الدولي. "الجمهورية الإسلامية الموريتانية: طلب ترتيب لمدة ثلاثة أعوام في إطار التسهيلات الائتمانية الموسع - تحليل القدرة على تحمل الديون". 21 نوفمبر 2017، <https://www.imf.org/external/pubs/ft/dsa/pdf/2017/dsacr17369.pdf>

[6] شازيزا، مردخاي. "طريق الحرير الجديد ومنطقة المغرب العربي". مركز بيجين-السادات للبحوث الاستراتيجية (The Begin-Sadat Center for Strategic Studies)، أغسطس 2020، <https://besacenter.org/perspectives-papers/china-silk-road-maghreb/2020>

[7] ديبورا بروتيجام، ويوفان هوانج، وكيفين أكبر. أعمال محفوفة بالمخاطر: بيانات جديدة عن القروض الصينية ومشكلة ديون أفريقيا. 2020.

[8] حملة اليوبيل للديون. "أزمة الديون المتنامية في أفريقيا: لمن هو الدين المستحق؟" أكتوبر 2018، https://jubileedebt.org.uk/wp/wp-2018-10/Who-is-Africa-debt-owed-to_10.18.pdf

[9] صندوق النقد الدولي. "المراجعة الثالثة بموجب ترتيب التسهيلات الائتمانية الممدد - بيان صحفي؛ تقرير الموظفين؛ وبيان المدير التنفيذي للجمهورية الإسلامية الموريتانية. مايو 2019، <https://www.imf.org/~media/Files/Publications/CR/2019/1MRTEA2019001.ashx>

[10] المرجع نفسه.

[11] مجموعة بنك التنمية الأفريقي. التوقعات الاقتصادية الأفريقية 2020 وسط كوفيد-19. https://www.afdb-org.kr/wp-2020-19-content/uploads/2020/08/AfDB_AEO_Supplement_Full_Report_ENG.pdf

[12] مكتب التعقيد الاقتصادي (OEC). موريتانيا. 2018، <https://oec.world/en/profile/country/mrt2018>

[13] مجموعة بنك التنمية الأفريقي. التوقعات الاقتصادية الأفريقية 2020 وسط كوفيد-19. https://www.afdb-org.kr/wp-2020-19-content/uploads/2020/08/AfDB_AEO_Supplement_Full_Report_ENG.pdf

[14] البنك الدولي. "كوفيد-19: مبادرة تعليق خدمة الديون". البنك الدولي، 19 يونيو 2020، <https://www.worldbank.org/en/topic/debt/brief/covid-19-debt-service-suspension-initiative>

[15] صندوق النقد الدولي. "طلب الصرف بموجب التسهيلات الائتمانية السريع - بيان صحفي؛ تقرير الموظفين؛ وبيان المدير التنفيذي للجمهورية الإسلامية الموريتانية". أبريل 2020، <https://www.imf.org/~media/Files/Publications/CR/2020/English/1MRTEA2020001.ashx>

[1]فانديمورتيل ميلو وكيت بيرد "قصة موريشيوس: التقدم في الظروف الاقتصادية في موريشيوس: النجاح في مواجهة الصعاب". معهد التنمية الخارجية .
https://www.files.ethz.ch/isn/124911/2010-12_mauritius_economic_conditions.pdf

[2]وزارة المالية والتنمية الاقتصادية. "استراتيجية إدارة الديون". جمهورية موريشيوس. يوليو 2008. <https://www.cabri-2008.sbo.org/en/documents/public-debt-management-act>

[3]البنك الدولي. "نظرة عامة على موريشيوس". 14 يوليو 2020. <https://www.worldbank.org/en/country/mauritius/overview>. وهذا يمكن موريشيوس من طلب قروض دون الحاجة إلى إجراء تقييم للقدرة على تحمل الديون على سبيل المثال. معظم البلدان الأفريقية الأخرى مؤهلة فقط للحصول على منح أو قروض من "مؤسسة التنمية الدولية"، والتي لها عدد من الشروط المرفقة.

[4]براونتيغام، وديبورا، وجيهونج هوانج، وجوردان لينك، وكيفين أكير (2020). "قاعدة بيانات القروض الصينية لأفريقيا". واشنطن العاصمة: مبادرة أبحاث الصين وأفريقيا، جامعة جونز هوبكنز للدراسات الدولية المتقدمة. <http://www.sais-cari.org/data>

[5]لوف، ريتشارد. "الصين توقع صفقة مطار بقيمة 260 مليون دولار مع موريشيوس". رويترز 17. (Reuters). فبراير 2009. <https://www.reuters.com/article/china-africa/china-signs-260-mln-airport-deal-with-mauritius-idINLH32372920090217>

[6]وكالة موديز. "Moody's) موديز تغير النظرة المستقبلية لتصنيف موريشيوس إلى سلبي من مستقر. وتؤكد تصنيفات. "Baa1/الأسواق الأفريقية 2. أبريل 2020. <https://www.african-markets.com/en/news/indian-ocean/mauritius/moody-s-changes-the-outlook-on-mauritius-s-2020-rating-to-negative-from-stable-affirms-the-baa1-ratings>

[7]البنك الدولي. "نظرة عامة على موريشيوس". 14 يوليو 2020. 1

[8]رحيم، فازير وآخرون. "صندوق كوفيد-19 للاستجابة للوباء". صندوق النقد الدولي. 26 أغسطس 2020.

[9]مجموعة بنك التنمية الأفريقي. التوقعات الاقتصادية الأفريقية 2020 وسط كوفيد-19. https://www.afdb-org.kr/wp-2020-content/uploads/2020/08/AfDB_AEO_Supplement_Full_Report_ENG.pdf

[10]البنك الدولي. "تعليق خدمة الديون وكوفيد-19". 11 مايو 2020. <https://www.worldbank.org/en/news/factsheet/2020/05/11/debt-2020-relief-and-covid-19-coronavirus>

المغرب

[1]الموسوعة الوطنية. (National Encyclopedia) المغرب – التنمية الاقتصادية". 2020. <https://www.nationsencyclopedia.com/Africa/Morocco-ECONOMIC-DEVELOPMENT.html>

[2]بريتانیکا (Britannica) المغرب - الاقتصاد". <https://www.britannica.com/place/Morocco/Economy2020>

[3]منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (OECD) المغرب". 1 أكتوبر 2002. <https://www.oecd.org/countries/morocco/1825733.pdf>

[4]براونتيغام، وديبورا، وجيهونج هوانج، وجوردان لينك، وكيفين أكير (2020). "قاعدة بيانات القروض الصينية لأفريقيا". واشنطن العاصمة: مبادرة أبحاث الصين وأفريقيا، جامعة جونز هوبكنز للدراسات الدولية المتقدمة.

[5]تصنيفات فيتش. "صحيح: فيتش خفض المغرب إلى "BB+"؛ مع توقعات مستقرة". 23 أكتوبر 2020. <https://www.fitchratings.com/research/sovereigns/correction-fitch-downgrades-morocco-to-bb-outlook-stable-23-10-2020>

[6]تصنيفات فيتش. "تعريفات التصنيف#rating-scales". <https://www.fitchratings.com/products/rating-definitions#rating-scales>

[7]البنك الدولي. "تعليق خدمة الديون وكوفيد-19". 11 مايو 2020. <https://www.worldbank.org/en/news/factsheet/2020/05/11/debt-relief-2020-and-covid-19-coronavirus>

[8] البنك الدولي. "نظرة عامة على المغرب". 1 أكتوبر 2020 <https://www.worldbank.org/en/country/morocco/overview2020>

[9] صندوق النقد الدولي. "المغرب وصندوق النقد الدولي: شراكة من أجل التقدم". أكتوبر 2020 .
<https://www.imf.org/en/Countries/MAR/morocco-and-the-imf-partnership-for-progress>

[10] صندوق النقد الدولي. خط الوقاية والسيولة 13 (Precautionary Liquidity Line) مارس 2020 .
<https://www.imf.org/en/About/Factsheets/Sheets/2016/08/01/20/45/Precautionary-and-Liquidity-Line> الدولة الأخرى هي مقدونيا.

[11] البنك الدولي. "يدعم البنك الدولي القطاع الصحي المغربي في إدارة تأثير الوباء". 16 يونيو 2020 <https://www.worldbank.org/en/news/press-2020-release/2020/06/16/the-world-bank-supports-moroccos-health-sector-in-managing-pandemic-impact>

موزامبيق

[1] وكالة المخابرات المركزية (Central Intelligence Agency). كتاب حقائق العالم - موزامبيق". 24 نوفمبر 2020 .
<https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/mz.html>

[2] صندوق النقد الدولي. "بيان صحفي: صندوق النقد الدولي يمدد تخفيف عبء الديون بنسبة 100 في المائة إلى موزامبيق في إطار المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون". 23 ديسمبر 2015 <https://www.imf.org/en/News/Articles/2015/09/14/01/49/pr052982005>

[3] مختبر إيد داتا "بيانات المعونة 2017. (AidData). "مجموعة البيانات المالية الرسمية الصينية العالمية، الإصدار 1.0. تم استرجاعها من
<http://aiddata.org/data/chinese-global-official-finance-dataset>.

[4] وكالة المخابرات المركزية (Central Intelligence Agency). كتاب حقائق العالم - موزامبيق". 24 نوفمبر 2020.

[5] بروتينغام، ديورا، وجيهجونغ هوانغ، وجوردان لينك، وكيفن أكر (2020). "قاعدة بيانات القروض الصينية لأفريقيا". واشنطن العاصمة: مبادرة أبحاث الصين وأفريقيا.

[6] شينخوا. "بنك الصين للاستيراد والتصدير (China Eximbank) يقرض موزامبيق 416.5 مليون دولار أمريكي لإعادة تأهيل الطرق". *جلوبال تايمز* (Global Times). 16 نوفمبر 2013 <https://www.globaltimes.cn/content/825297.shtml>

[7] البنك الدولي. "كوفيد-19: مبادرة تعليق خدمة الديون". البنك الدولي، 19 يونيو 2020 <https://www.worldbank.org/en/topic/debt/brief/covid-2020-19-debt-service-suspension-initiative>

[8] صندوق النقد الدولي. التسهيلات الائتمانية السريعة 9 (RCF). أبريل 2020 .
<https://www.imf.org/en/About/Factsheets/Sheets/2016/08/02/21/08/Rapid-Credit-Facility>

[9] صندوق النقد الدولي. "المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يوافق على 309 مليون دولار أمريكي في شكل مساعدات طارئة لموزامبيق لمواجهة جائحة كوفيد-19". 24 أبريل 2020 <https://www.imf.org/en/News/Articles/2020/04/24/pr20190-mozambique-imf-executive-board-2020-approves-emergency-assistance-to-address-covid-19>

نيجيريا

[1] نوانوسيك، دومينيك وآخرون. "ديناميات التنمية الاقتصادية في نيجيريا: الأدلة من 1914-2014". *المجلة السعودية لدراسات الأعمال والإدارة* (Saudi Journal of Business and Management Studies). المجلد 1، الإصدار 4، صفحة 154-161. نوفمبر 2016. <http://scholarsmeqpub.com/wp-content/uploads/2016/12/SJBMS-14154-161.pdf>

[2] أوتي، بيتر. أ. وآخرون. "عبء الديون في نيجيريا والتشابك في التنمية: الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية". *مجلة التنمية الاقتصادية المستدامة*. المجلد 7، العدد 20، 2016. <https://core.ac.uk/download/pdf/234647679.pdf>

[3] مكتب إدارة الديون في نيجيريا. «استراتيجية نيجيريا لإدارة الديون، 2012-2015» <https://www.dmo.gov.ng/publications/other-2015-2012-publications/debt-management-strategy/1028-medium-term-debt-strategy-2012-2015/file>

[4] مكتب إدارة الديون في نيجيريا. "استراتيجية نيجيريا لإدارة الديون، 2016-2019". يونيو 2016 <https://www.dmo.gov.ng/publications/other-2016-publications/debt-management-strategy/1288-nigeria-s-debt-management-strategy-2016-2019/file>

- [5] مكتب إدارة الديون في نيجيريا. "استراتيجية نيجيريا لإدارة الديون، 2020-2023". نوفمبر 2019. <https://www.dmo.gov.ng/publications/other-publications/debt-management-strategy/3163-nigeria-s-debt-management-strategy-2020-2023-draft/file>
- [6] مكتب إدارة الديون في نيجيريا. "حقائق عن القروض الصينية لنيجيريا". 31 مارس 2020 <https://www.dmo.gov.ng/facts-about-chinese-2020-loans-to-nigeria>
- [7] البنك الدولي. «تقييم السياسات القطرية والمؤسسية في نيجيريا (CPIA) 2017 ، 2017 . http://documents1.worldbank.org/curated/en/850151531856335222/122290272_201807236005000/additional/128558-REVISED-WB-CPIA-Report-July2018-ENG-final-web.pdf
- [8] نوانوسيك، دومينيك وآخرون. "ديناميات التنمية الاقتصادية في نيجيريا: الأدلة من 1914-2014". المجلة السعودية لدراسات الأعمال والإدارة (Saudi Journal of Business and Management Studies)، المجلد 1، الإصدار 4، صفحة 154-161. نوفمبر 2016.
- [9] تصنيفات فيتش. "تعريفات التصنيف". <https://www.fitchratings.com/products/rating-definitions#rating-scales>
- [10] البنك الدولي. "كوفيد-19: مبادرة تعليق خدمة الديون". البنك الدولي، 19 يونيو 2020. <https://www.worldbank.org/en/topic/debt/brief/covid-19-debt-service-suspension-initiative>
- [11] أخبار صندوق النقد الدولي. "المساعدة المالية من صندوق النقد الدولي لنيجيريا لدعم قطاع الرعاية الصحية وحماية الوظائف والشركات". صندوق النقد الدولي، 30 أبريل 2020. <https://www.imf.org/en/News/Articles/2020/04/29/na042920-nigerias-imf-financial-assistance-to-2020-support-health-care-sector-protect>

جنوب أفريقيا

- [1] صندوق النقد الدولي. "المبادئ التوجيهية لإدارة الدين العام: وثيقة مرافقة ودراسات حالة مختارة - جنوب أفريقيا". أغسطس 2003. <https://www.elibrary.imf.org/view/IMF069/02997-9781589061941/02997-language=ar&redirect=true#9781589061941/pa02ch15.xml>
- [2] خزانة البنك الدولي. "برنامج إدارة الديون والمخاطر الحكومية (GDRM) مجموعة البنك الدولي". سبتمبر 2018. <http://pubdocs.worldbank.org/en/661531542724911622/GDRM-Program-Brochure-Sept2018.pdf>
- [3] صندوق النقد الدولي. "المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام 2019 مع جنوب إفريقيا". 30 يناير 2020. <https://www.imf.org/en/News/Articles/2020/01/29/pr2023-south-africa-imf-executive-board-concludes-2019-article-iv-consultation>
- [4] مجموعة بنك التنمية الأفريقي. التوقعات الاقتصادية الأفريقية 2020 وسط كوفيد-19. https://www.afdb-org.kr/wp-2020-content/uploads/2020/08/AfDB_AEO_Supplement_Full_Report_ENG.pdf
- [5] بروتيغام، ديورا، وجيهجونغ هوانغ، وجوردان لينك، وكيفن آكر (2020). "قاعدة بيانات القروض الصينية لأفريقيا" واشنطن العاصمة: مبادرة أبحاث الصين وأفريقيا.
- [6] مكتب التعقيد الاقتصادي (OECD). التجارة بين الصين وجنوب إفريقيا". 2018. مكتب التعقيد الاقتصادي- <https://oec.world/en/profile/bilateral-country/chn/partner/zaf>
- [7] وزارة التجارة والصناعة. "جنوب إفريقيا: عرض القيمة". جمهورية جنوب إفريقيا - http://www.investsa.gov.za/wp-content/uploads/2020/07/VALUE-PROPOSITION_2.pdf
- [8] وكالة المخابرات المركزية (CIA). "كتاب حقائق العالم: جنوب إفريقيا". 24 نوفمبر 2020. <https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/sf.html>
- [9] تصنيفات فيتش. "من غير المرجح أن تحقق جنوب أفريقيا آخر هدف لتحقيق استقرار الديون". تصنيفات فيتش، 26 يونيو 2020. <https://www.fitchratings.com/research/sovereigns/south-africa-unlikely-to-meet-latest-debt-stabilisation-target-26-06-2020>
- [10] مجموعة بنك التنمية الأفريقي. التوقعات الاقتصادية الأفريقية 2020 وسط كوفيد-19. https://www.afdb-org.kr/wp-2020-content/uploads/2020/08/AfDB_AEO_Supplement_Full_Report_ENG.pdf

[11] صندوق النقد الدولي. "المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يوافق على 4.3 مليار دولار أمريكي في شكل دعم طارئ لجنوب إفريقيا لمواجهة جائحة كوفيد-19". 27 يوليو 2020. <https://www.imf.org/en/News/Articles/2020/07/27/pr20271-south-africa-imf-executive-board-2020-approves-us-billion-emergency-support-covid-19-pandemic>

[12] مجموعة بنك التنمية الأفريقي. التوقعات الاقتصادية الأفريقية 2020 وسط كوفيد-19. 2020. https://www.afdb-org.kr/wp-content/uploads/2020/08/AfDB_AEO_Supplement_Full_Report_ENG.pdf

السودان

[1] فيرجي، ألي. "السودان بعد العقوبات: وجهات النظر السودانية حول العلاقات مع الولايات المتحدة". معهد الولايات المتحدة للسلام (United States Institute of Peace). مايو 2018. <https://www.usip.org/sites/default/files/2018-05/sr427-sudan-after-sanctions-sudanese-views-2018-of-relations-with-the-united-states.pdf>

[2] محمد أحمد، مدني. "الديون الخارجية والنمو والسلام في السودان: بعض التحديات الخطيرة التي تواجه البلاد في حقبة ما بعد الصراع". اقتباس معهد ميشيلسن (Michelsen Institute). SR 2008:1. <https://www.cmi.no/publications/file/3080-external-debts-growth-and-peace-in-the-sudan.pdf>

[3] إعادة تصور التنمية، بيانات تاريخية عن الإغفاء من الديون الصينية، 2019.

[4] هورن، سياسيتيان، وكار من م. راينهارت، وكريستوف تريبيش. 2019. "إقراض الصين في الخارج". ورقة عمل NBER رقم 26050. تم الوصول إليها <https://sites.google.com/site/christophtrebesch/research>

[5] مؤسسة التنمية الدولية (International Development Association) الدول المقترضة. "مجموعة البنك الدولي". <https://ida.worldbank.org/about/borrowing-countries>

[6] بروتيغام، ديورا، وجيهجونغ هوانغ، وجوردان لينك، وكيفن آكر (2020). "قاعدة بيانات القروض الصينية لأفريقيا" واشنطن العاصمة: مبادرة أبحاث الصين وأفريقيا.

[7] <https://resourcegovernance.org/sites/default/files/documents/resource-backed-loans-pitfalls-and-potential.pdf>

[8] موظفي رويترز. "السودان يحصل على قرض بقيمة 1.5 مليار دولار من بنك التنمية الصيني". رويترز 17 يناير 2013. <https://www.reuters.com/article/sudan-china-loan/sudan-receives-1-5-billion-loan-from-china-development-bank-idUSL6N0AM9UY20130117>

[9] دابانقا (Dabanga). السودان يحصل على 88 مليون دولار من القروض والمنح من الصين 3. [Dabanga.org](https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/sudan-to-get-88-million-in-loans-and-grants-from-china). 30 سبتمبر 2018. <https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/sudan-to-get-88-million-in-loans-and-grants-from-china>

[10] صندوق النقد الدولي. "تقرير الموظفين بشأن مشاورات المادة الرابعة لعام 2019". مارس 2020.

[11] مجموعة بنك التنمية الأفريقي. التوقعات الاقتصادية الأفريقية 2020 وسط كوفيد-19. 2020. https://www.afdb-org.kr/wp-content/uploads/2020/08/AfDB_AEO_Supplement_Full_Report_ENG.pdf

[12] البنك الدولي. "تقدم مجموعة البنك الدولي الدعم لمساعدة السودان على إدارة الآثار الصحية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19". 30 سبتمبر 2020. <https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2020/09/30/world-bank-group-provides-support-to-help-sudan-manage-the-health-and-economic-impacts-of-the-covid-19>

[13] صندوق النقد الدولي. "موظفو صندوق النقد الدولي ينهون مهمة برنامج مراقبة الموظفين إلى السودان". 23 يونيو 2020. <https://www.imf.org/en/News/Articles/2020/06/23/pr20245-sudan-imf-staff-completes-mission-for-a-staff-monitored-program>

توجو

[1] وكالة المخابرات المركزية (Central Intelligence Agency). كتاب حقائق العالم: توجو". 24 نوفمبر 2020. <https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/sf.html>

[2] وثيقة البنك الدولي. "توجو: إنعاش القطاعات التقليدية والإعداد للمستقبل: استراتيجية نمو تقودها الصادرات". مجموعة البنك الدولي. سبتمبر 2010. <https://www.oecd.org/aidfortrade/countryprofiles/dtis/Togo-DTIS-2010.pdf>

[3] وثيقة البنك الدولي. "توجو: إنعاش القطاعات التقليدية والإعداد للمستقبل: استراتيجيات نمو تقودها الصادرات". مجموعة البنك الدولي. سبتمبر 2010.

[4] المرجع نفسه.

[5] مؤسسة هيريتيج (Heritage). توجو: مؤشر الحرية الاقتصادية لعام 2020. مؤسسة هيريتيج. 2020. (Heritage).
<https://www.heritage.org/index/country/togo>

[6] مجموعة بنك التنمية الأفريقي. التوقعات الاقتصادية الأفريقية 2020 وسط كوفيد-19. 2020. https://www.afdb-org.kr/wp-content/uploads/2020/08/AfDB_AEO_Supplement_Full_Report_ENG.pdf

[7] بروتيغام، ديورا، وجيهجونغ هوانغ، وجوردان لينك، وكيفن آكر (2020). "قاعدة بيانات القروض الصينية لأفريقيا" واشنطن العاصمة: مبادرة أبحاث الصين وأفريقيا.

[8] مختبر إيد داتا "بيانات المعونة. 2017. (AidData). "مجموعة البيانات المالية الرسمية الصينية العالمية، الإصدار 1.0. تم استرجاعها من
<http://aiddata.org/data/chinese-global-official-finance-dataset>.

[9] مختبر إيد داتا "بيانات المعونة. 2017. (AidData). "مجموعة البيانات المالية الرسمية الصينية العالمية، الإصدار 1.0.

[10] أفريقيا نيوز. (Africanews) الصين وتوجو توقعان اتفاقيات للارتقاء بالتعاون إلى مستويات أعلى 30. *Africanews.com*. مايو 2016. <https://www.africanews.com/2016/05/30/china-and-togo-sign-agreements-to-take-cooperation-to-higher-heights/>

[11] البنك الدولي. "نظرة عامة على توجو". 3 نوفمبر 2020 <https://www.worldbank.org/en/country/togo/overview2020>

[12] خدمة المستثمر من وكالة موديز (Moody's Investor Service). إجراء التصنيف: وكالة موديز تمنح تصنيف B3 لأول مرة إلى حكومة توجو، والنظرة المستقبلية مستقرة 5. Moodys.com. يونيو 2019. https://www.moodys.com/research/Moodys-assigns-B3-first-time-rating-2019-to-Government-of-Togo--PR_401975

[13] البنك الدولي. "كوفيد 19: مبادرة تعليق خدمة الديون". البنك الدولي، 19 يونيو 2020. <https://www.worldbank.org/en/topic/debt/brief/covid-19-debt-service-suspension-initiative>

[14] صندوق النقد الدولي. "المساعدة المالية لكوفيد-19 وتخفيف خدمة الديون". 20 نوفمبر 2020 <https://www.imf.org/en/Topics/imf-and-2020-covid19/COVID-Lending-Tracker>

[15] صندوق النقد الدولي. "المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يكمل المراجعة السادسة بموجب التسهيل الائتماني الممدد (ECF) لتوجو ويصرف التعزيزات لمعالجة تأثير كوفيد-19". 3 أبريل 2020 <https://www.imf.org/en/News/Articles/2020/04/03/pr20132-togo-imf-exec-board-6th-2020-review-ecf-arrangement-augments-disbursement-address-19>

[16] الوكالة الصينية للتعاون الإنمائي الدولي (CIDCA) الإمدادات الطبية الصينية تصل إلى توجو للمساعدة في مكافحة كوفيد-19. الوكالة الصينية للتعاون الإنمائي الدولي 22 (CIDCA) أبريل 2020 http://en.cidca.gov.cn/2020-04/22/c_473944.html

تونس

[1] البنك الدولي. "الجمهورية التونسية: استراتيجية إدارة الدين العام". *البنك الدولي* 2004. <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/14673> : CC BY 3.0 IGO. الترخيص.

[2] البنك الدولي. "الثورة غير المكتملة. جلب فرص، ووظائف جيدة، وثروة أكبر لجميع التونسيين". مايو 2014. https://www.worldbank.org/content/dam/Worldbank/document/MNA/tunisia_report/tunisia_report_the_unfinished_revolution_eng_synthesis.pdf

[3] وكالة المخابرات المركزية (Central Intelligence Agency). كتاب حقائق العالم: تونس. 24 نوفمبر 2020. <https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ts.html>

[4] بروتيغام، ديورا، وجيهجونغ هوانغ، وجوردان لينك، وكيفن آكر (2020). "قاعدة بيانات القروض الصينية لأفريقيا". واشنطن العاصمة: مبادرة أبحاث الصين وأفريقيا.

[10] مجموعة بنك التنمية الأفريقي. التوقعات الاقتصادية الأفريقية 2020 وسط كوفيد-19. 2020. https://www.afdb-org.kr/wp-content/uploads/2020/08/AfDB_AEO_Supplement_Full_Report_ENG.pdf

[11] البنك الدولي. "كوفيد-19: مبادرة تعليق خدمة الديون". البنك الدولي، 19 يونيو 2020. <https://www.worldbank.org/en/topic/debt/brief/covid-19-debt-service-suspension-initiative>

[12] وزارة المالية (زامبيا). "بنك التنمية الصيني يوجّل خدمة الديون". جمهورية زامبيا 27 أكتوبر 2020. <https://www.mof.gov.zm/wp-content/uploads/2020/10/China.pdf>

[13] وزارة المالية (زامبيا). "التقرير الاقتصادي السنوي 2019". جمهورية زامبيا 2020. https://www.mof.gov.zm/wpfb_dl=264

[14] الدكتور نجودو (Dr. Ng'andu) بيان وزاري بشأن استراتيجية زامبيا لإدارة الدين العام. "جمهورية زامبيا". http://www.pariffon.gov.zm/sites/default/files/images/publication_docs/Ministerial%20Statement%20on%20Zambia%27s%20Public%20Debt%20Management%20Strategy.pdf

زمبابوي

[1] حملة اليوبيل لإلغاء الديون (Jubilee Debt Campaign). البلدان: زمبابوي". <https://jubileedebt.org.uk/countries/zimbabwe2017>

[2] موناغوا، تشيدوشاشي ل. "التدهور الاقتصادي لزمبابوي". *Gettysburg Economic Review*. المجلد 3، المادة 9.

[3] موناغوا، تشيدوشاشي ل. "التدهور الاقتصادي لزمبابوي". *Gettysburg Economic Review*. المجلد 3، المادة 9، 2009. <https://cupola.gettysburg.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1021&context=ger>

[4] منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). التوقعات الاقتصادية الأفريقية لزمبابوي، 2003. <https://www.oecd.org/countries/zimbabwe/2497679.pdf>

[5] جامارا، بورييس وآخرون. "مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون - تحديث إحصائي". *البنك الدولي وصندوق النقد الدولي*.

[6] وكالة المخابرات المركزية (Central Intelligence Agency). كتاب حقائق العالم: زمبابوي. 24 نوفمبر 2020. <https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/zi.html>

[7] بروتينغام، ديبورا، وجيهجونغ هوانغ، وجوردان لينك، وكيفن أكر (2020). "قاعدة بيانات القروض الصينية لأفريقيا". واشنطن العاصمة: مبادرة أبحاث الصين وأفريقيا.

[8] حملة اليوبيل لإلغاء الديون (Jubilee Debt Campaign). بوابة بيانات الديون <https://data.jubileedebt.org.uk>

[9] مجموعة بنك التنمية الأفريقي. التوقعات الاقتصادية الأفريقية 2020 وسط كوفيد-19. 2020. https://www.afdb-org.kr/wp-content/uploads/2020/08/AfDB_AEO_Supplement_Full_Report_ENG.pdf

[10] غاوازين، أنتوني ومارانبيكا غودفري. "زمبابوي، التي تُغلق خارج نطاق المعونة، تطلب المساعدة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي". *بلومبيرج* (Bloomberg) 3 مايو 2020. <https://www.bloomberg.com/news/articles/2020-05-03/zimbabwe-asks-for-international-aid-to-2020-clear-debt-amid-virus-ft>

[5] بروتيغام، ديورا، وجيهجونغ هوانغ، وجوردان لينك، وكيفن آكر (2020). "قاعدة بيانات القروض الصينية لأفريقيا".

[6] وكالة تونس إفريقيا للأنباء (Tunisia Afrique Presse) تونس: الصين تمنح تونس تبرعين بقيمة 108 ملايين دينار. موقع 11 Africa. 11 يناير 2019. <https://allafrica.com/stories/201901140457.html>

[7] وكالة أنباء شينخوا (Xinhua) تونس والصين توقعان اتفاقيتين لتوسيع مستشفى جامعي ممول من الصين. "الصين يوميًا 9" (China Daily) أكتوبر 2019. <https://www.chinadaily.com.cn/a/201910/09/WS5d9d4439a310cf3e3556f5d9.html>

[8] خالد، ديا "التعاون بين الصين وتونس أقوى من أي وقت مضى". "غلوبال تايمز 11" (Global Times) مايو 2020. <https://www.globaltimes.cn/content/1188051.shtml>

[9] حملة اليوبيل لإلغاء الديون (Jubilee Debt Campaign). بوابة بيانات الديون <https://data.jubileedebt.org.uk>

[10] تصنيفات فيتش. "فيتش تخفض تصنيف تونس إلى "B"؛ والتوقعات مستقرة 12". Fitchratings.com. مايو 2020. <https://www.fitchratings.com/research/sovereigns/fitch-downgrades-tunisia-to-b-outlook-stable-12-05-2020>

[11] تصنيفات فيتش. "تعريفات التصنيف rating-scales". <https://www.fitchratings.com/products/rating-definitions#rating-scales>

[12] البنك الدولي. "نظرة عامة على تونس". 1 أكتوبر 2020. <https://www.worldbank.org/en/country/tunisia/overview2020>

[13] البنك الدولي. "تعليق خدمة الديون وكوفيد-19". 11 مايو 2020. <https://www.worldbank.org/en/news/factsheet/2020/05/11/debt-2020-relief-and-covid-19-coronavirus>

[14] صندوق النقد الدولي. "يوافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على صرف مبلغ 745 مليون دولار أمريكي إلى تونس لمواجهة جائحة كوفيد-19". 10 أبريل 2020. <https://www.imf.org/en/News/Articles/2020/04/10/pr20144-tunisia-imf-executive-board-approves-a-us-745m-2020-disbursement-address-covid19>

زامبيا

[1] وكالة المخابرات المركزية (Central Intelligence Agency). مذكرة الاستخبارات. "زامبيا: تأثير إغلاق الطريق عبر روديسيا على تصدير النحاس". 19 أبريل 2006. <https://www.cia.gov/library/readingroom/docs/CIA-RDP85T00875R001700050007-8.pdf>

[2] حملة اليوبيل لإلغاء الديون (Jubilee Debt Campaign). البلدان: زامبيا. <https://jubileedebt.org.uk/countries/zambia2017>

[3] البنك الدولي. "نظرة عامة على زامبيا". 13 أغسطس 2020. <https://www.worldbank.org/en/country/zambia/overview2020>

[4] أوفستاد، أرف وإلنيغ جومينلاندا. "أزمة الديون التي تلوح في الأفق في زامبيا - هل يقع اللوم على الصين؟". CMI Insight 2019: 1. "قنباس معهد ميشيلسن (Michelsen Institute) يونيو 2019". <https://www.cmi.no/publications/6866-zambias-looming-debt-crisis-is-china-to-blame2019>

[5] وزارة المالية (زامبيا). "استراتيجية زامبيا لإدارة الديون للفترة 2017-2019". جمهورية زامبيا 28 سبتمبر 2017. <https://www.mof.gov.zm/?p=5412>

[6] بروتيغام، ديورا، وجيهجونغ هوانغ، وجوردان لينك، وكيفن آكر (2020). "قاعدة بيانات القروض الصينية لأفريقيا".

[7] إعادة تصور التنمية، بيانات تاريخية عن الإغفاء من الديون الصينية، 2019.

[8] جامارا، بوريس وآخرون. "مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون - تحديث إحصائي". البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

[9] تصنيفات فيتش. "فيتش تخفض التصنيف الائتماني طويل الأجل للجهة المصدرة بالعملة الأجنبية لزامبيا إلى RD". Fitchratings.com. 18 نوفمبر 2020. <https://www.fitchratings.com/research/sovereigns/fitch-downgrades-zambia-long-term-foreign-currency-idr-to-rd-18-2020>